

القولُ بعدُ والفوائدُ الحديثيةُ

من منهاجِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

لشَّيْخِ الْإِسْلَامِ

أَحْمَدَ بْنَ عَبْدِ الْحَلِيمِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ تَيْمِيَّةَ

(٦٦١ - ٧٢٨ هـ)

بِمَقَامِ

عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعُمَرَانِ

القَوَائِدُ وَالْفَوَائِدُ الْحَدِيثِيَّةُ
مِنْ
مِنْهَاجِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

ج) دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع ، ١٤١٧ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

ابن تيمية ، احمد بن عبدالحليم ،

القواعد والفوائد الحديثة من منهاج السنة النبوية / جمع علي بن محمد العمران -
مكة المكرمة.

٢٢٤ ص ٢٤١ م

ردمك : ٥-٧-٩١١٦-٩٩٦٠

١- الفرق الإسلامية ٢- الشيعة ٣- القدرية (فرق دينية) الاسلام - دفع
مطاعن ١- العمران ، علي بن محمد (جامع) ب - العنوان

١٧/١٨٥٦

ديري ٣٧٨،٥٣١٢

رقم الإيداع : ١٧/١٨٥٦

ردمك : ٥-٧-٩١١٦-٩٩٦٠

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م

الناشر

دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع

ص.ب. ٢٩٢٨ مكة المكرمة

هاتف : ٥٤٥٧٦٠٦ ، فاكس : ٥٤٥٧٦١٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله الذي جعل لكل زمان رجالاً يحفظون المِلَّةَ ، ويذودون عن حياضها ، ويذُبُّون عن حريمها ، يردون على أهل الزيغ والعناد زيغهم ، ويصرون الناس بشريعة ربهم ، وأحكام دينهم ، « يدعون من ضلَّ إلى الهدى ، ويصبرون منهم على الأذى ، ويصرون بنور الله أهل العمى ، ويحيون بكتابه الموتى ، فهم أحسن الناس هدياً ، وأقومهم قِيلاً ، فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه ، ومن ضال جاهل لا يعلم طريق رشده قد هدوه » (١) .

وأُصَلِّي وأُسلِّم على سيِّدٍ وَلَدَ آدَمَ أَجْمَعِينَ ، ورحمة الله للعالمين :
 نبينا محمد وعلى آله وصحبه ، ومن تبعهم إلى يوم الدين .
 أمَّا بَعْدُ :

ففي النصف الثاني من القرن السَّابِعِ الهجري ، وبالتَّحديد في سنة (٦٦١) هـ ولد الإمام الحافظ شيخ الإسلام أحمد بن

(١) اقتباس من مقدمة الإمام أحمد لكتابه « الرد على الجهمية » ، وقد نُسبت إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقد اقتبسها ابن القيم في عدد من كتبه .

انظر : التقريب لعلوم ابن القيم : (ص/٩) ، مفتاح دار السعادة : (٢/١) ، النبوات : (ص/١٩١) .

عبدالحليم بن عبدالسلام بن تيمية الحراني النميري .

○ في صباه :

وقد ظهر نبوغه ، وذكاءه في سن مبكرة ، حتى قال أحدُ مشايخ دمشق لما اجتمع به : « إن عاش هذا الصبي ؛ ليكوننَّ له شأنٌ عظيم ، فإنَّ هذا لم يُر مثله » ^(١) . فصَحَّتْ فِرَاسَةُ ذلك الشيخ .

○ في شبابه :

ثمَّ لم يزل في شبابه ؛ « راشفاً كُؤوس الفهم ، راتعاً في رياض التَّفَقُّه ، ودوحات الكتب الجامعة لكلِّ فنٍّ من الفنون ، لا يُلَوِّي إلى غير المطالعة والاشتغال ، والأخذ بمعالِي الأمور ، خصوصاً علَمَ الكتاب العزيز ، والسُّنَّة النبوية ، ولوازمهما ، ولم يزل على ذلك ... لا تكاد نفسه تشبع من العلم ، فلا تَرَوِي من المطالعة ، ولا تَمَلُّ من الاشتغال ، ولا تكلُّ من البحث ... » ^(٢) .

○ في اكتماله ونضجه :

قال ابن عبدالهادي (٧٤٤) : « ثمَّ لم يبرح شيخنا - رحمه الله - في ازدياد من العلوم ، وملازمة الاشتغال ، والإشغال ، وبث العلم ونشره ، والاجتهاد في سبل الخير ، حتى

(١) العقود الدرية : (ص/٤) .

(٢) قاله بعض أصحاب الشيخ . العقود الدرية : (ص/٥) .

انتهت إليه الإمامة في العلم ، والعمل ، والزهد والورع ، والشجاعة والكرم ، والتواضع والحلم ، والإنابة والجلالة والمهابة ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وسائر أنواع الجهاد ...

وكان - رحمه الله - سيفاً مسلولاً على المخالفين ، وشجياً في حلق أهل الأهواء المبتدعين ، وإماماً قائماً ببيان الحق ، ونصرة الدين ، وكان بحراً لا تكدّره الدلاء ، وحيراً يقتدي به الأخيار الألباء ، طنت بذكره الأمصار ، وضنت بمثله الأعصار « (١) .

○ تنوع علوم الشيخ ومعارفه :

قال ابن سيّد الناس (٧٣٤) : « ألفتّه ممن أدرك من العلوم حظاً ، وكاد يستوعب السنن والآثار حفظاً ، إن تكلم في التفسير فهو حامل رايته ، أو أفتى في الفقه فهو مدرك غايته ، أو ذاكر بالحديث ، فهو صاحب علمه وذو روايته ، أو حاضر بالنحل والملل لم يُر أوسع من نخلته في ذلك ولا أرفع من درايته ، برز في كل فنٍ على أبناء جنسه ... » (٢) .

وتفننُ الشيخ في العلوم العقلية ، والنقلية كلمة إجماع من المؤلف والمخالف ، فلا وجه للإطالة بإثبات ذلك .

ليس على الله بمسْتَكْرٍ .: أن يجمع العالم في واحدٍ

(١) العقود الدرية : (ص/٦ - ٧) .

(٢) العقود الدرية : (ص/١٠) .

○ إمامته في علوم الحديث :

لعل بعضاً من المشتغلين بالعلم لا يعلمون أن شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى - من كبار المحدثين ، وأئمة أهل العلم بالحديث ، على اختلاف فنونه ، وتنوع علومه ، ومما يؤيد هذا الظن ؛ أن الدكتور / رحاب خضر عكاوي في كتاب : « موسوعة عباقرة الإسلام » (٢٧٧/٣) . ذكر ابن تيمية في قسم « الفقهاء » .

كما أن بعض المغاربة يلقبونه « بالمفتي » .

غير أن هذا الظن بجانب للصواب ، وحقيقة الأمر ، وإليك ما يثبت ذلك :

قال الحافظ الذهبي (٧٤٨) : « وحفظه للحديث ورجاله ، وصحته وسقمه ، فما يلحق فيه ... » ^(١) .

وقال أيضاً : « ... وله خبرة تامة بالرجال ، وجرحهم وتعديلهم ، وطبقاتهم ، ومعرفة بفنون الحديث ، وبالعالي والنازل ، وبالصحيح والسقيم ، مع حفظه لمتونه ، الذي انفرد به ، فلا يبلغ أحد في العصر رتبته ... وإليه المنتهى في عزوه إلى الكتب الستة والمسند ، بحيث يصدق عليه أن يقال : « كل حديث لا يعرفه ابن تيمية فليس بحديث » ^(٢) .

(١) العقود الدرية : (ص/٢٣) .

(٢) العقود الدرية : (ص/٢٤ - ٢٥) . وبه تعلم أنه لا عيرة بما قاله الكوثري (١٣٧١) في « مقالاته » : (ص/٤٧٠) .

○ وفاته :

قال البرزالي (٧٣٩) في تاريخه في وَفَيَات سنة ثمان وعشرين وسبعمائة : « وفي ليلة الاثنين العشرين من ذي القعدة توفي الشيخ الإمام العالم العلامة الفقيه الحافظ الزاهد العابد المجاهد القدوة شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد ... ابن تيمية الحرّاني ثمّ الدمشقي بقلعة دمشق بالقاعة التي كان محبوساً بها ... » ^(١) .

○ مصنفاته ^(٢) :

لقد كانت حياة شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى - حافلة بضروب من الجهاد :

- مقارعة الكفار ومجاهدتهم .

- الرد على المبتدعين بشتى صنوفهم وألوانهم .

- الرد على مقلدة المذاهب ونحوهم .

- ما لاقاه من السَّخَن والاضطهاد .

إلى غير ذلك ... مما حفلت به حياته .

غير أن ذلك كلّهُ لم يكن حاجزاً له على التصنيف والتأليف ،

(١) عن البداية والنهاية : (١٤١/١٤) .

(٢) لعلّ أجمع من كتب في تعداد مصنفات الشيخ ، أخونا محمد الحلواني في مقدمته لتحقيق « الصارم المسلول » لشيخ الإسلام . فبلغت عنده أكثر من سبعمائة مؤلف . والمجال مفتوح للزيادة لمن جد وثابر .

فصنف التآليف البديعة النافعة ، التي لم يُسبق إليها كماً وكيفاً .
بل يُعدّ الشيخ في الكثيرين من التصنيف ، فذكره جميل العظم
(١٣٥٢) في كتابه « عقود الجواهر » ^(١) .

قال ابن عبد الهادي (٧٤٤) : « وللشيخ - رحمه الله - من
المصنفات والفتاوى والقواعد والأجوبة ، مالا ينضب ، ولا أعلم
أحداً من متقدمي الأمة ، ولا متأخريها جمع مثل ما جمع ، ولا
صنف نحو ما صنف ، ولا قريباً من ذلك ، مع أن أكثر تصانيفه إنما
أملأها من حفظه ، وكثير منها صنفه في الحبس ، وليس عنده ما
يحتاج إليه من الكتب » ^(٢) اهـ .

○ وصف أسلوب الشيخ في كتبه :

قال ابن عبد الهادي : « وقد علم الخاص والعام ، أنَّ كلام شيخ
الإسلام في سائر أنواع علوم الإسلام فيه من التحرير ، والتحقيق ،
وغاية البيان والإيضاح ، وتقريب المعاني إلى الأفهام ، وحُسن
التعليم ، والإرشاد إلى الطريق القويم ما يضيق هذا الموضع
عن ذكره » ^(٣) اهـ .

(١) عقود الجواهر في تراجم من لهم خمسين مصنفاً فائداً : (١٦٦/١ -
١٨٠) .

(٢) العقود الدرية : (ص/٢٦) ، وأوصلها الإمام الذهبي إلى أكثر من ألف ،
كما في الرد الوافر : (ص/٧٢) .

(٣) الصَّارم المنكي : (ص/٧١) .

○ كتاب المنهاج :

ومن أكبر كتب الشيخ حجماً ، وأعظمها نفعاً ، وأغزرها علماً كتاب : « مِنْهَاجُ أَهْلِ السَّنَةِ النَّبَوِيَّةِ فِي نَقْضِ كَلَامِ الشَّيْخِ وَالْقَدَرِيَّةِ » . هكذا سَمَّاهُ مُؤَلَّفُهُ - رحمه الله - في الكتاب نفسه فيما ظهر لي ^(١) .

ومن عَجَبٍ أَنْ أَحَدًا مِمَّنْ تَرَجَمَ لَشَيْخِ الْإِسْلَامِ لَمْ يَذْكُرْ هَذَا الْكِتَابَ بِهَذَا الْاسْمِ الَّذِي وَضَعَهُ لَهُ مُؤَلَّفُهُ ، وَلَوْ عَلَى سَبِيلِ الْإِشَارَةِ .

حتى الدكتور / محمد رشاد سالم - رحمه الله تعالى - محقق الكتاب ، مع كونه قد أفرد مبحثاً « لعنوان الكتاب وعدد مجلداته » ^(٢) .

ولما مَنَّْ اللَّهُ عَلَى الْعَبْدِ الضَّعِيفِ بِقِرَاءَةِ هَذَا الْكِتَابِ ، كُنْتُ أَسْجِلُ مَا يَنْثُرُهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ مِنْ فَرَائِدِ الْفَوَائِدِ ، وَشَوَارِدِ الشُّوَارِدِ ، وَجَلِيلِ الْقَوَاعِدِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ الْعُلُومِ الْمُنْشُورَةِ فِي طَيَاتِهِ ، وَصَفَحَاتِهِ .

فلما أَعَدْتُ النَّظَرَ فِي تِلْكَ الْمَقَيَّدَاتِ ، رَأَيْتُ أَنَّ أَضْمَ الشُّبْهِ إِلَى شَبِيهِهِ ، وَالنَّظِيرِ إِلَى نَظِيرِهِ ، فَاجْتَمَعَ مِنْهَا - بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى - مَادَّةٌ

(١) المنهاج : (٣٤٢/٢) . اختصرت في تسمية رساله على المشهور

(٢) المنهاج : (٨٢/١ - ٨٦) .

صالحة في كثير من العلوم والمباحث .

فرايت أن أفرد ما اجتمع عندي من « القواعد والفوائد في الحديث وعلومه » برسالة ، يَنْتَفِعُ بها طلاب العلم وروّاده وذلك لأُمور :

١ - أن تلکم المعلومات متناثرة في الكتاب غير منتظمة في أبواب أو نحوها فجمعها في مكان واحد مبوبة مرتبة مما يقرب المادة ويسهلها .

٢ - ليكون الكتاب لبنة للدراسات الحديثية عموماً ، وعن شيخ الإسلام خصوصاً ، فيُضم إلى المجلد الثامن عشر من « مجموع الفتاوى » .

وإلى ما كتبه الدكتور/ عبدالرحمن الفريوائي حول جهود شيخ الإسلام ابن تيمية في الحديث وعلومه في رسالته للدكتوراه ، الذي نشر مؤخراً عن دار العاصمة بالرياض في أربع مجلدات كبيرة .

خصص المجلد الأول لترجمة شيخ الإسلام ، ومصادر الترجمة ... ثم ذكر « إفاداته في علوم الحديث » فيما يزيد على أربعمائة صفحة ^(١) .

وكانت الأجزاء الثلاثة المتبقية للأحاديث التي حكم عليها شيخ الإسلام ، ثم الفهارس .

(١) (٢٧٦/١ - ٦٨٨) من الكتاب .

وهو جهد مشكور .

إلا أن لي على كتابه « ملحوظات » ، يهمني أن أذكر هنا ما يلي :

١ - أنه لم يستوعب مادة « الإفادات » ؛ فقد فاتته كثير منها ^(١) .

٢ - ضخامة حجم الكتاب ؛ مما صرف طلاب العلم عن اقتنائه ، لارتفاع ثمنه .

٣ - من أسباب تضخم الكتاب : عدمُ الاختصار على « إفادات » شيخ الإسلام ونقلها بحروفها ، بل يُقدم بين يدي ذلك نقولاً عن كتب مصطلح الحديث ونحوها .

٤ - كما أنه قد اعتمد في الإحالة على كتاب « المنهاج » على النسخة المطبوعة في المطبعة الأميرية ببولاق ، مما أوجد

(١) فما فاتته : الفصل الأول : (ص/٢٨ - ٣٨) . الفصل السادس : (ص/١١٣ - ١٢٥) ، ومباحث متشرة في الصفحات الآتية :

(ص/٤١ ، ٤٢ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٩ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٤ ...) .

وغير ذلك ، ويُعلم القوُت بالموازنة .

صعوبةً عند الرجوع إلى الأصل ، لأنَّ النسخة المتداولة الآن
هي المطبوعة بجامعة الإمام محمد بن سعود ، والتي اعتنى بها
د / محمد رشاد سالم - رحمه الله -



وكان ترتيب هذه الرسالة على النحو الآتي :

- المقدمة .
- جهود العلماء حول كتاب « المنهاج » .
- الفصل الأول : أهل السنة والحديث ، مدحهم والثناء عليهم ، وما لهم وما عليهم ، وفوائد أخرى .
- الفصل الثاني : فوائد في مصطلح الحديث ، وما يتعلق به .
- الفصل الثالث : قواعد وفوائد في الجرح والتعديل .
- الفصل الرابع : فوائد في تراجم الرواة والأعلام .
- الفصل الخامس : فوائد في المنقولات والقصص ونحوها .
- الفصل السادس : كلام شيخ الإسلام على متون الأحاديث .
- الفصل السابع : في الكلام على الكتب .
- فصل : في كيفية معرفة ثبوت الأخبار وعدم ثبوتها من كلام شيخ الإسلام .
- الفهارس الكاشفة .

ولا أدعي الإحاطة بجميع ما في الكتاب من هذه الفصول المعقود عليها ، لكنني أحسب أنه لم يفتني منها إلا اليسير مما زاغ عنه البصر ، أو شرد عنه الذهن .

وسميته « الفوائد والقواعد الحديثية من منهاج

السنة النبوية » .

وهذا البحث هو باكورة الدراسات عن شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - وسيتبعه بقية « الفوائد والقواعد الحديثية » من كتب الشيخ الأخرى .

- كما جمعت المصادر التي ترجمت لشيخ الإسلام - رحمه الله - تبعاً واستقلالاً فبلغت ما يقرب من الأربعمئة مصدر .
- وستطبع تبعاً إن شاء الله تعالى .

والله سبحانه حسبي ونعم الوكيل ، وأصلي وأسلم على رسول رب العالمين ، محمد بن عبد الله النبي الأمين ، وعلى آله والتابعين .

وكتب / علي بن محمد بن حسين العمران

الطائف ١٤١٧/٥/٩ هـ



□ فصل : في جهود العلماء والباحثين

التي دارت حول « المنهاج »

حظي « المنهاج » بجهود ، وبحوث ^(١) دارت حوله ، متعددة الأنحاء ، مختلفة الأغراض ، أذكر هنا ما وصل إليه علمي - مع قلته - أو أدركه اطلاعي - على ضآلته - .

١ - اختصره الإمام عبدالمؤمن بن عبدالحق القطيعي البغدادي (٧٣٩) في مجلدين سماه « المطالب العوال لتقرير منهاج الاستقامة والاعتدال » .

هكذا جعله ابن رجب ^(٢) اختصاراً للمنهاج ، وكذا الشيخ سعيد الدهلي ^(٣) وغيرهما ، بينما جعله الدكتور / محمد رشاد سالم اختصاراً للاستقامة ^(٤) ، فليحرر .

(١) فائدة : هل يجمع « بحث » على بحوث ، وأبحاث أو على بحوث فقط ؟ .
- جمهور المتقدمين لا يجوز إلا « بحوث » ، وخالف المتأخرون في هذا وأجازوا الصيغتين .

انظر : المعجم الوسيط : (٤٠/١) ، معجم الأخطاء الشائعة : (ص/٣٤ - ٣٥) .

(٢) كما في الذيل على طبقات الحنابلة : (٤٣٠/٢) .

(٣) كما نقله عنه في الرد الوافر : (ص/١٩٣) .

(٤) مقدمة المنهاج : (٨٦/١) .

٢ - أفرد الحافظ محمد بن أحمد بن عبد الهادي (٧٤٤)
« الأحاديث الضعيفة والموضوعة في منهاج السنة » .

طبعت بعنوان « رسالة لطيفة في أحاديث متفرقة ضعيفة » .
منه نسخة محفوظة في الظاهرية ، ونسخة أخرى في مكتبة
كوبريلي ^(١) .

٣ - اختصره الحافظ أبو عبد الله الذهبي (٧٤٨) في كتاب سماه
« المنتقى من منهاج الاعتدال » .

- حققه الشيخ محب الدين الخطيب - رحمه الله - وطبع
سنة ١٣٧٤ هـ .

٤ - بعد أن اطلع تقي الدين السبكي (٧٥٦) على كتاب
« المنهاج » للشيخ - رحمه الله تعالى - أنشد خمسة عشر بيتاً ، ذكر
فيها أن الكتاب مستوفٍ للرد على الرافضة ، وانتقد عليه بعض ما
رآه مُنْتَقِداً ^(٢) .

ومطلعها :

إن الروافض قوم لا خلاق لهم .: من أجهل الناس في علم وأكذبه
٥ - ردّ على هذه القصيدة أبو عبد الله محمد بن جمال الدين

(١) انظر : مقدمة التحقيق لكتاب « تنقيح التحقيق » : (٩٧/١) .

(٢) ذكر الأبيات تاج الدين السبكي في ترجمة والده من « طبقات الشافعية
الكبرى » : (١٧٦/١٠ - ١٧٧) .

الشافعي اليميني بقصيدة مطلعها :

الحمد لله حمداً أستزيد به .: فضل الإله وآتي ما أمرت به
نشرها د / محمد رشاد سالم في مقدمته « للمنهاج » :
(١١٠ / ١ - ١١٧) وتقع في (١١٠) أبيات .

٦ - وردّ عليها - أيضاً - أبو المظفر يوسف بن محمد العبادي
السُّرمري الحنبلي (٧٧٦) بقصيدة سماها « الحمية الإسلامية في
الانتصار لمذهب ابن تيمية » مطلعها :

الحمد لله حمداً أستعين به .: في كل أمر أعاني في تطلُّبه
نشرها د / محمد رشاد سالم في مقدمته « للمنهاج » :
(١١٧ / ١ - ١٢٥) وتقع في (١٥٢) بيتاً .

- جمعت هذه القصائد وطبعت في مركز أبو الكلام آزاد بالهند .
٧ - عارض القصيدتين - في الرد على السبكي - النبهاني ،
بقصيدة مطلعها :

الحمد لله حمداً أستعدّ به .: لنصرة الحق كي أحظى بمطلبه^(١)
٨ - أفرد الحسن بن إسحاق (١١٦٠) هـ « ما ذكره ابن تيمية
في المنهاج عن الإمامة والتفضيل » .

في رسالة مستقلة^(٢) .

(١) انظر : « غاية الأمانى » : (٤٤٢ / ١ ، ٤٧٩) للآلوسي .

(٢) وهي مخطوطة في جامع صنعاء الكبير ، الفهرس (١٦٥ / ١) وتقع في ٢٣ ورقة بمجموع رقم ٥١ .

٩ - علّق على « المنهاج » مستجى زاده ، وهذه التعليقات موجودة في نسخة عاشر أفندي ، وفيها اعتراضات ، وتقييدات .
وقد أثبت الدكتور / محمد رشاد سالم بعض هذه التعليقات مما يراه جديراً بالإيراد .

١٠ - اختصره الشيخ عبدا لله الغنيمان في مجلدين ، وطبع سنة (١٤١٠) هـ .

١١ - أفرد الشيخ عبدا لله الغنيمان أحد فصول الكتاب في رسالة مستقلة فيما يتعلق بالأخبار ، ومعرفة صحيحها من سقيمها .

١٢ - أفرد كلام شيخ الإسلام على حديث رد الشمس لعلي عليه السلام في رسالة مستقلة .

١٣ - قام الشيخ محمد مال الله بإخراج سلسلة من « المنهاج » في الدفاع عن الصحابة .

- أبو بكر ، عمر ، عثمان ، عائشة ، معاوية ، خالد بن الوليد .

١٤ - سجلت رسالة علمية بعنوان : « موقف ابن تيمية من الرفض في منهاج السنة » .

لعبدالله الشمسان . رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية سنة ١٤١١ هـ ^(١) .

(١) انظر : دليل الرسائل الجامعية رقم (٦٥٦٠) .

١٥ - أبو بكر الصديق ، بحث لخصه ، ورتبه محمد بن قاسم من « منهاج السنة النبوية » .

طبع في دار القاسم سنة ١٤١٧ هـ .

١٦ - آل رسول الله ﷺ وأولياؤه ، موقف أهل السنة والشيعة من عقائدهم وفضائلهم ، وفقههم ، وفقهائهم . أصول فقه الشيعة وفقههم .

لمحمد بن عبدالرحمن بن قاسم من « المنهاج »

طبع في دار اليقين ، ودار القبليتين عام ١٤١٢ ، الطبعة الأولى .

١٧ - التقريب لمنهاج السنة النبوية لشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - جمع وترتيب / عبدالله بن صالح البراك . طبع عام ١٤١٤ هـ .

١٨ - وأخيراً عني الشيخ الدكتور / محمد رشاد سالم - رحمه الله تعالى - بتحقيق الكتاب على (١٣) نسخة خطية ، ونشرته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

- فكانت أحسن الطباعات وأكملها .

القواعد والفوائد الحديثية

من

((منهاج السنة النبوية))

لشيخ الإسلام

أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية

(٦٦١ - ٧٢٨ هـ)

بقلم

علي بن محمد العمران

الفصل الأول

أهل السنة والحديث ، مدحهم والثناء عليهم

ومآلهم وما عليهم

وفوائد أخرى

○ إيقاظ :

لا يخفى على المطلع على كتب شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - ما حظي به أهل الحديث من المدح والثناء والتبجيل ، والتعظيم ، في كتاباته في مناسبات شتى ، فهو دائم الإشادة بأعلامهم ، وغُلوهم كثير الإطراء على آثارهم ، ومآثرهم - وأخلاقهم بهم -

بيد أن ذلك كله لم يكن حاجزاً لشيخ الإسلام عن إبداء ما وقع فيه بعضهم من خطأ أو وهم ، أو قصور أو تقصير ، فكان منصفاً لهم منتصفاً منهم ، فالأمر دين .

وليس ذلك بدعاً من شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى - وهو الذي قال : « ومعلوم أنا إذا تكلمنا فيمن هو دون الصحابة ، مثل : الملوك المختلفين على الملك ، والعلماء والمشايع المختلفين في العلم والدين ، وجب أن يكون الكلام بعلم وعدل ، لا بجهل وظلم ؛ فإن العدل واجب لكل أحد على كل أحد في كل حال . والظلم محرّم مطلقاً ، لا يباح قط بحال ... » ^(١) .

وقال : « والعدل مما اتفق أهل الأرض على مدحه ومحبته ، والثناء على أهله ومحبتهم . والظلم مما اتفقوا على بغضه ، وذمه ، وتقييده ، وذم أهله وبغضهم » ^(٢) .

(١) النهاج : (١٢٦/٥) .

(٢) النهاج : (١٢٧/٥) .

وقال : « لكن يجب العدل ، فإن الله أمر بالقسط والعدل ، وهو مما اتفقت العقول ، والشرائع على وجوبه ، وحسنه » ^(١) .

وقال : « أمور الناس لا تستقيم إلا بالعدل ... ولهذا قيل : إنّ الله يقيم الدولة العادلة ، وإن كانت كافرة ، ولا يقيم الظالمة ، وإن كانت مسلمة .

ويقال : الدنيا تدوم مع العدل والكفر ، ولا تدوم مع الظلم والإسلام » ^(٢) .

وهذه الأخطاء ونحوها ، لا تنقص المكانة ، بل هي ديدن البشر « وليس من شرط ولي الله أن يكون معصوماً من الخطأ ، والغلط بل ولا من الذنوب » ^(٣) .

وقد نبّه شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى - إلى أن ذم بعض من ينتسب إلى أهل السنة والجماعة ، لا يلزم منه ذم جميع أهل السنة ، أو ذم السنّة ^(٤) .

وهذا التنبيه مهم لفريقين من الناس :

الأول : للحاقد الشائئ للسنّة وأهلها ، حيث يجعل خطأ الواحد

(١) المنهاج : (٢٧٨/٦) .

(٢) الاستقامة : (٢٤٩/٢) .

(٣) الاستقامة : (٩٣/٢) .

(٤) المنهاج : (٦٠٩/٢) .

من أهل السنة غرضاً للطعن فيها .

وتلك شكاة ظاهرٌ عنك عارُها

الثاني : للمحب الغافل ، الذي يظن أن الكلام في أخطاء من ينتسب إلى السنّة ^(١) قدحاً في السنة وأهلها .



(١) إذا كان الكلام بعلم وعدل ، وأدب . وقد نبّه على الأدب في الرد الإمام ابن رجب في كتابه « الفرق بين النصيحة والتعير » : (ص / ١٠) فليراجع ؛ فإنه مهم .

□ في التسمية بـ « أهل السنة والجماعة »

○ مذهب أهل السنة والجماعة مذهب قديم :

قال : « ومذهب أهل السنة والجماعة مذهب قديم معروف قبل أن يخلق الله أبا حنيفة ، ومالكاً ، والشافعي ، وأحمد ، فإنه مذهب الصحابة الذين تلقوه عن نبيهم ، ومن خالف ذلك كان مبتدعاً عند أهل السنة والجماعة ... » ^(١) .

○ ما يدل عليه الاسم :

قال : « فإن السنة تتضمن النص ، والجماعة تتضمن الإجماع . فأهل السنة والجماعة هم المتبعون للنص والإجماع » ^(٢) .

○ المقصود باصطلاح « أهل السنة » :

قال : « فلفظ « أهل السنة » يراد به من أثبت خلافة الخلفاء الثلاثة ، فيدخل في ذلك جميع الطوائف إلا الرافضة .

وقد يُراد به أهل الحديث والسنة المحضة ، فلا يدخل فيه إلا من يثبت الصفات لله تعالى ، ويقول : إن القرآن غير مخلوق ، وإن الله يُرى في الآخرة ، ويثبت القدر ، وغير ذلك من الأصول المعروفة

(١) (٦٠١/٢) .

(٢) (٤٦٦/٦) .

عند أهل الحديث والسنة «^(١)» .

○ ما مقصود الرافضي بهذا اللفظ ؟

قال : « وهذا الرافضي - يعني المصنف ^(٢) - جعل « أهل السنة » بالاصطلاح الأول ، وهو اصطلاح العامة : كل من ليس برافضي ، قالوا : هو من أهل السنة «^(٣)» .



(١) (٢٢١/٢) .

(٢) ابن المطهر الحلي .

(٣) (٢٢١/٢) ، (٣٧٩/٦) ، (٤١١/٥) ، (١٧٨/٥) .

□ مدح أهل السنة والحديث والثناء عليهم

○ لم يجتمع أهل الحديث على خلاف قول النبي ﷺ ،
واتفاقهم هو الحق :

قال : « لم يجتمع قط أهل الحديث على خلاف قوله - أي النبي ﷺ - في كلمة واحدة ، والحق لا يخرج عنهم قط ، وكل ما اجتمعوا عليه مما جاء به الرسول ﷺ ، وكل من خالفهم من خارجي ، ورافضي ، ومعتزلي ، وجهمي ، وغيرهم من أهل البدع ، فإنما يخالف رسول الله ﷺ ، بل من خالف مذاهبهم في الشرائع العملية كان مخالفاً للسنة الثابتة » ^(١) .

○ لا يوجد في الأئمة رافضي :

قال : « ولهذا لا يوجد في أئمة الفقه الذين يُرجع إليهم رافضي ، ولا في أئمة الحديث ، ولا في أئمة الزهد والعبادة ، ولا في الجيوش المؤيدة المنصورة ، جيش رافضي ... » ^(٢) .

وقال : « والله يعلم أنني مع كثرة بحثي ، وتطلُّعي إلى معرفة أقوال الناس ، ومذاهبهم ما علمت رجلاً له في الأمة لسان صدق يُتهم بمذهب الإمامية ، فضلاً عن أن يقال : إنه يعتقده

(١) (١٦٦/٥) .

(٢) (٨٠/٢ - ٨١) .

في الباطن» (١) .

○ من صفاتهم ونعوتهم الحميدة :

قال : « وأهل السنة نقاوة المسلمين ، فهم خير الناس للناس » (٢) .

وقال : « وهؤلاء أئمة النقل ونُقادهم من أبعد الناس عن الهوى ، وأخبرهم بالناس ، وأقولهم بالحق ، لا يخافون في الله لومة لائم » (٣) .

وقال : « وهؤلاء هم الذين لا ينتصرون إلا لقوله ، ولا يُضافون إلا إليه ، وهم أعلم الناس بسنته وأتبع لها . وأكثر سلف الأمة كذلك ، لكن التفرق والاختلاف كثير في المتأخرين » (٤) .

وقال : « أهل السنة والحديث ... الصواب معهم دائماً ، ومن وافقهم كان الصواب معه دائماً لموافقته إياهم ، ومن خالفهم فإن الصواب معهم دونه في جميع أمور الدين ؛ فإن الحق مع الرسول ﷺ ، فمن كان أعلم بسنته وأتبع لها كان الصواب معه » (٥) .

وقال : « المقصود أن كل طائفة سوى أهل السنة والحديث

(١) (١٣١/٤) .

(٢) (١٥٨/٥) .

(٣) (٦٧/١) .

(٤) (١٨٢/٥) .

(٥) (١٨٢/٥) .

المتبعين لآثار النبي ﷺ لا ينفردون عن سائر الطوائف بحق .. » (١) .

○ هم أقل الطوائف اختلافاً :

قال : « ثم بعد ذلك اختلاف أهل الحديث ، وهم أقل الطوائف اختلافاً في أصولهم ، لأن ميراثهم من النبوة ، أعظم من ميراث غيرهم ، فعصمهم جبل الله الذي اعتصموا به فقال : ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً ﴾ [آل عمران / ١٠٣] » (٢) .

○ هم أشد الناس عناية بألفاظ الرسول ﷺ :

قال : « وأما البخاري ومسلم فجمهور ما فيهما اتفق عليه أهل العلم بالحديث ، الذين هم أشد عناية بألفاظ الرسول ﷺ ، وضبطاً لها ومعرفة بها من أتباع الأئمة لألفاظ أئمتهم ، وعلماء الحديث أعلم بمقاصد الرسول ﷺ في ألفاظه من أتباع الأئمة بمقاصد أئمتهم ... » (٣) .



(١) (١٧٧/٥) .

(٢) (٣١١/٦) .

(٣) (٢١٧/٧) .

□ الانتقادات والمآخذ التي أخذت على بعضهم

○ تنبيه مهم :

قال : « وأهل السنة والجماعة لا يمكن أن يعمهم معنى مذموم في الكتاب والسنة بحال كما يعم الرافضة .

نعم يوجد في بعضهم ما هو مذموم ، ولكن هذا لا يلزم منه ذمهم ، كما أن المسلمين إذا كان فيهم من هو مذموم لذنب ركبته ، لم يستلزم ذلك ذم الإسلام ، وأهله القائمين بواجباته » ^(١) .

○ دخول بعضهم في شيء من الكلام :

قال : « وهذا الكلام ، وإن كان أصله من المعتزلة ، فقد دخل في كلام المثبتين للصفات ، حتى في كلام المنتسبين إلى السنة الخاصة : المنتسبين إلى الحديث والسنة ، وهو موجود في كلام كثير من أصحاب مالك ، والشافعي ، وأبي حنيفة ، وأحمد ، وغيرهم » ^(٢) .

(١) (٦٠٩/٢) .

(٢) (٢٢٧/٢) . وقد قيد ابن رجب - رحمه الله - دخول بعض أهل السنة في الكلام ونحوه بالمتأخرين منهم . أما المتقدمين كمالك والشافعي وابن المبارك وأحمد فلا يوجد في كلامهم شيء من ذلك ألبتة . انظر : « بيان فضل علم السلف على علم الخلف » : (ص/٥٦) .

○ لا ننكر كون بعض أهل السنة يقول خطأ :

قال : « وقد قلنا غير مرة : نحن لا ننكر أن يكون في بعض أهل السنة من يقول الخطأ ، لكن لا يتفقون على خطأ ... » ^(١) .

○ من أهل الحديث من يكون ضعيف العلم بمعاني الكتاب والسنة :

قال : « وكذلك توقف من توقف في نفي ذلك من أهل الحديث فإنما ذلك لضعف علمه بمعاني الكتاب والسنة وأقوال السلف » ^(٢) .

○ تشيع بعضهم ، وأثر الحديث فيهم :

قال : « ... مع أن الحاكم منسوب إلى التشيع ... لكن تشييعه وتشيع أمثاله من أهل العلم بالحديث ، كالنسائي ، وابن عبد البر وأمثالهما ، لا يبلغ إلى تفضيله - أي عليّ - على أبي بكر وعمر ، فلا يُعرف في علماء الحديث من يفضلهما عليهما ... لأن علماء الحديث قد عصمهم ، وقيدهم ما يعرفون من الأحاديث الصحيحة الدالة على أفضلية الشيخين » ^(٣) .

وقال : « ومن ترفض ممن له نوع اشتغال بالحديث ، كابن عقدة

(١) (١١٠/٣) ، (٣٤٢/٣) .

(٢) (٣٢٤/٢) .

(٣) (٣٧٣/٧) .

وأمثاله فهذا غاية أن يجمع ما يُروى في فضائله من المكذوبات ،
والموضوعات لا يقدر أن يدفع ما تواتر في فضائل الشيخين «^(١) .



(١) (٢٧٣/٧) .

□ فوائد متناثرة

○ الغلط على إمام أهل السنة (أحمد بن حنبل) :

١ - قال : « ما حُكي عن أحمد من تجويز تقليد العالم للعالم غلط عليه ... » ^(١) .

٢ - قال : « ثمَّ من هؤلاء من يقطع بدخول أطفال الكفار النار ، ... وطائفة من أصحاب أحمد يقطعون بذلك ، وينقلونه عن أحمد ، وهو خطأ على أحمد » ^(٢) .

٣ - « ما نسبته ابن حزم إلى الإمام أحمد من نفي الصفات ... » ^(٣) .

وهناك مواضع أخرى ^(٤) .

○ الذين رفع الله قدرهم من الأئمة كان بما أحيوا من السنة :

قال : « والذين رفع الله قدرهم في الأمة ، هو بما أحيوه من سنته ونصرته . وهكذا سائر طوائف الأمة ، بل سائر طوائف الخلق ، كل خير معهم فيما جاءت به الرسل عن الله ، وما كان

(١) (٢٤٤/٢) .

(٢) (٣٠٦/٢) .

(٣) (٥٨٤/٢) .

(٤) انظرها : (٥٧٣/٤) ، (٣٨٦/٥ ، ٤٢٠) .

معهم من خطأ ، أو ذنب فليس من جهة الرسل » ^(١) .

○ الرافضة لا اعتناء لهم بالحديث ، ولا آثار الصحابة والتابعين :

قال : « والرافضة لا تعني بحفظ القرآن ... ولا تعني أيضاً بحديث رسول الله ﷺ ، ومعرفة صحيحه من سقيمه ، والبحث عن معانيه ، ولا تعني بآثار الصحابة والتابعين ... » ^(٢) .

○ لماذا لم يذكر في أصول الفقه أن إجماع أهل الحديث حجة ؟

قال : « لأن أهل الحديث لا يتفوقون إلا على ما جاء عن الله ، ورسوله ﷺ ، وما هو منقول عن الصحابة ، فيكون الاستدلال بالكتاب ، والسنة ، بإجماع الصحابة مغنياً عن دعوى إجماع ينازع في كونه حجةً بعض الناس ... » ^(٣) .

○ بعض المحدثين لم ينتسبوا للمذهب معين :

قال : « ... ومحدث مطلق لا ينتسب إلى مذهب أحد » ^(٤) .

○ السنة كانت قبل بناء المدارس أقوى :

قال : « فإنه من المعلوم أن السنة كانت قبل أن تبنى المدارس

(١) (١٨٢/٥) .

(٢) (١٦٣/٥) ، (٣٧٩/٦ - ٣٨٠) .

(٣) (١٦٦/٥) .

(٤) (٣٦٧/٢) .

أقوى ، وأظهر ، فإن المدارس إنما بُنيت في بغداد في أثناء المائة الخامسة ... » ^(١) .

○ السنة قبل بني العباس أظهر :

قال : « ثمَّ السَّنة كانت قبل دولة بني العباس أظهر منها وأقوى في دولة بني العباس ، فإن بني العباس دخل في دولتهم كثير من الشيعة ، وغيرهم من أهل البدع ... » ^(٢) .

○ أهل السنة يتولون جميع المؤمنين ويتكلمون بعلم وعدل :

قال : « وأما أهل السنة فيتولون جميع المؤمنين ، ويتكلمون بعلم وعدل ، ليسوا من أهل الجهل ، ولا من أهل الأهواء » ^(٣) .



(١) (١٢٩/٤) . وانظر في « المدارس » ومتى بنيت وأثرها ... مجموع

الفتاوى : (٣٩/٣٥ - ٤١) ، الحطة : (ص/١٩) لصديق حسن .

(٢) (١٣٠/٤) .

(٣) (٧١/٢) .

الفصل الثاني

فوائد في مصطلح الحديث
وما يتعلق به

○ متى يوجب الخبر العلم ؟ :

قال : « فإن كثرة الشهادات ، والأخبار قد توجب العلم ، وإن لم يكن كل من المخبرين ثقة حافظاً ، حتى يحصل العلم بمخبر الأخبار المتواترة ، وإن كان المخبرون من أهل الفسوق ، إذا لم يحصل بينهم تشاعر ، وتواطؤ ... » ^(١) .

وقال : « فإذا كانت القصة مما يُعلم أنه لم يتواطأ فيه المخبران ، والعادة تمنع تماثلهما في الكذب عمداً ، وخطأً ، مثل أن تكون قصة طويلة فيها أقوال كثيرة رواها هذا مثل ما رواها هذا ، فهذا يُعلم أنه صدق ... » ^(٢) .

○ الإسناد من خصائص الأمة :

قال : « والإسناد من خصائص هذه الأمة ، وهو من خصائص الإسلام ، ثم هو في الإسلام من خصائص أهل السنة » ^(٣) .

○ لا بد من ذكر الإسناد قبل الاحتجاج بالخبر :

قال : « لا بد من ذكر [الإسناد] أولاً ، وإلا فلو أراد إنسان أن يحتج بنقل لا يُعرف إسناده في جُرْزَةِ بقل لم يقبل منه ، فكيف يحتج به في مسائل الأصول » ^(٤) .

(١) (٥٦/١) .

(٢) (٤٣٦/٧) .

(٣) (٣٧/٧) .

(٤) (١١٠/٨) .

○ من شروط الصحيح :

قال : « ولا بد في ثبوت ... الحديث من أن يُعلم أن كلاً من هؤلاء عدل ضابط ، وأنه سمع من الآخر ... » ^(١) .

وقال : « والحديث لا يثبت إلا برواية من عُلِمَ أنه عدلٌ ضابط ثقة يعرفه أهل الحديث بذلك . ومجرد العلم بنسبته لا يُفيد ذلك ، ولو كان من كان ... » ^(٢) .

○ من شروط المتواتر :

قال : « ... من شرط المتواتر : حصول من يقع به العلم من الطرفين والوسط » ^(٣) .

○ التعريف اللغوي للعزیز :

قال : « والعرب تقول : عزَّ يَعَزُّ بالفتح ، إذا قوي وصلَّب ، وعزَّ يَعَزُّ بالكسر إذا امتنع ، وعزَّ يَعَزُّ بالضم إذا غَلَبَ ، فإذا قويت الحركة قوي المعنى ... » ^(٤) .

○ الغرائب ضعيفة :

قال : « وعامة الغرائب ضعيفة ، كما قال الإمام أحمد : اتقوا

(١) (١٧٩/٨) .

(٢) (١٨٧/٨) .

(٣) (٢٤٩/٨) .

(٤) (٣٢٥/٣) .

هذه الغرائب ، فإن عامتها ضعيف « ^(١) .

○ أقسام الحديث من حيث القوة ، والضعف . والاصطلاح
قبل الترمذي :

قال : « وكان الحديث في اصطلاح من قبل الترمذي : إما صحيح وإما ضعيف ، والضعيف نوعان : ضعيف متروك ، وضعيف ليس بمتروك ، فتكلم أئمة الحديث بذلك الاصطلاح ، فجاء من لم يعرف إلا اصطلاح الترمذي ، فسمع قول بعض الأئمة : الحديث الضعيف أحب إلي من القياس ، فظن أنه يحتاج بالحديث الذي يُضعفه مثل الترمذي ... » ^(٢) .

○ معنى قولنا : « إن الحديث الضعيف خير من الرأي » :

قال : « ليس المراد به الضعيف المتروك ، لكن المراد به الحسن كحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وحديث إبراهيم الهجري ، وأمثالهما ممن يُحسن الترمذي حديثه أو يصححه ... » ^(٣) .

○ من الضعيف ما يستشهد به :

قال : « وقد يروي الإمام أحمد وإسحاق وغيرهما أحاديث

(١) (٧٩/٥) .

(٢) (٣٤١/٤) .

(٣) (٣٤١/٤) .

تكون ضعيفة عندهم ، لاتهام رواتها بسوء الحفظ ونحو ذلك ،
لُيعتبر بها ويستشهد بها ، فإنه قد يكون لذلك الحديث ما يشهد له
أنه محفوظ ، وقد يكون له ما يشهد بأنه خطأ ... » (١) .

○ الاعتذار للأئمة فيما يروونه في الكتب من

الموضوعات (٢) :

- أنهم إنما يروونه ليعرف .

- مثل من يجمع كل ما في الباب في مكان واحد .

- أنهم يروون بالإسناد .

- والعهدة فيه على من دونهم . أما هم فنقله ثقات .

○ ما انتُقد على البخاري ومسلم من الحديث ، ومنزلة

أحاديثهما (٣) :

قال : « أما سائر متونهما فمما اتفق علماء المحدثين على صحتها
وتصديقها ، وتلقيها بالقبول لا يستريون في ذلك » (٤) .

(١) (٥٣/٧) .

(٢) (٧٩/٥) ، (٣٨ - ٣٩) ، وستأتي النصوص في ذلك (ص/١٦٢) .

(٣) (١٠٢/٥) ، (٢١٤ - ٢١٧) ، والنصوص في ذلك ستأتي عند الكلام

على صحيح البخاري ومسلم . (ص/١٤١ ، ١٤٢)

(٤) (١٠٢/٥) .

- انتقد عليهما أحاديث قليلة جداً ، نحو العشرين .

- وقع في مسلم أحاديث غلط ، أنكرها جماعة .

- وكذا البخاري ، لكن المصواب فيها مع البخاري .

○ ظن بعض الجهال أن أحاديث البخاري ومسلم قد أخذت عنهما :

قال : « ... كما يظن مثل ابن الخطيب ^(١) ، ونحوه ممن لا يعرف حقيقة الحال وأن البخاري ومسلماً كان الغلط يروج عليهما ، أو كانا يتعمدان الكذب ... » ^(٢) .

○ من الفروق بين الشهادة والرواية :

قال : « ولهذا تقبل رواية الرجل للحديث عن النبي ﷺ في القصة ، وإن كان خصماً فيها ، لأن الحديث عام يتناولها ، ويتناول غيرها ، وإن كان المحدث اليوم محكوماً له بالحديث فغداً يكون محكوماً عليه ، بخلاف شهادته لنفسه ؛ فإنها لا تقبل لأنه خصم ، والخصم لا يكون شاهداً » ^(٣) .

(١) فخر الدين الرازي ت (٦٠٦) .

(٢) (٢١٤/٧ - ٢١٥) .

(٣) (٣٣٦/٨) ، وانظر : بدائع الفوائد : (٥/١) .

□ المرسَل

○ أصح الأقوال في المرسل :

قال : « والمراسيل قد تنازع الناس في قبولها ، وردّها ، وأصح الأقوال أن منها المقبول ، ومنها المردود ، ومنها الموقوف ، فمن عُلِمَ من حاله أنه لا يرسل إلا عن ثقة قبل مرسله ، ومن عُرِفَ أنه يرسل عن الثقة وغير الثقة كان إرساله رواية عَمَّن لا يُعرف حاله ، فهذا موقوف .

وما كان من المراسيل مخالفاً لما رواه الثقات كان مردوداً » (١) .

○ إذا جاء المرسل من وجهين :

قال : « وإذا جاء المرسل من وجهين : كل من الراويين أخذ العلم عن شيوخ الآخر ، فهذا مما يدل على صدقه ، فإن مثل هذا لا يتصور في العادة تماثل الخطأ فيه وتعمد الكذب ، كان هذا مما يعلم أنه صدق ... » (٢) .

○ مراسيل محمد بن سيرين :

قال : « ومحمد بن سيرين من أورع الناس في منطقه ، ومراسيله

(١) (٤٣٥/٧) .

(٢) (٤٣٥/٧) ، وفي العبارة شيء من الاضطراب .

من أصح المراسيل « (١) .

○ تفسير كلمة الإمام أحمد : « ثلاثة علوم لا إسناد لها .. » :

قال : « وأما أحاديث سبب النزول فغالبها مرسل ليس بمسند .
ولهذا قال الإمام أحمد بن حنبل : ثلاث علوم لا إسناد لها – وفي
لفظ : ليس لها أصل – : التفسير ، والمغازي ، والملاحم . يعني :
أحاديثها مرسلة « (٢) .

(١) (٢٣٧/٦) . وقد صرح بذلك ابن عبد البر في « التمهيد » : (٣٠/١) ،

ونقله عنه ابن رجب في « شرح العلل » : (٥٥٦/١) .

(٢) (٤٣٥/٧) . وهذه الكلمة أخرجها ابن عدي في « الكامل » : (١١٩/١)

ومن طريقه الخطيب في « الجامع لأخلاق الراوي » : (١٦٢ / ٢)

قال ابن عدي : سمعت محمد بن سعيد الحرّاني يقول : سمعت عبد الملك
الميموني يقول : سمعت أحمد بن حنبل يقول : فذكره .

أقول : وهذا إسناد قوي .

شيخ ابن عدي إمام حافظ . السير : (٣٥٥/١٥) .

والميموني ، إمام مشهور ، صاحب الإمام أحمد .

□ كيفية معرفة صحيح الحديث من ضعيفه

قال : « ونحن نرجع فيما رواه - هو وغيره ^(١) - إلى أهل العلم بهذا الفن ، والطرق التي يُعلم بها صدق الحديث وكذبه ، من النظر في إسناده ورجاله ، وهل هم ثقات سمع بعضهم من بعض أم لا ؟ وننظر إلى شواهد الحديث ، وما يدل عليه على أحد الأمرين ... » ^(٢) .

○ متى يُعلم بطلان الخبر ؟

قال : « ومن المعلوم أن الأخبار المخالفة للقرآن ، والتواتر ، والإجماع ، والمخالفة للعقل ، يُعلم بطلانها .

وهذا من جملة الطرق التي يُعلم بها طرق ما يناقضون به مذهب أهل السنة من الأخبار ... » ^(٣) .

وقال : « منها ^(٤) : أن يُروى خلاف ما عُلم بالتواتر والاستفاضة ، مثل أن مسيلمة الكذاب ادعى النبوة ... وأن أبا لؤلؤة قاتل عمر كان مجوسياً كافراً ... فإذا روى الجاهل نقيض ذلك عُلم أنه كذب » ^(٥) .

(١) أي أبو نعيم .

(٢) (١٩٥/٧) .

(٣) (٤١٩/٧) .

(٤) أي من الطرق التي يُعرف بها بطلان الخبر .

(٥) (٤٣٧/٧ - ٤٣٩) .

وقال : « ومن الطرق التي يُعلم بها الكذب أن ينفرد الواحد والاثنان بما يُعلم أنه لو كان واقعاً لتوفرت الهمم والدواعي على نقله ؛ فإنه من المعلوم أنه لو أخبر الواحد ببلدٍ عظيم بقدر بغداد والشام والعراق لعلمنا كذبه في ذلك ، لأنه لو كان موجوداً لأخبر به الناس » ^(١) .

وقال : « بالجملة ، فالأحاديث التي ينقلها كثير من الجهّال لا ضابط لها ، لكن منها ما يُعرف كذبه بالعقل ، ومنها ما يُعرف كذبه بالعادة ، ومنها ما يُعرف كذبه بأنه خلاف ما عُلم بالنقل الصحيح ، ومنها ما يُعرف كذبه بطرق أخرى » ^(٢) .

وقال : « فلو قُدِّرَ ورود خبر يُخالف الإجماع كان باطلاً : إما لكون الرسول ﷺ لم يقله ، وإما لكونه لا دلالة فيه ... » ^(٣) .

وقال في تعليل ذلك : « لأنه يمتنع تعارض النص المعلوم والإجماع المعلوم ، فإن كليهما حجة قطعية ، والقطعيّات لا يجوز تعارضها » ^(٤) .

○ فائدة الكثرة في زيادة القوة :

قال : « فالكثرة تؤثر في زيادة القوة ، وزيادة العلم ، وغيرهما .

(١) (٤٣٩/٧) .

(٢) (١٠٥/٨) .

(٣) (٣٦٠/٨) .

(٤) (٣٦٠/٨) .

ولهذا قد يخطئ الواحد ، والاثنان في مسائل الحساب ، فإذا كثر العدد امتنع ذلك فيما لم يكن يمتنع في حال الانفراد . ونحن نعلم بالاضطرار أن علم الاثنين أكثر من علم أحدهما إذا انفرد ، وقوتهما أكثر من قوته ... « ^(١) .



(١) (٣٥٧/٨ - ٣٥٨) .

□ الصحابة

○ هل يُشترط للصحة زمان معين ؟

قال : « وهذا قول جماهير العلماء من الفقهاء وأهل الكلام وغيرهم ، يعدون في أصحابه ^(١) من قلّت صحبته ومن كثرت . وفي ذلك خلاف ضعيف .

والدليل على قول الجمهور ما أخرجاه في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « يأتي على الناس زمان يغزو فنام من الناس ، فيقال : هل فيكم من رأى رسول الله ﷺ ؟ فيقولون : نعم . فيفتح لهم ... »

ودليل ثان ما ثبت في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال : « وددت أني رأيت إخواني ... » ثم قال : « قوم يأتون بعدي يؤمنون بي ولم يروني » فجعل هذا حداً فاصلاً بين إخوانه الذين ودّ أن يراهم ، وبين أصحابه ... » ^(٢) .

○ الصحة فيها عموم وخصوص :

قال : « ومما يبين هذا أن الصحة فيها عموم وخصوص ، فيقال : صحبه ساعة ، ويوماً ، وجمعة ، وشهراً ، وسنة ، وصحبه

(١) أي الرسول ﷺ .

(٢) (٣٨٣/٨ - ٣٨٩) .

عمره كله ، وقد قال تعالى : ﴿ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ ﴾ [النساء / ٣٦] ، قيل : هو الرفيق في السفر ، وقيل : الزوجة ، وكلاهما تقل صحبته وتكثر ، وقد سَمَّى الله الزوجة صاحبة في قوله : ﴿ أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةً ﴾ [الأنعام / ١٠١] « (١) » .

○ إذا أطلقت الصحبة لم يجز تقييدها :

قال : « يقال صحبه ساعة ، وصحبه سنة وشهراً ، فتقع على القليل والكثير ، فإذا أُطلقت من غير قيد لم يجز تقييدها بغير دليل ، بل تحمل على المعنى المشترك بين سائر موارد الاستعمال » (٢) .

○ لماذا كان مجرد الرؤية قاضياً بالصحبة ؟

قال : « ولا ريب أن مجرد رؤية الإنسان لغيره لا توجب أن يقال : قد صحبه ، ولكن إذا رآه على وجه الاتّباع له والاقتراء به دون غيره ، والاختصاص به . ولهذا لم يُعتد برؤية من رأى النبي ﷺ من الكفار والمنافقين ؛ فإنهم لم يروه رؤية من قصّده أن يؤمن به ... » (٣) .

(١) (٣٨٢/٨) .

(٢) (٣٨٣/٨) .

(٣) (٣٨٣/٨) .

□ فوائد متفرقة

- يرجع في كل فنٍّ إلى أهله ، فيرجع في التصحيح والتضعيف إلى المحدثين ^(١) .

- عزو أحاديث إلى المسند والصحيحين ، وليست فيهما ^(٢) .

- في مقصود الرافضي بقوله : « رواه الجمهور » ، ومدى حجّة ذلك ^(٣) .

- قال شيخ الإسلام في إسناده : « وهذا الإسناد ظلّمت بعضها فوق بعض » ^(٤) .



(١) (١٩٦/٧) ، (٣٤/٧) . مهم .

(٢) (٩٦/٧) . وسيأتي النص : (ص / ١٣٤)

(٣) (٣٥٤/٧) .

(٤) (٢٤٧/٧) . والإسناد هو : قال الثعلبي : أخبرني الحسن بن محمد

الدينوري ، حدّثنا موسى بن محمد بن علي بن عبد الله ، قال : قرأ أبي علي أبي محمد بن الحسن بن علوية القطان من كتابه وأنا أسمع ، حدّثنا بعض أصحابنا ، حدّثنا رجل من أهل مصر يقال له : طسم ، حدّثنا أبو حذيفة عن أبيه عن سفيان الثوري ...

الفصل الثالث

فوائد وقواعد في

الجرح والتعديل

○ لا يجوز الكذب من النبي ﷺ :

قال : « فلا يجوز أن يصدر من النبي ﷺ تعمد الكذب البتة ، سواء كان صغيرة أو كبيرة ، بل قد قال النبي ﷺ : « ما ينبغي لنبي أن تكون له خائنة الأعين ... » ^(١) .

○ عدالة الصحابة :

قال : « ولهذا كان الصحابة كلهم ثقات باتفاق أهل العلم بالحديث والفقهاء ، حتى الذين كانوا ينفرون عن معاوية رضي الله عنه إذا حدثهم على منبر المدينة يقولون : وكان لا يُتهم في الحديث عن رسول الله ﷺ ، وحتى بُسر بن أبي أرطاة مع ما عُرف منه : روى حديثين رواهما أبو داود وغيره ، لأنهم معروفون بالصدق عن النبي ﷺ .

وكان هذا حفظاً من الله لهذا الدين » ^(٢) .

○ اختبار النقاد لحديث الصحابة :

قال : « ... ولهم ذنوب ، وليسوا بمعصومين ، ومع هذا فقد جَرَّب أصحاب النقد والامتحان أحاديثهم ، واعتبروها بما تعتبر به الأحاديث فلم يوجد عن أحد منهم تعمدٌ كذبة ... » ^(٣) .

(١) (٤٢٧/٢) .

(٢) (٤٥٧/٢ - ٤٥٨) .

(٣) (٤٥٦/٢ - ٤٥٧) .

وقال : « وأصحاب النبي ﷺ - والله الحمد - من أصدق الناس حديثاً عنه ، لا يعرف فيهم من تعمّد عليه كذباً ... » (١) .

○ قلة الكذب في التابعين وضعفهم من جهة الحفظ :

قال : « وقد كان التابعون بالمدينة ، ومكة ، والشام ، والبصرة ، لا يكاد يعرف فيهم كذاب ، لكن الغلط لم يسلم منه بشر ، ولهذا يقال فيمن يضعف منهم ، ومن أمثالهم : تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه ، أي من جهة سوء حفظه ، فيغلط فينسى ، لا من جهة تعمده الكذب » (٢) .

○ وجود الكذب في القرن الثاني في أهل الكوفة :

لما ذكر انعدام الكذب عند الصحابة قال : « بخلاف القرن الثاني فإنه كان في أهل الكوفة جماعة يتعمدون الكذب » (٣) .

○ أكذب الطوائف :

قال : « وقد اتفق أهل العلم بالنقل ، والرواية ، والإسناد على أن الرافضة أكذب الطوائف ، والكذب فيهم قديم . ولهذا كان أئمة الإسلام يعلمون امتيازهم بكثرة الكذب ... » (٤) .

(١) نفسه .

(٢) (٤٥٨/٢ - ٤٥٩) .

(٣) (٤٥٧/٢) .

(٤) (٥٩/١) ، (٤١٣/٧) . ثم ذكر كلام أئمة الجرح والتعديل في كذب الرافضة ، واتفاقهم على ردها .

○ صحة حديث الخوارج ، وأنهم لا يتعمدون الكذب :

قال : « والخوارج ... ليسوا ممن يتعمد الكذب ، بل هم معروفون بالصدق ، حتى يُقال : « إن حديثهم من أصح الحديث ، لكنهم جهلوا وضلّوا في بدعتهم ... » ^(١) .

وقال : « لم يحمل [أهل الحديث] بغضهم للخوارج ، على الكذب عليهم ، بل جرّبوهم فوجدوهم صادقين » ^(٢) .

○ من أسباب ضعف الراوي :

قال : « فإن المخبر إنما يؤتى من جهة :

- تعمد الكذب ، ومن جهة :

- الخطأ » ^(٣) .

○ إذا تاب الكذاب ، هل يُقبل حديثه ؟ :

قال : « وكذلك من كذب على رسول الله ﷺ في حديث واحد ، ثم تاب منه ، لم تقبل روايته في أحد قوليهما ، وهو مذهب مالك وأحمد ، حسماً للمادة ، لأنه لا يؤمن أن يكون أظهر التوبة ليقبل حديثه » ^(٤) .

(١) (٦٨/١) .

(٢) (٤١٣/٧) .

(٣) (٤٣٥/٧ - ٤٣٦) .

(٤) (٤٢٧/٢) .

○ رواية المجهول لا تقبل :

قال في حديث : « وهو حديث ضعيف رواه يونس عن الشافعي عن شيخ مجهول من أهل اليمن ، لا تقوم بإسناده حجة ... » ^(١) .

وقال : « بل إذا كان الراوي عندهم – أي علماء الحديث – مجهولاً توقفوا في روايته ... » ^(٢) .

وقال : « وهذا مما لا يقبل نقله إلا ممن عُرف عدالته وضبطه ، لا من مجهول الحال ... »

ولو قُدِّرَ أنهم رَوَوْه فأم أشعث مجهولة لا يقوم بروايتها شيء » ^(٣) .

○ بعض من لا يروي إلا عن ثقة :

قال : « ومنهم من لا يروي عمَّنْ يَعْلَمُ أنه يكذب ، مثل مالك ، وشعبة ، ويحيى بن سعيد ، وعبدالرحمن بن مهدي ، وأحمد ابن حنبل ؛ فإن هؤلاء لا يروون عن شخص ليس بثقة عندهم ... » ^(٤) .

○ رواية المبتدع :

قال : « ... وتنازعوا في شهادة سائر أهل الأهواء : هل تقبل

(١) (١٠٢/٤) .

(٢) (٤١٨/٧) .

(٣) (١٨٢/٨) .

(٤) (٥٢/٧) .

مطلقاً؟ أو ترد مطلقاً؟ أو ترد شهادة الداعية إلى البدع؟ وهذا القول الثالث هو الغالب على أهل الحديث، لا يرون الرواية عن الداعية إلى البدع ولا شهادته، ولهذا لم يكن في كتبهم الأمهات، كالصحيح والسنن والمسانيد، الرواية عن المشهورين بالدعاء إلى البدع.

وإن كان منها الرواية عمن فيه نوع من بدعة كالخوارج، والشيعة والمرجئة والقدرية...» (١).

وقال: «... ومن عرف هذا تبين له أن من رد الشهادة، والرواية مطلقاً من أهل البدع المتأولين فقلوه ضعيف...، ومن جعل المظهرين للبدعة أئمة في العلم والشهادة لا ينكر عليهم بهجر ولا ردع فقلوه ضعيف أيضاً...» (٢).

○ السبب في ترك الرواية عن الداعية :

قال: «وذلك أنهم لم يدعوا الرواية عن هؤلاء للفسق كما يظنه بعضهم، ولكن من أظهر بدعته وجب الإنكار عليه بخلاف من أخفاها وكتمها. وإذا وجب الإنكار عليه كان من ذلك أن يُهجر حتى ينتهي عن إظهار بدعته، ومن هجره أن لا يؤخذ عنه العلم ولا يُستشهد» (٣).

(١) (١/٦٢ - ٦٣).

(٢) (١/٦٥).

(٣) (١/٦٣).

○ المتأول لا يُفسَّق ، ولا يكفر إذا كان مجتهداً :

قال : « إِنَّ المتأول الذي قصده متابعة الرسول ﷺ لا يكفر ، بل لا يُفسَّق إذا اجتهد فأخطأ . وهذا مشهور عند الناس في المسائل العملية ، وأما مسائل العقائد فكثير من الناس كفر المخطئين فيها .

وهذا القول لا يعرف عن أحد من الصحابة ، والتابعين لهم بإحسان ، ولا عن أحد من أئمة المسلمين ، وإنما هو في الأصل من أقوال أهل البدع ، الذين يتدعون بدعة ، ويكفرون من خالفهم ... » (١) .

○ صاحب الهوى يروي ما يوافق هواه :

قال في معرض كلامه عن « عبيد الله بن موسى » : « فكان لتشيعه يروي عن غير الثقات ما يوافق هواه ، كما روى عن مطر ابن ميمون هذا ، وهو كذب وقد يكون علم أنه كَذَبَ ذلك ، وقد يكون لهواه لم يبحث عن كذبه ... » (٢) .

○ رواية الفاسق :

قال : « وليس كل ما رواه الفاسق يكون كذباً ، بل يجب التبيين في خبره ، كما قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا ﴾ الآية [الحجرات / ٦] فيُروى لتنظر سائر

(١) (٢٣٩/٥ - ٢٤٠) .

(٢) (٣٥٦/٧ ، ٣٥٧) .

الشواهد : هل تدل على الصدق أو الكذب « (١) » .

○ بعض الرواة لا يصلحون للاحتجاج ، لكن للاعتضاد :

قال : « وكثير من الناس لا يُحتج بروايته المفردة - إما لسوء حفظه ، وإما لتهمة في تحسين الحديث ، وإن كان له علم ومعرفة بأنواع من العلوم - ولكن يصلحون للاعتضاد والمتابعة ... » (٢) .

○ في الجمع بين أقوال أئمة الجرح والتعديل :

فضيل بن غزوان ، ضعفه ابن معين في رواية ، وأبو حاتم ، وابن حبان ، وجاء توثيقه في رواية عن ابن معين ، والإمام أحمد ، وسفيان .

فلما ذكر شيخ الإسلام أقوال المجرّحين قال : « وهذا لا يناقضه قول أحمد بن حنبل فيه : « لا أعلم إلا خيراً » ، وقول سفيان : « هو ثقة » ، وقول يحيى مرة : « هو ثقة » ؛ فإنه ليس ممن يتعمد الكذب ، ولكنه يخطئ ... » (٣) .



(١) (٥٣/٧) ، (٥٦/١) .

(٢) (٥٦/١) .

(٣) (١٧٨/٨ - ١٧٩) . فحمل الجرح على الخطأ والغلط في الرواية دون تعمد ، وحمل التعديل على العدالة ، والصدق دون الضبط والحفظ .

الفصل الرابع

فوائد في تراجم الرواة

والأعلام ونحوها

□ الخضر وإلياس عليهما الصلاة والسلام

○ مسألة حياة الخضر وإلياس - عليهما الصلاة والسلام - :

قال : « واحتجاجهم بحياة الخضر ، احتجاج باطل على باطل ، فمن الذي يُسلّم لهم بقاء الخضر . والذي عليه سائر العلماء المحققون أنه مات ، وبتقدير بقائه فليس هو من هذه الأمة » ^(١) .

وقال : « الصواب الذي عليه محققوا العلماء أن إلياس والخضر ماتا » ^(٢) .



(١) (٩٣/٤) ، (٩٦/١) .

وانظر : « مجموع الفتاوى » : (٣٣٧/٤) ، (١٠٠/٢٧) ، و « الزهر النضر في نبأ الخضر » للحافظ ابن حجر . و « الإصابة » : (٤٢٩/١ - ٤٥٢) . وأفرد جماعة ترجمته وأحواله بالتأليف ، وفيها كثير من القصص الواهية والمكذوبة .

(٢) (٩٦/١) .

○ في أعمار أمة محمد ﷺ :

قال : « ثمَّ إنَّ عمر واحد من المسلمين ، هذه المدة ^(١) أمرٌ يُعرفُ كذبه بالعادة المطَّردة في أمة محمد ﷺ .

فلا يُعرف أحدٌ وُلد في دين الإسلام ، وعاش مائة وعشرين سنة ، فضلاً عن هذا العمر ... » ^(٢) .

قال : « ثمَّ أعمار هذه الأمة ما بين الستين إلى السبعين ، وأقلَّهم من يجوز ذلك كما ثبت ذلك في الحديث الصحيح » ^(٣) .

○ السنة الكونية في طول الأعمار وقصرها :

قال : « وإذا كانت الأعمار في ذلك العصر ، لا تتجاوز هذا الحد ، فما بعده من الأعصار أوَّلَى بذلك في العادة الغالبة العامة .

فإنَّ أعمار بني آدم في الغالب كلما تأخَّر الزمان قصُرت ولم تطل فإنَّ نوحاً عليه السلام لبث في قومه ألف سنة إلا خمسين عاماً ، وآدم عليه السلام ، عاش ألف سنة ، كما ثبت ذلك في حديث صحيح رواه الترمذي وصححه ، فكان العمر في ذلك الزمان طويلاً » ^(٤) .

(١) أي مدة أربعمئة وخمسين سنة .

(٢) (٩١/٤) . وفيه نظر لا يخفى .

(٣) (٩٣/٤) .

(٤) (٩٣ - ٩٢/٤) .

□ الصحابة رضي الله عنهم

○ كيف يُعرف علم الصحابي ؟

قال شيخ الإسلام - نقلاً عن ابن حزم - : « ... وإنما يُعرف علم الصحابي بأحد وجهين لا ثالث لهما : أحدهما : كثرة روايته وفتاويه .

الثاني : كثرة استعمال النبي ﷺ له » ^(١) .

○ لماذا كثرت الرواية عن بعض الصحابة وقلّت عن آخرين :

قال شيخ الإسلام - نقلاً عن ابن حزم - : « ... من عُمر من الصحابة عُمرًا قليلاً قل النقل عنه ، ومن طال عمره منهم كثر النقل عنه ، إلا اليسير ممن اكتفى بنبأه غيره عنه في تعليم الناس » ^(٢) .

○ من أحوال النبي ﷺ مع أبي بكر وعمر رضي الله عنهما :

قال : « وكان النبي ﷺ ، وأبو بكر يسمران في أمر المسلمين بالليل » ^(٣) .

(١) (٥١٧/٧) ، والنص في « الفصل » : (٢١٢/٤) لابن حزم .

(٢) (٥٢٠/٧) ، والنص في « الفصل » : (٢١٣/٤) لابن حزم .

نقلت هذين النصين هنا مع أنهما لابن حزم ، تحوُّراً ؛ لعزتهما ، وأهميتهما .

(٣) (٥٢٥/٧) .

○ ما لعلي عليه السلام وأولاده في كتب السنة ونحوها :

قال : « ليس لهم فيها إلا قليل جداً ، وجمهور ما فيها عن غيرهم » ^(١) .



(١) (٥٣١/٧) .

□ التابعين ومن بعدهم ^(١)

○ سعيد بن المسيب (بعد ٩٠ هـ) ، علمه وما تميّز به :

قال : « وسعيد بن المسيب كان من أعلم التابعين باتفاق المسلمين ، وكان عمدة فقهه قضايا عمر ، وكان ابن عمر يسأله عنها » ^(٢) .

○ عكرمة مولى ابن عباس (١٠٤) :

- رواية مالك عنه في الموطأ :

قال : « روى له أثراً أو أثرين ، ولا ذكر اسمه في كتبه أصلاً » ^(٣) .

- سبب عدم إخراج مالك له :

قال : « ... لأنه بلغه عن ابن عمر ، وابن المسيب : أنهما تكلمتا فيه ، فتركه لذلك » ^(٤) .

(١) رتب الأعلام على حسب وفائهم - قدر الاستطاعة - .

(٢) (٧٢٥/٧) .

(٣) (٥٣٥/٧ - ٥٣٦) . وانظر : (ص / ١٣٠) من هذا الكتاب ، وكذا التعليق .

(٤) (٥٣٦/٧) . ويشكك ابن عبد البر في هذا السبب . انظر : « التمهيد » : (٢٧/٢) و « الاستذكار » : (٩/١٠) . وهناك دراسة مستقلة عنه .

○ الحسن البصري (١١٠) :

- لم يسمع من علي ولا صحبته :

قال : « وفيها أن الحسن صحب علياً ، وهذا باطل باتفاق أهل المعرفة ، فإنهم متفقون على أن الحسن لم يجتمع بعلي ، وإنما أخذ عن أصحاب علي : أخذ عن الأحنف بن قيس ، وقيس بن عباد ، وغيرهما عن علي . وهكذا رواه أهل الصحيح » ^(١) .

○ منزلة الأئمة الاثني عشر ^(٢) في العلم :

قال : « ومن المعلوم أن علي بن الحسين ، وأبا جعفر محمد ابن علي وابنه جعفر بن محمد ، كانوا هم العلماء الفضلاء ، وأن من بعدهم من الاثني عشر ، لم يعرف عنه من العلم ما عرف من هؤلاء ، ومع هذا فكانوا يتعلمون من علماء زمانهم ، ويرجعون إليهم » ^(٣) اهـ .

وقال : « أما من بعد موسى - الكاظم - فلم يؤخذ عنهم من العلم ما يذكر به أخبارهم في كتب المشهورين بالعلم وتواريخهم . فإن أولئك الثلاثة ^(٤) توجد أحاديثهم في الصحاح والسنن

(١) (٤٥/٨) .

(٢) في زعم الإمامية .

(٣) (٤٧٣/٢) .

(٤) أي علي بن الحسين ، وولده محمد ، وولده جعفر .

والمسانيد ، وتوجد فتاويهم في الكتب المصنفة في فتاوى السلف ،
مثل كتب ابن المبارك ، وسعيد بن منصور ، وعبدالرزاق ، وأبي
بكر بن أبي شيبة ، وغير هؤلاء .

أما من بعدهم ، فليس لهم رواية في الكتب الأمهات من كتب
الحديث ، ولا فتاوى في الكتب المعروفة التي نقل فيها فتاوى
السلف ، ولا لهم في التفسير وغيره أقوال معروفة ، ولكن لهم من
الفضائل والمحاسن ما هم له أهل ، ﷺ « أجمعين » ^(١) .



(١) (٥٦/٤ - ٥٧) .

□ الإمام أبو حنيفة (١٥٠)

○ منزلته ، والدفاع عنه :

قال : « أبو حنيفة ، وإن كان الناس خالفوه في أشياء ، وأنكروها عليه ، فلا يستريب أحد في فقهه ، وفهمه ، وعلمه ، وقد نقلوا عنه أشياء يقصدون بها الشناعة عليه ، وهي كذب عليه قطعاً ، مثل مسألة الخنزير البري ، ونحوها » ^(١) .

○ طبقته ، ومتى كان يفتي ؟ :

قال : « أبو حنيفة من أقران جعفر الصادق ، توفي الصادق سنة ثمان وأربعين ^(٢) ، وتوفي أبو حنيفة سنة خمسين ومائة ، وكان أبو حنيفة يفتي في حياة أبي جعفر والد الصادق » ^(٣) .

○ هل أخذ عن الصادق ، ومن هم شيوخه ؟ :

قال : « وما يُعرف أن أبا حنيفة أخذ عن جعفر الصادق ، ولا عن أبيه مسألة واحدة ، بل أخذ عمّن كان أسنّ منهما ؛ كعطاء ابن أبي رباح ، وشيخه الأصلي ؛ حماد بن أبي سليمان .

(١) (٦٢٠/٢) .

(٢) أي بعد المائة .

(٣) (٥٣٢/٧) .

وجعفر بن محمد كان بالمدينة « (١) .

وقال : « أما أبو حنيفة فشيخه الذي اختص به : حماد بن أبي سليمان .

وحماد عن إبراهيم ، وإبراهيم عن علقمة ، وعلقمة عن ابن مسعود .

وقد أخذ أبو حنيفة عن عطاء ، وغيره « (٢) .



(١) (٥٣٢/٧) .

(٢) (٥٣٠/٧) .

□ مقاتل بن سليمان البلخي (١٥٠)

○ منزلة ما يرويه :

قال : « وكثير من الناس لا يحتج بروايته المفردة ... ولكن يصلحون للاعتضاد والمتابعة ، كمقاتل بن سليمان ... » ^(١) .

وقال : « ومقاتل بن سليمان ، وإن لم يكن ممن يحتج به في الحديث ... لكن لا ريب في علمه بالتفسير وغيره وإطلاعه » ^(٢) .

○ تحامل المعتزلة على مقاتل :

قال : « والمعتزلة ، فيهم انحراف على مقاتل بن سليمان ، فلعلهم زادوا في النقل عنه ، [أو نقلوا عنه] ^(٣) ، أو نقلوا عن غير ثقة ... » ^(٤) .

○ مكانته في التفسير :

قال : « وقد قال الشافعي : من أراد التفسير فهو عيال على مقاتل » ^(٥) .

(١) (٥٦/١) .

(٢) (٦١٩/٢) .

(٣) كذا في الأصل ، ولعل الأولى حذفها .

(٤) (٦١٨/٢ - ٦١٩) .

(٥) (٦١٩/٢) .

□ محمد بن إسحاق (١٥١)

○ تشيعه :

قال : « قال ابن إسحاق في السيرة - مع أنه من المتولين لعلي المائلين إليه - » ^(١) .

○ حال مطر بن ميمون ^(٢) :

قال : « ولا ريب أن مطراً هذا كذاب ، لم يرو عنه أحد من علماء الكوفة مع روايته عن أنس ، فلم يرو عنه يحيى بن سعيد القطّان ، ولا وكيع ، ولا أبو معاوية ، ولا أبو نعيم ، ولا يحيى ابن آدم ، ولا أمثالهم ، مع كثرة من بالكوفة من الشيعة » ^(٣) .

□ الحسن بن صالح بن حيّ (١٦٨)

○ تُنسب إليه طائفة من الشيعة [الصالحين أو البترية] :

قال : « - عن البترية - وهذه الطائفة أمثل الشيعة ، ويسمون

(١) (١١٣/٧) .

(٢) لم أحد من نصّ على سنة وفاته ، لكن جعله ابن حجر في الطبقة الخامسة في « التقريب » وهي طبقة صغار التابعين .

(٣) (٣٥٦/٧ - ٣٥٧) .

أيضاً الصالحة ، لأنهم يُنسبون إلى الحسن بن صالح بن حي
الفقيه « (١) .

○ في اتهامه بمذهب الزيدية :

قال : « وقد اتهم بمذهب الزيدية : الحسن بن صالح بن حيّ ،
وكان فقيهاً ، صالحاً ، زاهداً ، وقيل : إن ذلك كذب عليه ، ولم
ينقل أحد عنه أنه طعن في أبي بكر ، وعمر ، فضلاً عن أن يشك
في إمامتهما » (٢) .

○ بماذا اشتهر موسى بن جعفر (الكاظم) (١٨٣) :

قال : « وموسى بن جعفر مشهور بالعبادة والنسك » (٣) .

○ محمد بن الحسن (١٨٩) أول من ردّ على مخالفه :

قال : « وهو - أي محمد بن الحسن - أول من عُرف منه ردّ على
مخالفه » (٤) .



(١) (١٢ - ١١/٣) .

(٢) (٢٨٦/٧) ، (١٣٢ - ١٣١/٤) .

(٣) (٥٧/٤) .

(٤) (٥٣٣/٧) .

□ الإمام الشافعي (٢٠٤)

○ هل لقي أبا يوسف القاضي ؟ :

قال : « لم يدرك أبا يوسف ، ولا ناظره ، ولا سمع منه ، بل توفي أبو يوسف قبل أن يدخل الشافعي العراق ، توفي سنة ثلاث وثمانين ، وقدم الشافعي العراق سنة خمس وثمانين ، ولهذا إنما يذكر في كتبه أقوال أبي يوسف عن محمد بن الحسن عنه » ^(١) .

○ مع من كانت أكثر مناظراته ؟

قال : « ... فإن أكثر مناظرة الشافعي كانت مع محمد ابن الحسن وأصحابه » ^(٢) .

○ أول من أظهر الخلاف على محمد بن الحسن :

قال : « وأول من أظهر الخلاف لمحمد بن الحسن والرد عليه هو الشافعي ، فإن محمد بن الحسن أظهر الرد على مالك وأهل المدينة ... فنظر الشافعي في كلامه ، وانتصر لما تبين له أنه الحق من قول أهل المدينة ... » ^(٣) .

(١) (٤٤١/٦) .

(٢) (٤٤١/٦) .

(٣) (٥٣٢/٧ - ٥٣٣) .

○ الشافعي لم يأخذ عن محمد بن الحسن :

قال - رداً على من زعم أنه أخذ عنه - : « إن هذا ليس كذلك ، بل جالسه وعرف طريقته ، وناظره ... » ^(١) .

○ متى قدم الشافعي بغداد ، ومتى لقي أحمد ؟

قال : « وكان الشافعي قدم بغداد أولاً سنة بضع وثمانين في حياة محمد بن الحسن ، بعد موت أبي يوسف ، ثم قدمها ثانية سنة بضع وتسعين ، وفي هذه القدمة اجتمع به أحمد » ^(٢) .

□ الواقدي : محمد بن عمر (٢٠٧)

○ حاله :

قال : « كثير من الناس لا يُحتج بروايته المفردة ... ولكن يصلحون للاعتضاد والمتابعة كمحمد بن عمر الواقدي ... » ^(٣) .

(١) (٥٣٢/٧ - ٥٣٣) .

(٢) (٥٣٢/٧) .

(٣) (٥٦/١) . وقال في « مجموع الفتاوى » : (٤٦٩/٢٧) : « وهو وأمثاله إنما يعتضد به ، ويستأنس به ، وأما للاعتماد عليه بمجردة في العلم فهذا لا يصلح » اهـ .

وانظر : « الصارم المسلول » : (ص/٩٧ - ٩٨) ، « التلخيص الحبير » : (٣١٢/٢) .

□ عبيدا لله بن موسى العَبَّسي (٢١٣)

○ تشيعه ، ودرجته في الحديث :

قال : « وكان عبيدا لله بن موسى في نفسه صدوقاً ، روى عنه البخاري ، لكنه معروف بالتشيع ، فكان لتشييعه يروي عن غير الثقات ما يوافق هواه ، كما روى عن مطر بن ميمون هذا ، وهو كذب . وقد يكون علم أنه كذب ذلك ، وقد يكون لهواه لم يبحث عن كذبه ، ولو بحث عنه لتبين له أنه كَذَبَ هذا » ^(١) .

○ لماذا لم يكتب عنه أحمد ؟

قال : « ... وكان صاحب هوى متشيعاً ، فكان لأجل هواه يروي عن هذا ^(٢) ونحوه ، وإن كانوا كذابين .

ولهذا لم يكتب أحمد عن عبيدا لله بن موسى ، بخلاف عبدالرزاق . وذكرَ أحمد أن عبيدا لله كان يظهر ما عنده بخلاف عبدالرزاق » ^(٣) .

○ إذا لم يصرَّح بالتحديث :

قال : « فإذا لم يثبت أنه قال : « حدَّثنا » أمكن أن لا يكون

(١) (٣٥٦/٧) .

(٢) أي مطر بن ميمون .

(٣) (٣٥٧/٧) . (١٨٢/٨) .

سمعه فإنه من الدعاة إلى التشيع ، الحراس على جمع أحاديث التشيع « (١) .

○ يروي الكذب ، ويروي عن الكذابين :

قال : « وكان يروي الأحاديث في ذلك (٢) عن الكذابين ، وهو من المعروفين بذلك . وإن كانوا قد قالوا فيه : ثقة ، وإنه لا يكذب ، فالله أعلم أنه هل كان يتعمد الكذب أم لا ؟ لكن كان يروي عن الكذابين المعروفين بالكذب بلا ريب « (٣) .



(١) (١٨١/٨) . لم أر من ذكره في المدلسين .

وما ذكره الشيخ هنا دال على تحقيقه ، وإمامته .

وقد نبّه العلامة المعلمي (١٣٨٦) - رحمه الله - إلى هذا التحقيق في مقدمته للفوائد المجموعة : (ص/٨) ، مع ضرب الأمثلة حيث قال : « إذا استنكر الأئمة المحققون المتن ، وكان ظاهر السند الصحة ، فإنهم يتطلبون له علة ، فإذا لم يجدوا علة قاذحة مطلقاً ، حيث وقعت ، أعلّوه بعله ليست بقاذحة مطلقاً ، ولكنهم يرونها كافية للقبح في ذاك المنكر .

فمن ذلك : إعلاله بأن راويه لم يُصرح بالسماع ، هذا مع أن الراوي غير مدلس ... » اهـ .

(٢) أحاديث التشيع .

(٣) (١٨١/٨ - ١٨٢) .

□ الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١)

○ هل تتلمذ للشافعي ؟

قال : « وكذلك الإمام أحمد بن حنبل لم يقرأ على الشافعي ، لكن جالسه ، كما جالس الشافعي محمد بن الحسن ، واستفاد كل منهما من صاحبه » ^(١) .

(١) (٥٣٣/٧) .

تنبيه :

قد يُعترض على هذا بما أخرجه ابن عدي في « الكامل » : (١١٦/١) : قال : حدثنا عبد الله بن محمد بن جعفر القزويني ، حدثنا صالح بن أحمد ابن حنبل ، قال : سمعت أبي يقول : سمعت « الموطأ » من محمد بن إدريس الشافعي ، لأنني رأيته فيه ثبثاً ، وقد سمعته من جماعة قبله . أقول : شيخ ابن عدي قال فيه الدارقطني : « كذاب يضع الحديث » انظر : « سوالات الحاكم للدارقطني » : (ص/١٢٠ ، ١٧٣) وكذا اتهمه غير واحد ، انظر : « اللسان » : (٣٤٥/٣ - ٣٤٦) .

- فالإسناد تالف .

لكن هناك عدد من الروايات تؤيد أن الإمام أحمد قد أخذ وتلمذ للشافعي . وقد روى الإمام أحمد عن الشافعي أربعة عشر حديثاً في « المسند » . وهذه مواضعها :

(٢٠٨/١ ، ٤٦٦)

(١٠٨/٢ ، ٣٧٩ حديثان) .

(٨/٣ ، ٤٥٥) .

(٣/٤ ، ٤٤٤)

○ مذهب الإمام أحمد وعمّن أخذ :

قال : « وأما الإمام أحمد فكان على مذهب أهل الحديث ؛ أخذ عن ابن عيينة ، وابن عيينة عن عمرو بن دينار ، عن ابن عباس وابن عمر .

وأخذ عن [هشيم] ^(١) بن بشير ، و [هشيم] ^(٢) عن أصحاب الحسن وإبراهيم النخعي ، وأخذ عن عبدالرحمن بن مهدي ، ووكيع بن الجراح وأمّثالهما وجالس الشافعي ، وأخذ عن أبي يوسف .

واختار لنفسه قولاً ... » ^(٢) .

○ متى اجتمع بالشافعي في بغداد :

- سنة بضع وتسعين ومئة اجتمع بالشافعي عند قدومه إلى بغداد ^(٣) .

= (٩٣/٦ حديثان) .

انظر : معجم شيوخ الإمام أحمد في « المسند » : (ص/٢٩٩) .
وليس هذا محل بسط المسألة .

(١) وقع في الأصل : [هشام] والصواب [هشيم] . وهو هشيم بن بشير الواسطي . وليس في شيوخ الإمام أحمد من يُقال له : هشام بن بشير .

(٢) (٥٣٠/٧) .

(٣) (٥٣٣/٧) ، وقد تقدم النص في ذلك ، (ص/٨٠)

○ متى ترك أحمد الرواية ، ولماذا ؟

قال : « فإن أحمد ترك الرواية في آخر عمره ، لما طلب الخليفة أن يحدثه ، ويحدث ابنه ويقيم عنده ، فخاف على نفسه من فتنة الدنيا ، فامتنع من الحديث مطلقاً ليسلم من ذلك ، ولأنه قد حدث بما كان عنده قبل ذلك ، فكان يذكر الحديث بإسناده بعد شيوخه ، ولا يقول : حدثنا فلان ، فكان من يسمعون منه ذلك يفرحون بروايته عنه » (١) .



(١) (٩٧/٧ - ٩٨) .

□ عباد بن يعقوب الرواجني (٢٥٠)

○ منزلته وإخراج البخاري له :

قال : - بعد أن ذكر قول ابن حبان ، وابن عدي فيه - : « ...
والبخاري وغيره روى عنه من الأحاديث ما يعرف صحته ، وإلا
فحكاية قاسم المطرّز عنه أنه قال : إن عليّاً حفر البحر ، وإن الحسن
أجرى فيه الماء ، مما يقدر فيه قدحاً بيناً » ^(١) .

□ ثعلب : أحمد بن يحيى (٢٩١)

○ ثعلب ليس من المحدثين :

قال : « وليس ثعلب من أئمة الحديث ، الذين يعرفون صحيحه
من سقيمه ، حتى يُقال : قد صحّ عنده ، كما إذا قال ذلك أحمد
أو يحيى بن معين أو البخاري ونحوهم .

(١) (١٨٧/٨) ، وقد ساق هذه القصة الحافظ الذهبي في « سير أعلام النبلاء » :

(٥٣٨/١١) ثم قال : « إسنادها صحيح . وما أدري كيف تسمّحوا في

الأخذ بمن هذا حاله ؟ وإنما وثقوا بصدقه » اهـ .

ثم قال في آخر الترجمة : « وما اعتقده يتعمد الكذب أبداً » اهـ .

فهذا يُفسّر لنا كيف قبلوا حديثه ، وخرّجوه في الكتب .

بل من هو أعلم من ثعلب من الفقهاء يذكرون أحاديث كثيراً لا أصل لها ، فكيف ثعلب ؟ » ^(١) .

□ الطحاوي (٣٢١)

○ منزلته في نقد الحديث ، ومكانته العلمية :

قال : « والطحاوي ليست عادته نقد الحديث كنقد أهل العلم ... فإنه لم تكن معرفته بالإسناد ، كمعرفة أهل العلم به ، وإن كان كثير الحديث فقيهاً عالماً » ^(٢) .

(١) (٥١٢/٥) .

(٢) (١٩٥/٨ - ١٩٦) .

وانظر : ما قاله البيهقي في « معرفة السنن والآثار » : (١٢٩/١) . وكذا ابن رجب في « شرح العلل » : (٣٣٢/١) . و « اللسان » : (٢٧٦/١) للحافظ . و « قواعد في علوم الحديث » : (ص/٤٤١) للتهانوي . وانظر ما كتبه محقق « شرح مشكل الآثار » - وإن كان هذا ليس الاسم الصحيح للكتاب - : (١/٥٦ - ٦٣) ، وفيما كتبه نظر من حيث :

١ - البعد عن الموضوع المتقدم من صنيع الطحاوي أو الحكم عليه .

٢ - فاته كلام ابن رجب في شرح العلل .

٣ - عدم نقل أقوال الأئمة بنصها ، بل تصرف فيها ...
وليس هذا مكان بسط المسألة .

□ الثعلبي (٤٢٧)

○ مكانته في الحديث ، والثناء على دينه :

قال : « الثعلبي فيه خير ودين . لكنه لا خيرة له بالصحيح والسقيم من الأحاديث ، ولا يميز بين السنة والبدعة في كثير من الأقوال » ^(١) .

□ ابن حزم (٤٥٦)

○ طرف من عقيدته ، والثناء عليه ، وسبب ما عنده من غلط :

قال : « ابن حزم من نفاة الصفات ، مع تعظيمه للحديث ، والسنة ، والإمام أحمد ، ودعواه أن الذي يقوله في ذلك هو مذهب أحمد وغيره .

وغلطه في ذلك بسبب أنه أخذ أشياء من أقوال الفلاسفة والمعتزلة عن بعض شيوخه ، ولم يتفق له من يُبين له خطأهم ، ونقل المنطق بالإسناد عن متى الترجمان ... » ^(٢) .

(١) (١٢/٧) .

(٢) (٥٨٤/٢) .

□ المغازلي (٤٨٣) ،

وأخطب خوارزم ^(١) (٥٦٨)

○ ليسا من أهل الحديث ومنزلة ما روياه :

قال : « وهذا المغازلي ليس من أهل الحديث ... ولا هو من جامعي العلم ، الذين يذكرون ما غالبه حق وبعضه باطل ... بل هذا لم يكن الحديث من صنعته ... »

كما فعل أخطب خوارزم ، وكلاهما لا يعرف الحديث ... » ^(٢) .

○ هل يتعمدان الكذب فيما ينقلان ؟

قال : « ولسنا نعلم أن أحدهما يتعمد الكذب فيما ينقله ، لكن الذي تيقنناه أن الأحاديث التي يروونها فيها ما هو كذب كثير ، باتفاق أهل العلم ... وهما وأمثالهما - قد يروون ذلك ، ولا يعلمون أنه كذب ، وقد يعلمون أنه كذب . فلا أدري هل كانا من أهل العلم بأن هذا كذب ؟ أو كانا مما لا يعلمان ذلك ؟ » ^(٣) .

(١) قدّمته لمناسبة ذكر شيخ الإسلام له مع المغازلي .

(٢) (٤١/٥ - ٤٢) ، (٦٢/٧) ، (٣٥٥) .

(٣) (٦٣/٧) .

□ الشهرستاني (٥٤٩)

○ مذهبه ونحلته :

قال : - ردأً على من زعم أنه متعصب على الإمامية - : « ليس كذلك ، بل يميل كثيراً إلى أشياء من أمورهم ، بل يذكر أحياناً أشياء من كلام الإسماعيلية الباطنية منهم ويوجهه .

ولهذا اتهمه بعض الناس بأنه من الإسماعيلية ، وإن لم يكن الأمر كذلك ... وقد يُقال : هو مع الشيعة بوجه ، ومع أصحاب الأشعري بوجه ... وبالجمله فالشهرستاني يظهر الميل إلى الشيعة ، إما بباطنه وإما مداهنة لهم ... » ^(١) .

□ الشيخ محفوظ

○ معناه :

- إذا أطلق كثير من العامة من العباد ، والجند ، وغيرهم فإنهم يعنون به من يعتقدون عصمته ^(٢) .

(١) (٣٠٥/٦ - ٣٠٦) .

(٢) (٤٣٠/٦) .

○ تفاوت اهتمام أصحاب الكتب الستة بالناحية الحديثية والفقهية :

قال : « ومسلم بن الحجاج له عناية بصحيحه^(١) أكثر من أبي داود ، وأبو داود له عناية بالفقه أكثر ، والبخاري له عناية بهذا وهذا »^(٢) .

○ أهل بغداد :

قال : « فإن أهل بغداد لهم من المعرفة والتميز والذهن ، ما لا يروج عليهم معه مثل هذا^(٣) »^(٤) .



(١) أي الحديث .

(٢) (٤٢٩/٧) .

(٣) في قصة مكذوبة ساذجة .

(٤) (٦٣٣/٢) .

الفصل الخامس

فوائد في المنقولات والقصص

ونحوها

□ قواعد في تمييز المنقولات ، والتثبت في نقلها

○ من تثبت شيخ الإسلام في النقل :

قال - بعد أن ساق تحريفات الرافضة لمعاني القرآن : « وكل هذا وأمثاله وجدته في كتبهم » ^(١) .

ولما ذكر بعض الأقوال في مسألة الرؤية قال : « وهذا قول طائفة من الكلابية ، والأشعرية ، ليس هو قولهم كلهم ، بل ولا قول أئمتهم » ^(٢) .

وقال : « ومن أراد أن ينقل مقالة عن طائفة فليسم القائل والناقل ، وإلا فكل أحد يقدر على الكذب ... » ^(٣) .

○ المرجع في تمييز المنقولات هم أهل الحديث :

قال : « والمنقولات فيها كثير من الصدق ، وكثير من الكذب ، والمرجع في التمييز بين هذا ، وهذا إلى أهل علم الحديث ، كما ترجع إلى النحاة في الفرق بين نحو العرب ، ونحو غير العرب ،

(١) (٤٠٥/٣) .

(٢) (٣٤٢/٣) .

وانظر : (٣٠٣ ، ٣٠١/٦) ، (٦٢١/٢) .

(٣) (٥١٨/٢) . وانظر مبحثاً نفيساً عن « الأمانة العلمية » عند شيخ الإسلام في كتاب « موقف ابن تيمية من الأشاعرة » : (٣١٧/١ - ٣٢٧) للمحمود .

ونرجع إلى علماء اللغة فيما هو من اللغة ، وما ليس من اللغة ، وكذلك علماء الشعر والطب ، وغير ذلك ، فلكل علم رجال يُعرفون به ، ... » ^(١) .

○ لابد من ثبوت النقل حتى يُقبل :

قال : « وكذلك المنقولات لابد أن تكون ثابتة معروفة عمن نقل عنه حتى تتصل بنا ... فإن الله لم يوجب على الخلق أن يصدقوا بما لم يقيم دليل على صدقه ، بل هذا ممتنع بالاتفاق ... » ^(٢) .

○ مما يدل على ثبوت الخبر :

قال : « فإذا كانت القصة مما يُعلم أنه لم يتواطأ فيه المخبران ، والعادة تمنع تماثلهما في الكذب عمداً وخطأً ، مثل أن تكون قصة طويلة فيها أقوال كثيرة رواها هذا مثل ما رواها هذا ، فهذا يُعلم أنه صدق » ^(٣) .

○ من طرق معرفة كذب المنقول :

- أن يخالف ما علم بالتواتر والاستفاضة ^(٤) .

- أن ينفرد الواحد والاثنان بما يُعلم أنه لو كان واقفاً لتوفرت

(١) (٣٤/٧) .

(٢) (٨٦/٧ - ٨٧) ، (٤١٩/٧) .

(٣) (٤٣٦/٧) .

(٤) (٤٣٧/٧) ، (٤٤٩/٧) .

الهمم والدواعي على نقله ^(١) .

- إذا خالف الخبر القرآن أو التواتر أو الاجماع ، أو العقل ^(٢) .

○ إذا نقل الخبر بعض الوعاظ وما شابههم فلا يحتج به :

قال : « فإن كان قاله بعض الوعاظ أو المصنفين في الرقائق أو بعض من ينقل في التفسير من الاسرائيليات مالا إسناد له ، فمثل هذا لا يحتج به في جُرْزَةِ بقل ... » ^(٣) .

○ ما ينقله الرافضي عن أهل السنة فهو كذب أو خطأ عليهم :

قال : « وما ينقله - أي الرافضي - عن أهل السنة خطأ ، أو كذب عليهم ، أو على كثير منهم ... » ^(٤) .

○ ما يُنقل في مثالب الصحابة نوعان :

قال : « ما يُنقل عن الصحابة من المثالب فهو نوعان :

أحدهما : ما هو كذب ، إما كذب كله ، وإما محرّف قد دخله من الزيادة ، والنقصان ما يخرج به إلى الذم والطعن .

(١) (٤٣٩/٧) ، (١٧٧/٨) .

(٢) (٤١٩/٧) . فالنقل الصحيح لا يخالف العقل الصريح .

(٣) (٥١٠/٤) .

(٤) (٤٤٤/١) .

وأكثر المنقول من المطاعن الصريحة هو من هذا الباب ، يرويها الكذابون المعروفون بالكذب ...

النوع الثاني : ما هو صدق . وأكثر هذه الأمور لهم فيها معاذير تخرجها عن أن تكون ذنباً ، وتجعلها من موارد الاجتهاد ... وعامة المنقول الثابت عن الخلفاء الراشدين من هذا الباب ... » ^(١) .

○ لا يكذب أحد على النبي ﷺ إلا فضحه الله :

قال : « ولم يتعمد أحد الكذب على النبي ﷺ إلا هتك الله ستره ، وكشف أمره ، ولهذا كان يقال : « لو همّ رجل بالسحر أن يكذب على رسول الله ﷺ لأصبح والناس يقولون : فلان كذاب ... » ^(٢) .

○ ليس للرافضة إسناد متصل صحيح :

قال : « ... ولهذا لا يوجد لهم أسانيد متصلة صحيحة قط ، بل كل إسناد متصل لهم ، فلا بد أن يكون فيه من هو معروف بالكذب أو كثرة الغلط .

وهم في ذلك شبيهة باليهود والنصارى ، فإنه ليس لهم

(١) (٨١/٥ - ٨٣) .

(٢) (٤٥٨/٢) .

إِسْنَادٌ» (١) .

○ عبارة « رُوي له - أي لعلِّي ﷺ - ما لم يُرو لغيره » نسبتها للإمام أحمد ، ومعناها :

قال : « وأحمد بن حنبل لم يقل : إنه صحّ لعلِّي من الفضائل ما لم يصحّ لغيره ، بل أحمد أجلّ من أن يقول مثل هذا الكذب ، بل نقل عنه أنه قال : « روي له ما لم يُرو لغيره » مع أن في نقل هذا عن أحمد كلاماً ليس هذا موضعه » (٢) .



(١) (٣٧/٧) .

(٢) (٣٧٤/٧) .

□ فصل في ثبوت بعض المنقولات

○ مسخ الرافضة :

قال : « فإنه قد ثبت بالنقول المتواترة أن فيهم من يمسح كما مُسح أولئك » ^(١) - أي اليهود -

○ رجوع سعد بن عباد إلى بيعة الصديق :

أخرج الإمام أحمد في حديث السقيفة أن سعد بن عباد قال بعد أن سمع كلام الصديق : « صدقت نحن الوزراء ، وأنتم الأمراء » .

قال شيخ الإسلام : « فهذا مرسل حسن ، ولعل حميداً أخذه عن بعض الصحابة الذين شهدوا ذلك ، وفيه فائدة جليلة جداً ، وهي أن سعد بن عباد نزل عن مقامه الأول في دعوى الإمارة ، وأذعن للصديق ... » ^(٢) .

○ رجوع سفيان عن تقديم علي :

قال : « وكان طائفة من الكوفيين يقدمون علياً ، وهي إحدى الروايتين عن سفيان الثوري ثم قيل : إنه رجع عن ذلك لما اجتمع به أيوب السخيتاني » ^(٣) .

(١) (٤٨٥/١) .

(٢) (٥٣٦/١ - ٥٣٧) .

(٣) (٧٣/٢) ، (٢٤٤/٨) .

○ رسالة عمر لأبي موسى في القضاء :

قال : « ورسالة عمر المشهورة في القضاء إلى أبي موسى الأشعري تداولها الفقهاء ، وبنوا عليها ، واعتمدوا على ما فيها من الفقه وأصول الفقه . ومن طرقها ما رواه أبو عبيد وابن بطّة ، وغيرهما بالإسناد الثابت عن كثير بن هشام عن جعفر ابن برقان ... » ^(١) .

○ كتاب أبي بكر في الصدقات :

قال : « وكتاب أبي بكر في الصدقات أصح الكتب ، وآخرها . ولهذا عمل به عامة الفقهاء ... » ^(٢) .

○ نسبة مقولة : « كل أحد يؤخذ من قوله ويترك .. » :

قال : « وهم يقولون كما قال مجاهد ، والحكم ، ومالك وغيرهم : كل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ » ^(٣) .



(١) (٧١/٦) .

(٢) (٥٠٨/٧) .

(٣) (٥٠٣/٣) .

□ فصل في وضع بعض المنقولات أو ضعفها

○ أحاديث زيارة القبر :

قال : « والأحاديث المأثورة عن النبي ﷺ في زيارة قبره ، كلها ضعيفة بل موضوعة ، فلم يخرج أهل الصحيحين ، والسنة المشهورة شيئاً منها ، ولا استدل بشيء منها أحد من أئمة المسلمين » ^(١) .

○ في أحاديث المؤاخاة :

قال : « أحاديث المؤاخاة لعليّ كلها موضوعة ، والنبي ﷺ لم يؤاخ أحداً ، ولا آخى بين مهاجري ومهاجري ، ولا بين أبي بكر وعمر ، ولا بين أنصاري وأنصاري ... » ^(٢) .

وقال : « أحاديث المؤاخاة بين المهاجرين بعضهم مع بعض ، والأنصار بعضهم مع بعض ، كلها كذب . والنبي ﷺ لم يؤاخ علياً ... » ^(٣) .

○ غزوات النبي ﷺ :

قال : « إن قول القائل : إن المواطن كانت سبعاً وعشرين غزاة وستاً وخمسين سرية ، ليس بصحيح ، فإن النبي ﷺ لم يغز سبعاً

(١) (٤٤١/٢) .

(٢) (٣٦١/٧) .

(٣) (٢٧٩/٧) . وانظر : (٣٢/٤ - ٣٣) .

وعشرين غزاة باتفاق أهل العلم بالسير ، بل أقل من ذلك « (١) .

○ في تسمية « زين العابدين » و « الباقر » :

قال : « وكذلك ما ذكر من تسمية رسول الله ﷺ له - أي علي ابن الحسين - « سيد العابدين » هو شيء لا أصل له ، ولم يروه أحد من أهل العلم والدين .

وكذلك أبو جعفر محمد بن علي من خيار أهل العلم والدين ،.. ونقلُ تسميته بالباقر عن النبي ﷺ لا أصل له عند أهل العلم ، بل هو من الأحاديث الموضوعة ... » (٢) .

○ ليس هناك غزوة تسمى « السلسلة » :

قال : « ... إن هذه الغزاة - وما ذكر فيها - من جنس الكذب الذي يحكي الطريقة ، الذين يحكون الأكاذيب الكثيرة ... » (٣) .

○ لم يكن للمسلمين بغلة إلا بغلة النبي ﷺ :

قال : « ... فإنه يوم خيبر لم يكن معهم بغلة ، ولا كان للمسلمين بغلة على عهد النبي ﷺ إلا بغلته التي أهداها له المقوقس ، وذلك بعد غزوة خيبر ... » (٤) .

(١) (٨١/٤) .

(٢) (٥٠/٤ - ٥١) .

(٣) (١١٦/٨ - ١١٧) .

(٤) (١٠٤/٨) .

○ أبو بكر لم يكن في جيش أسامة ، وكذلك عثمان :

قال : « أن هذا من الكذب المتفق على أنه كذب عند كل من يعرف السيرة ، ولم ينقل أحد من أهل العلم أن النبي ﷺ أرسل أبا بكر أو عثمان في جيش أسامة . وإنما روي ذلك في عمر .. » ^(١) .

○ كذب انهزام أبي بكر وعمر يوم حُنين :

قال : « وما نقل من انهزام أبي بكر وعمر بالراية يوم حُنين فمن الأكاذيب المختلفة التي افترها المفترون » ^(٢) .

○ في سجود علي والزبير للأصنام قبل الإسلام :

قال : « وأما كون صبي من الصبيان قبل النبوة سجد لصنم أو لم يسجد ؟ فهو لم يُعرف . فلا يمكن الجزم بأن علياً أو الزبير ، ونحوهما لم يسجدوا للصنم ، كما أنه ليس معنا نقل بثبوت ذلك ، بل ولا معنا نقل معين عن أحدٍ من الثلاثة أنه سجد لصنم ... » ^(٣) .

(١) (٤٨٦/٥) ، (٢٧٦/٤) .

(٢) (٩١/٨) .

(٣) (٢٨٦/٨) .

○ قصة تنازع المرأتين على الصبي وهل تثبت
عن علي وعمر ؟ :

قال : « إن هذه القصة لم يذكر لها إسناداً ، ولا يُعرف صحتها ،
ولا أعلم أحداً من أهل العلم ذكرها ، ولو كان لها حقيقة
لذكروها ، ولا تعرف عن عمر وعلي ، ولكن هي معروفة عن
سليمان بن داود عليهما السلام .

وقد ثبت ذلك في الصحيحين ... » (١) .

○ لم يقدم أحد من أزواج النبي ﷺ الشام ، وسبب الغلط
في ذلك :

قال : « وأهل العلم يعلمون أن أحداً من أزواج النبي ﷺ لم يقدم
دمشق ، ولكن كان في الشام أسماء بنت يزيد بن السكن
الأنصاري ، وكان أهل الشام يسمونها أم سلمة ، فظن الجهال أنها
أم سلمة زوج النبي ﷺ » (٢) .

○ ما يُروى في سيرة حمزة وعلي من المعارك والحروب :

قال : « وما ينقله بعض الترك ، بل وشيوخهم ، من سيرة حمزة

(١) (٩٢/٦) .

(٢) (٤٣/٧) .

ويتداولونها بينهم ، ويذكرون له حروباً وحصارات وغير ذلك ، فكله كذب ، من جنس ما يذكره الذاكرون من الغزوات المكذوبة على عليّ بن أبي طالب « (١) .

○ ليس هناك جارية اسمها فضة :

قال : « إن علياً وفاطمة لم يكن لهما جارية اسمها فضة ، بل ولا لأحدٍ من أقارب النبي ﷺ . ولا نعرف أنه كان بالمدينة جارية اسمها فضة ، ولا ذكر ذلك أحد من أهل العلم ، الذين ذكروا أحوالهم : دقها وجلها ... » (٢) .

○ حمل رأس الحسين عليه السلام إلى يزيد :

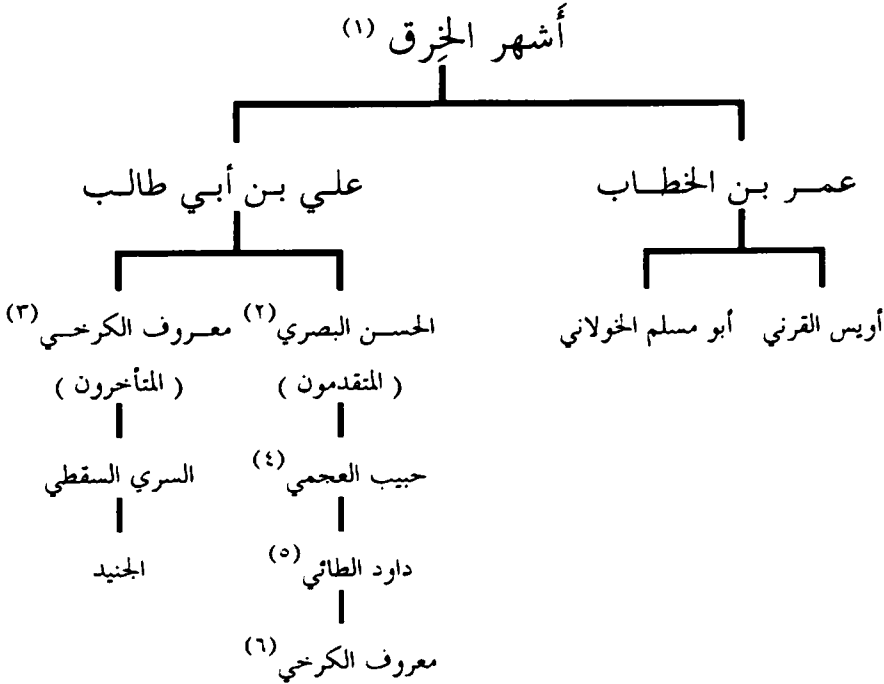
قال : « وأما حملة - أي رأس الحسين - إلى عند يزيد فباطل ، وإسناده منقطع » (٣) .

(١) (١٩٤/٦ - ١٩٥) .

(٢) (١٨٢/٧ - ١٨٣) .

(٣) (١٤٢/٨) .

○ أسانيد الخرقة :



○ الرواية عن أحمد بلعن يزيد :

قال : « ونقلت عنه رواية في لعنة يزيد ، وأنه قال : ألا لعن من

-
- (١) لهم إسناد إلى الخرقة المنسوبة لجابر ، لكنه منقطع جداً (٤٧/٨) .
 - (٢) الحسن لم يصحب علياً باتفاق أهل المعرفة ، وإنما أخذ عن أصحاب علي . (٤٥/٨) .
 - (٣) الإسناد من جهة معروف منقطع ، فقالوا : (إنه صحب علي بن موسى الرضا) وهذا باطل فهو لم يلقه . (٤٤/٨) .
 - (٤) ثابت أنه من أصحاب الحسن (٤٥/٨) .
 - (٥) لا يُعرف أن داود صحب حبيباً ، فليس لهذا حقيقة (٤٤/٨) .
 - (٦) لا أصل لسماع معروف من داود الطائي (٤٤/٨) .

لعنه الله ؟ واستدل بالآية ، لكنها رواية منقطعة ليست ثابتة عنه « (١) .

○ هل تزوج خالد رضي الله عنه بامرأة مالك بن نويرة ليلة قتله ؟

قال : « وأما ما ذكره - أي الرافضي - من تزوجه بامرأته ليلة قتله ؛ فهذا مما لم يُعرف بثبوته ... » (٢) .

○ قصة مناظرة إبليس للملائكة :

قال : « فهذه الشبهة التي حكاها الشهرستاني ... عن إبليس في مناظرته للملائكة لا تعلم إلا بالنقل ، وهو لم يذكر لها إسناداً ، بل لا إسناد لها أصلاً ... » (٣) .

○ زيادة « حي علي خير العمل » في الأذان :

قال : « وهم قد زادوا - أي الرافضة - في الأذان شعاراً لم يكن يُعرف على عهد النبي ﷺ ، ولا نقل أحد أن النبي ﷺ أمر بذلك في الأذان ، وهو قولهم : « حي علي خير العمل » .

وغاية ما ينقل إن صح النقل ، أن بعض الصحابة ، كابن عمر - رضي الله عنهما - كان يقول ذلك أحياناً على سبيل التوكيد ... وكرهه أكثر العلماء ، ورووا عن عمر وابنه وغيرهما كراهة ذلك .

(١) (٥٧٣/٤) .

(٢) (٥١٩/٥) .

(٣) (٣٠٧/٦) .

ونحن نعلم بالاضطرار أن الأذان ، الذي كان يؤذنه بلال ، وابن أم مكتوم ... وأبو محذورة ... وسعد القرظ ... ، لم يكن فيه هذا الشعار الرافضي ولو كان فيه لنقله المسلمون ولم يهملوه ... » ^(١) .

○ حديث الطير :

قال : « حديث الطائر من المكذوبات الموضوعات عند أهل العلم والمعرفة بحقائق النقل . قال أبو موسى المديني : « قد جمع غير واحد من الحفاظ طرق أحاديث الطير للاعتبار والمعرفة ، كالحاكم النيسابوري ، وأبي نعيم ، وابن مردويه . وسئل الحاكم عن حديث الطير فقال : لا يصح » ^(٢) .

○ صلاة التسبيح :

قال : « كل صلاة فيها الأمر بتقدير عدد الآيات أو السور أو التسبيح ، فهي كذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث ، إلا صلاة التسبيح ، فإن فيها قولين لهم ، وأظهر القولين أنها كذب ، وإن كان قد اعتقد صدقها طائفة من أهل العلم ، ولهذا لم يأخذها أحد

(١) (٢٩٥/٦ - ٢٩٦) .

(٢) (٣٧١/٧ - ٣٧٢) ، وحديث الطير هو أن النبي ﷺ قال : « اللهم انتني بأحب خلقك إليك يأكل معي هذا الطير ، فجاء علي فأكل معه » . أخرجه الترمذي والحاكم وغيرهما .

من أئمة المسلمين ، بل أحمد بن حنبل ، وأئمة [أصحابه] ^(١) كرهوها وطعنوا في حديثها . وأما مالك وأبو حنيفة والشافعي ، وغيرهم فلم يسمعوها بالكلية ... » ^(٢) .

○ حديث : « القرآن كلام الله غير مخلوق ... »

قال : « وهذا القول صحيح متواتر عن السلف أنهم قالوا ذلك ، لكن رواية هذا اللفظ عن النبي ﷺ كذب ، وعزوه إلى المسند لأحمد كذب ظاهر ، فإن مسنده موجود ، وليس هذا فيه . » ^(٣) .

○ الكلام على حديث : التوسعة في يوم عاشوراء ^(٤) .

○ الكلام على حديث : رد الشمس لعلي عليه السلام ^(٥) .



(١) في الأصل : « الصحابة » ولعل الصواب ما أثبتته .

(٢) (٤٣٤/٧) .

(٣) (١٥٠/٨) .

(٤) (١٥٠ - ١٤٩/٨) .

(٥) (١٦٤/٨ - ١٩٨) ، وقد أُفرد في رسالة مستقلة .

□ فوائد متفرقة

○ متى يُحتج بالنص ؟

قال : « النص يحتاج إلى صحة الإسناد ودلالة المتن ، فلا بد أن يكون النص ثابتاً عن الرسول ﷺ ، ولا بد أن يكون دالاً على المطلوب » ^(١) .

○ في شمول النصوص لأموال الشرع :

قال : « والناس في هذا الأصل على ثلاثة أقوال :

- منهم من يقول : النصوص قد انتظمت جميع كليات الشريعة فلا حاجة إلى القياس ، بل لا يجوز القياس .
- ومنهم من يقول : بل كثير من الحوادث لا يتناولها النصوص ، فالحاجة داعية إلى القياس . ومن هؤلاء من قد يدّعي أن أكثر الحوادث كذلك ، وهذا سرّف منهم .
- ومنهم من يقول : بل النصوص تناولت الحوادث بطرق جليّة أو خفية ... وهذا القول أقرب من غيره ... » ^(٢) .

(١) (٤١٩/٧) .

(٢) (٤١١/٦ - ٤١٢) .

○ الأسباب التي منعت بعض العلماء من العمل ببعض النصوص :

قال : « وفيهم من لم تبلغه نصوص الشارع ، أو لم تثبت عنده . وفيهم من يظنها منسوخة كابن حزم . وفيهم من يتأولها ، كما يجري لكثير من المجتهدين في كثير من النصوص .

فإنه بهذه الوجوه الثلاثة يترك من يترك من أهل الاستدلال العمل ببعض النصوص ... » ^(١) .

○ شرح أثر ابن مسعود في وصف الصحابة : « كانوا أبرّ هذه الأمة قلوباً ، وأعمقها علماً ... » ^(٢) .



(١) (٥٣٨/٤) .

(٢) (٨٢ - ٧٩/٢) .

الفصل السادس

كلام شيخ الإسلام على متون بعض الأحاديث ^(١)

- شرح ما أشكل .
- استنباط ما دقّ وخفي .
- الإجابة عن شبه واعتراضات .

(١) اقتصرنا في هذا الفصل على ذكر خلاصة ما تكلم به شيخ الإسلام على الحديث ، ولم أسق نصه - كما هو الأصل في هذا الكتاب - وذلك لطول كلام الشيخ ، إذ استغرق كلامه على بعض الأحاديث عدداً من الصفحات ، وسيافته بنصه يُضخم حجم الكتاب .

فيقف القارئ هنا على الخلاصة ، ومن أراد التوسع راجع الأصل .

○ تخرج اعتراض عمر رضي الله عنه على الكتاب الذي أراد أن يكتبه النبي ﷺ في مرض موته ^(١) :

١ - أن كلام عمر كان لشكٍ : هل ذلك القول من جهة المرض ، أو هو قول يجب اتباعه . لذلك قالوا : « ما شأنه أهجر ؟ » ^(٢) .

والمرض جائز على الأنبياء ، والشك جائز على عمر .

٢ - لما حصل لهم الشك ، أمسك النبي ﷺ عن الكتاب ، لأنه لا فائدة فيه مع حصول الشك من بعضهم .

٣ - عَلِمَ النبي ﷺ أن الله يجمعهم على أبي بكر رضي الله عنه كما قال : « ويأبى الله والمؤمنون إلاّ أبا بكر » . فترك الكتاب لعلمه بذلك .

٤ - ترك النبي ﷺ للكتاب دليل على عدم وجوب كتابته ، إذ لو كان واجباً لكتبه .

٥ - كان الكتاب لمصلحة دفع النزاع في خلافة أبي بكر رضي الله عنه ، ثم رأى أن الخلاف لا بد أن يقع .

(١) (١/٥١٦ ، ٥٢٥) ، (٦/٢٤ - ٢٦ ، ٣١٥) ، (٨/٥٧١ - ٥٧٣) .

(٢) أي ماله اختلف كلامه بسبب المرض . على سبيل الاستفهام لا الاخبار .

انظر : « النهاية في غريب الحديث » : (٥/٢٤٦) .

○ قول النبي ﷺ لذي الخويصرة « خَبِثَ وَخَسِرْتَ » ^(١) :

- ١ - الرواية الصحيحة بالفتح ، أي : أنت خاسر خائب .
- ٢ - الخيبة والخسارة لظنه أن النبي ﷺ يظلم مع اعتقاده أنه نبي ، فيحوز أن يكون الرسول الذي آمن به ظالماً ، وهذا خيبة وخسران ، لأنه ينافي النبوة ويقدح فيها .

○ حديث « أنت مني بمنزلة هارون من موسى » ^(٢)

- معناه ، والإجابة على إشكالات حوله .
- ١ - هذا الحديث ليس من خصوصيات علي ﷺ ، بل من المعلوم أن النبي ﷺ كان لا يخرج من المدينة حتى يستخلف .
 - ٢ - الاستخلافات التي قبل هذا أكمل ، لأن النبي ﷺ في غزوة تبوك قد خرج بجميع الرجال ، إلا من تخلف لمرض أو نفاق ^(٣) ، ولم يأذن لأحد في التخلف ، فلم يبق في المدينة إلا النساء والصبيان .
- لذلك خرج إليه علي ﷺ يبكي ، وقال : « أتخلفني مع النساء والصبيان ؟ » .

(١) (٤٢٠/٢ - ٤٢١) .

(٢) (٢٧١/٤ - ٢٧٤) ، (٤٣/٥ - ٤٤) ، (٣٢٦/٧ - ٣٤١) . مهم .

(٣) والثلاثة الذين تئب عليهم .

٣ - التشبيه بالشيء لا يستلزم المساواة في كل شيء ، بل يكون بحسب ما دلّ عليه السياق .

مثل تشبيه أبي بكر بإبراهيم ، وعيسى ، وتشبيه عمر بنوح ، وموسى ، فإن ذلك لا يستلزم المساواة من كل وجه ، بل هو بحسب السياق ، وقد كان في الشدة واللين في الله .
فكذلك الحال هنا ، فكان التشبيه في أصل الاستخلاف .

٤ - ومما يدل أن هذا الاستخلاف ليس عاماً ، أنه بعد رجوع النبي ﷺ من تبوك بعث أبا بكر أميراً على الموسم ، وأردفه بعليّ ، فقال لعليّ : أمير أم مأمور ؟ فقال : بل مأمور ، فكان أبو بكر أميراً عليه .

٥ - ليس الاستخلاف في الحياة كالاستخلاف بعد الموت .

٦ - لم يقل أحد من العقلاء : أن من استخلف شخصاً في حياته ثم انقضى ذلك الاستخلاف أنه يكون خليفة بعد موته .

○ في شرح حديث « رفع القلم عن النائم حتى يستيقظ ... » ^(١) الحديث .

١ - أعذر هؤلاء الثلاثة النائم ، لهذا ليس لاقواله في المنام حكم بالاتفاق فلو طلق ، أو أعتق ، أو تبرّع في منامه كان لغواً .

بخلاف الصبي المميز ، فإنه قد تعتبر أقواله ... تارة بالنص ، وتارة بالإجماع وكذلك الوسواس في النفس يكون من الشيطان تارة ، ومن النفس تارة أخرى .

٢ - هذا الحديث يدل على رفع الائم ، ولا يدل على منع الحد إلا بمقدمة أخرى وهو أن يُقال : من لا قلم عليه لا حدّ عليه . وهذه المقدمة خفية ؛ فإن من لا قلم عليه قد يُعاقب أحياناً ، والفصل بين من يعاقب ومن لا يعاقب يحتاج إلى علم خفي .

○ معنى النفي في الأحاديث الآتية ونحوها ^(١) :

- « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ... » .

- « لا إيمان لمن لا أمانة له ... » .

- « لا صلاة لِمَن خَلْفَ الصَّفِّ ... » .

١ - نفي الأعمال ، والإيمان هنا يدل على ترك واجب .

٢ - من قال إنه لنفي الكمال فالرد من وجهين :

أولاً : - أن هذا لا يوجد قط في لفظ الشارع ، فالشارع لا ينفي عملاً إلا إذا لم يفعله العبد كما وجب عليه .

ثانياً : - أنه لو نفى بترك مستحب ، كان عامة الناس لا صلاة لهم ولا صيام فالكمال المستحب متفاوت ...

○ الفضل والثواب في الأحاديث الآتية لمن يكون ^(١) :

- حديث : البطاقة .

- حديث : المرأة التي سقت كلباً ...

- حديث : الرجل الذي أخط الشوك عن الطريق ...

١ - ليس كل من عمل هذه الأعمال حصل له هذا الثواب ، وإلا فأهل الكباير يقولون : لا إله إلا الله ، ولا يحصل لهم ما حصل لصاحب البطاقة ، فيمتاز هو عنهم بأنه قالها بإخلاص ، وصدق .

٢ - وكذلك ليس كل بغى سقت كلباً غفر لها ، بل هذه سقته بإيمان خالص كان في قلبها ...

فتفاوتت الأعمال بتفاوت ما في القلوب .

○ الجواب عن سؤال مشهور في حديث : « اللهم صل على

محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم ... » ^(٢)

والسؤال هو : إذا كان محمد ﷺ أفضل ، فلم قيل : كما صليت على إبراهيم ، والمشبّه دون المشبّه به ؟ .

- أجيب بأجوبة أحسنها : أن آل إبراهيم فيهم الأنبياء ، ومحمد ﷺ منهم ، فمجموع آل إبراهيم بمحمد أفضل من آل محمد ، ومحمد قد دخل في الصلاة على آل إبراهيم ثم طلبنا له

(١) (٢١٩/٦ - ٢٢٢) .

(٢) (٢٤٨/٧ - ٢٤٩) .

من الله ، ولأهل بيته مثل ما صلى على آل إبراهيم ، فيأخذ آل بيته ما يليق بهم ، ويبقى سائر ذلك لمحمد ﷺ ، فيكون قد طُلب له من الصلاة ما جُعل للأنبياء من آل إبراهيم

○ شرح حديث : « ... أفعن معادن العرب تسألوني ؟ الناس معادن كمعادن الذهب والفضة ... » ^(١)

١ - الأنساب الفاضلة مَظِنَّةُ الخيرية ، فلذلك هم يُكرمون ، ويُظن بهم الخير .

٢ - إلا أن ذلك قد يتعطل . ولا يتحقق في أحدهم ، فتقدم حينئذ الحقيقة على المظِنَّة .

٣ - ذو الشرف إذا ألزم نفسه الطاعة والتقوى ، كانت تقواه أقوى من تقوى غيره .

٤ - لم يُثن الله على أحدٍ في القرآن بنسبه أصلاً ، لا على نبي ولا على غيره وقد يعلّق بالنسب أحكاماً ، ويوجب حقوقاً ... لكن الثواب ، والعقاب على الأعمال لا على الأنساب .

○ في تأويل حديث : « لا يزال هذا الدين عزيزاً ما تولّى اثنا عشر خليفة كلهم من قريش » ^(٢)

١ - من ظن أنهم الاثني عشر الذين تعنيهم الرافضة ؛ فهو في

(١) (٢٢٢ - ٢١٥/٨) .

(٢) (٢٤١/٨ - ٢٤٤ ، ٢٥٢ - ٢٥٣) .

غاية الجهل . فإن هؤلاء ليس فيهم من كان له سيف إلا علي ابن أبي طالب عليه السلام .

٢ - والمراد بالاثني عشر في الحديث : الأئمة الذي ولّوا من قريش ولاية عامة ، فكان الإسلام في زمنهم عزيزاً .

٣ - وقد تأوّل جماعة من العلماء الحديث بتأويلات ضعيفة ، وبعضهم قال : لا أعرف معناه .

○ الصحيح في معنى حديث : « ولكن ربي أعانني عليه حتى أسلم » ^(١)

- المراد في أصح القولين : استسلم وانقاد لي . ومن قال : حتى أسلم أنا ، فقد حرّف معناه . ومن قال : الشيطان صار مؤمناً ، فقد حرّف لفظه .

○ ما المراد بحديث : « أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة » ^(٢)

- المراد بذلك ما لم تُشرع له الجماعة ، وأما ما شرعت له الجماعة كصلاة الكسوف ، ففعلها في المسجد أفضل بسنة رسول الله ﷺ المتواترة ، واتفاق العلماء .

(١) (٢٧١/٨) .

(٢) (٣٠٩/٨ - ٣١٠) .

○ استنباط دقيق من حديث عمرو بن العاص ، لما صلى بأصحابه وهو جُنُب (١) :

قال شيخ الإسلام : « وقد تنازع الفقهاء ، هل قوله : « أصليت بأصحابك وأنت جنب ؟ » استفهام ، أي : هل صليت مع الجنابة ، فلما أخبره أنه تطهر بالتميم ولم يكن جنباً أقره ، أو هو إخبار بأنه جنب ، والتميم يبيح الصلاة وكان يرفع الجنابة ، على قولين ، والأوّل هو الأظهر » اهـ .

○ معنى حديث : « ... يشهدون ولا يستشهدون ... » (٢)

اختلف في معناه :

١ - حمله طائفة من العلماء على مطلق الشهادة ، فكروا أن يشهد الرجل بحقٍ قبل أن يُطلب منه المشهود له إذا علم الشهادة ...

٢ - قالت طائفة أخرى : إنما المراد ذمهم على الكذب ، أي : يشهدون بالكذب ، كما ذمهم على الخيانة وترك الوفاء .

أما الشهادة بالحق إذا أداها لمن علم أنه محتاج إليها ، ولم يسأله ذلك فقد قام بالقسط ، وأدى الواجب قبل سؤاله ... وهذا أظهر القولين .

(١) (١١٩/٨) .

(٢) (٢٨٥/٨ - ٢٨٦) .

○ في تأويل حديث : « لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات كلهن

في ذات الله » ^(١)

١ - لا يجوز أن يصدر من نبي الكذب البتة ، سواء كان صغيرة أو كبيرة .

٢ - فيكون هذا الحديث من باب المعارض ، وكان مأموراً بها ، وكانت منه طاعة لله ، والمعارض قد تسمى كذباً ، لكونه أفهم خلاف ما في نفسه .



الفصل السابع

فوائد في الكلام على الكتب

- مناهجها .
- مرتبة أحاديثها .
- تقويم مصنفها .
- سبب تصنيفها .
- وفوائد أخرى .

□ كتاب « نهج البلاغة » المنسوب

لعلي بن أبي طالب عليه السلام

○ نسبة الخطب إلى علي عليه السلام :

قال : « وأهل العلم يعلمون أن أكثر خطب هذا الكتاب مفتراة على عليّ عليه السلام ولهذا لا يوجد غالبها في كتاب متقدم ، ولا لها إسناد معروف ، فهذا الذي نقلها من أين نقلها ؟ » ^(١) .

وقال : « وأكثر الخطب التي ينقلها صاحب « نهج البلاغة » كذب على عليّ عليه السلام » ^(٢) .

○ من أدلة نفي نسبة الخطب إلى عليّ عليه السلام :

قال : « لا يوجد غالبها في كتاب متقدم ، ولا لها إسناد معروف » ^(٣) .

قال : « وفي هذه الخطب أمور كثيرة قد علمنا يقيناً من عليّ ما يُناقضها » ^(٤) .

(١) (٨٦/٧) .

(٢) (٥٥/٨) .

(٣) (٨٦/٧) .

(٤) (٨٧/٧) .

وقال : « وعلي عليه السلام أجلّ وأعلى قدراً من أن يتكلم بذلك الكلام ، ولكن هؤلاء وضعوا أكاذيب ، وظنوا أنها مدح ، فلا هي صدق ولا هي مدح ... » ^(١) .

وقال : « لكن صاحب « نهج البلاغة » وأمثاله أخذوا كثيراً من كلام الناس فجعلوه من كلام علي ، ومنه ما يُحكى عن عليّ أنه تكلم به ، ومنه ما هو كلام حقّ يليق به أن يتكلم به ، ولكن هو في نفس الأمر من كلام غيره . ولهذا يوجد في كلام « البيان والتبين » للجاحظ وغيره من الكتب كلام منقول عن غير عليّ ، وصاحب « نهج البلاغة » يجعله عن علي » ^(٢) .

وقال : « وهذه الخطب المنقولة في كتاب « نهج البلاغة » لو كانت كلها عن عليّ من كلامه ، لكانت موجودة قبل هذا المصنف ، منقولة عن عليّ بالأسانيد وبغيرها فإذا عرف من له خبرة بالمنقولات أن كثيراً منها - بل أكثرها - لا يُعرف قبل هذا علم أن هذا كذب » ^(٣) .

(١) (٥٥/٨) .

(٢) (٥٦ - ٥٥/٨) .

(٣) (٥٦/٨) .

- كتاب « نهج البلاغة » قيل : جمعه الشريف المرتضى ، وقيل : أخوه الشريف الرضي .

وللتوسع انظر : « وفيات الأعيان » : (٣/٣١٣) ، « سير أعلام النبلاء » : (٥٨٩/١٧) ، « كشف الظنون » : (ص/١٩٩١ - ١٩٩٢) ، =

□ صحيفة علي بن الحسين (٩٣)

○ محتواها ، وصحته :

قال : « ... وكانوا يدعون بالأدعية الماثورة في صحيفة عليّ ابن الحسين ، وإن كان أكثرها كذباً على عليّ بن الحسين » ^(١) .

□ السيرة النبوية لابن إسحاق (١٥١)

قال : « وأصحاب السّير ، كابن إسحاق وغيره ، يذكرون من فضائله - أي عليّ - أشياء ضعيفة ... » ^(٢) .



= « ميزان الاعتدال » : (٤٤/٤) ، « لسان الميزان » : (٢٢٣/٤) ، « البداية والنهاية » : (٥٧/١٢) ، تحقيق النصوص ونشرها : (ص/٣٥) لعبد السلام هارون .

(١) (٣٠٦/٦) .

(٢) (١٧٨/٧) .

وقد تقدّم (ص/٧٧) النقل عن شيخ الإسلام لتشيّع ابن إسحاق .

□ موطأ الإمام مالك (١٧٩)

○ رواية علي بن أبي طالب وأولاده فيه :

قال : « فهذا » الموطأ « ليس فيه عنه ولا عن أحد أولاده ، إلا قليل جداً ، وجمهور ما فيه عن غيرهم .

وفيه عن جعفر تسعة أحاديث ، ولم يروِ مالك عن أحد من ذريته ^(١) إلا عن جعفر ^(٢) اهـ .

○ رواية عكرمة فيه :

قال : « ... ولا ذكر مالك عن عكرمة في كتبه إلا أثراً ، أو أثرين ، ولا ذكر اسم عكرمة في كتبه أصلاً ^(٣) » ^(٤) .

○ أصول موطأ مالك :

قال : « ولهذا يقال : إن موطأ مالك أخذ أصوله عن ربيعة ، عن سعيد بن المسيب ، عن عمر .

وقال الرشيد لمالك : « قد أكثر في موطئك عن ابن عمر ،

(١) أي ذرية علي بن أبي طالب .

(٢) (٥٣١/٧) .

(٣) ذكره في موضعين من « الموطأ » أبهمه في الموضع الأول : (١١/١) ،
وصرح به في الموضع الثاني : (٣٨٤/١) .

(٤) (٥٣٦/٧) .

وأقلت عن ابن عباس « فقال : « كان أروع الرجلين يا أمير المؤمنين » » ^(١) .



□ مسند الإمام أحمد^(١) (٢٤١)

○ شرطه فيه :

قال : « وشرطه في المسند ؛ أن لا يروي عن المعروفين بالكذب عنده ، وإن كان في ذلك ما هو ضعيف ، وشرطه في المسند مثل شرط أبي داود في سنته »^(٢) .

وقال : « وليس كل ما رواه أحمد في المسند ، وغيره يكون حجة عنده ، بل يروي ما رواه أهل العلم »^(٣) .

○ منزلة أحاديثه :

قال : « ... ولا كل حديث رواه في مسنده يقول : إنه صحيح ، بل أحاديث مسنده هي التي رواها الناس عمّن هو

(١) فائدة : قال العلامة أحمد شاكر - رحمه الله تعالى - في بيان شأن العلماء مع المسند وأنه كشأننا ، قال : « إلا بضعة رجال كانوا كأنّ المسند كلّ على أطراف ألسنتهم ، كانوا يعرفونه حقاً . ولا أكاد أجزم بتسمية أحد من هؤلاء إلا ثلاثة : شيخ الإسلام أبو العباس تقي الدين ابن تيمية ، وتلميذاه الحافظان الكبيران : شمس الدين ابن القيم ، وعماد الدين ابن كثير » اهـ .
مقدمته لشرح المسند : (٤/١) .

(٢) (٩٧/٧) . ووقع للكنوي خطأ في قراءة هذه العبارة فليصحح . الأجوبة الفاضلة : (ص/٩٧) ، وإن آيده في ذلك محقق الكتاب .

(٣) (٩٧-٩٦/٧) .

معروف عند الناس بالنقل ، ولم يظهر كذبه ، وقد يكون في بعضها علة تدل على أنه ضعيف ، بل باطل .

لكن غالبها وجمهورها أحاديث جيدة يحتج بها ، وهي أجود من أحاديث سنن أبي داود ... » ^(١) .

○ الزيادات في المسند :

١ - زيادات عبد الله بن أحمد :

قال : « وكذلك في المسند ، زيادات زادها ابنه عبد الله ، لاسيما في مسند علي بن أبي طالب عليه السلام ، فإنه زاد زيادات كثيرة » ^(٢) .

٢ - زيادات القطيعي :

نقل اللكنوي في « الأجوبة الفاضلة » ^(٣) ما يوهم وجود زيادات للقطيعي في مسند أحمد ، وأن غالبها موضوعة نقلاً عن ابن تيمية في « منهاج السنة » ، والصواب أن ابن تيمية لم يكن حديثه عن « المسند » بل كان عن كتاب « فضائل الصحابة » وما فيه من

(١) (٢٢٣/٧) . وانظر : مجموع الفتاوى : (٧٢/١٨) .

(٢) (٢٣/٥) .

(٣) (ص/٩٨) . والعجيب أن المحقق لم يشر إلى الاختلافات بين ما نقله اللكنوي ، وبين ما هو في « منهاج » في هذه المسألة المهمة ، وأشار إلى فروق ليست ذات بال .

زيادات عبد الله بن أحمد ، وزيادات القطيعي .

فَلْيُتَبَّهْ هَذَا !

○ عزو أحاديث إلى المسند ليست فيه :

قال : « ورأيت كثيراً من ذلك المعزو الذي عزاه أولئك ^(١) إلى المسند والصحيحين وغيرهما باطلاً لا حقيقة له ، يعزون إلى مسند أحمد ما ليس فيه أصلاً » ^(٢) .

وقال : « حتى في أحاديث نُسبت إلى مسند أحمد وليست منه . مثل حديث رواه عبد القادر بن يوسف ، عن ابن المذهب ، عن القطيعي ، عن عبد الله عن أبيه ، عن عبد الله بن المثني ، عن عبد الله بن دينار ، عن عبد الله بن عمر ، عن النبي ﷺ قال : « القرآن كلام الله غير مخلوق ، منه بدأ ، وإليه يعود » وهذا القول صحيح متواتر عن السلف أنهم قالوا ذلك ، لكن رواية هذا اللفظ عن النبي ﷺ كذب ، وعزوه إلى المسند لأحمد كذب ظاهر ، فإن مسنده موجود ، وليس هذا فيه » ^(٣) .

○ سبب هذا العزو المغلوط :

قال : « ... ثم إنهم لفرط جهلهم ما سمعوا كتاباً إلا المسند ،

(١) يقصد الرافضة .

(٢) (٩٦/٧) .

(٣) (١٥٠/٨) .

فلما ظنوا أن أحمد رواه ، وأنه إنما يروي في المسند ، صاروا يقولون لما رواه القطيعي : رواه أحمد في المسند .

هذا إن لم يزيدوا على القطيعي ما لم يروه ، فإن الكذب عندهم ؛ غير مأمون « ^(١) » .

○ الذين أكثروا من هذا الغزو المغلوط :

قال : « ولهذا يعزو صاحب « الطرائف » ^(٢) » وصاحب « العمدة » ^(٣) أحاديث يعزوها إلى أحمد ، لم يروها أحمد لا في هذا ولا في هذا ^(٤) ، ولا سمعها أحد قط « ^(٥) » .

وقال عن هذا الذي يعزو : « وإلا فمن له بالنقل أدنى معرفة يستحي أن يعزو مثل هذا الحديث إلى مسند أحمد والصحيحين » ^(٦) .

(١) (٩٨/٧) . وانظر : (٢٣/٥) .

(٢) لم يذكر اسم مصنفه ، وذكر طريقته في الكتاب . (٩٦/٧) . ولعله علي ابن موسى بن جعفر الطاووسي ، العلوي ، رضي الدين ، من علماء الشيعة (ت ٦٦٤) . ذكر له كتاب باسم : « الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف » .

انظر : « هدية العارفين » : (٧١٠/١) ، « معجم المؤلفين » : (٢٤٨/٧) .

(٣) لابن البطريق .

(٤) أي لا في « المسند » ، ولا في « فضائل الصحابة » .

(٥) (٩٨/٧) .

(٦) (٩٩/٧) .

○ نسخ المسند :

قال : « والصحيحان ، والمسندُ نُسخهما ملء الأرض .. » ^(١) .



(١) (٩٦ ، ٩٩/٧) . وللاستزادة في الحديث عن المسند انظر :

« خصائص المسند » لأبي موسى المديني ، و « المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد » ، « صيد الخاطر » : (ص/٣٩٧ - ٣٩٨) ، « الفروسية » : (ص/١٦٦) ، « الأجرية الفاضلة » : (ص/٩٥ - ١٠٠) ، مجلة البحوث الإسلامية ، (عدد : ٢٥ ، ص/٢٢١ - ٣٠٢) دراسة لأحمد الصُّويان .

□ كتاب فضائل الصحابة ^(١) للإمام أحمد (٢٤١)

○ منهجه وشرطه في الكتاب :

قال : « وأحمد قد صنّف كتاباً في « فضائل الصحابة » ذكر فيه فضل أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وجماعة من الصحابة . وذكر فيه ما رُوي في ذلك من صحيح وضعيف للتعريف بذلك ... » ^(٢) .

وقال - بعد أن ذكر شرطه في المسند - : « وأما كتاب ^(٣) الفضائل فيروي ما سمعه من شيوخه ، سواء كان صحيحاً أو ضعيفاً ، فإنه لم يقصد أن لا يروي في ذلك [إلا] ^(٤) ما ثبت عنده » ^(٥) .

○ منزلة أحاديثه :

قال : « ... وليس كل ما رواه يكون صحيحاً » ^(٦) . أي في هذا الكتاب .

(١) طبع الكتاب في مجلدين بتحقيق الدكتور / وصي الله بن محمد عباس . لكنه لم يعمل دراسة وافية عن الكتاب .

(٢) (٢٣/٥) .

(٣) في الأصل « كتب » . ولعل الصواب ما أثبتّه .

(٤) كذا في الأصل ، ولعل الصواب حذفها حتى تستقيم العبارة .

(٥) (٩٧/٧) .

(٦) (٢٣/٥) .

وقال : « ومجرد روايته له في الفضائل ... لا يدل على صحته عنده ، باتفاق أهل العلم ، فإنه يروي ما رواه الناس ، وإن لم تثبت صحته .

وكل من عرف العلم يعلم أنه ليس كل حديث رواه أحمد في الفضائل ونحوه يقول : إنه صحيح ... » ^(١) .

وقال - بعد أن ذكر أن غالب أحاديث المسند جياد يحتج بها - : « وأما ما رواه في الفضائل ، فليس من هذا الباب عنده » ^(٢) .

○ الزيادات في الكتاب :

قال : « ثم إن في هذا الكتاب - الفضائل - زيادات من رواية ابنه عبدا لله ، وزيادات من رواية القطيعي عن شيوخه » ^(٢) .

○ منزلة زيادات القطيعي :

قال : « وهذه الزيادات التي زادها القطيعي غالبها كذب ... » ^(٣) .

وقال : « وفي زيادات القطيعي ، أحاديث كثيرة كذب موضوعة ... » ^(٤) .

(١) (٢٢٣/٧) .

(٢) (٢٣/٥) ، (٩٧/٧) .

(٣) (٢٣/٥) .

(٤) (٩٨ ، ٩٧/٧) .

وقال : « وما رواه القطيعي ، فيه من الموضوعات القبيحة الوضع ما لا يخفى على عالم » ^(١) .

○ في الفضائل أحاديث ليست في المسند :

قال : « وقد يروي — أي أحمد — في هذا الكتاب ما ليس في المسند » ^(٢) .

○ صنيع الرافضة مع هذا الكتاب :

قال : « وهؤلاء قد وقع لهم هذا الكتاب ، ولم ينظروا ما فيه من فضائل سائر الصحابة ، بل اقتصروا على ما فيه من فضائل علي ... » ^(٣) .

□ « تنقلات الأنوار » لأبي الحسن

البكري (٢٥٠)

○ ما فيه من السيرة الموضوعية :

قال - بعد أن ذكر ما يذكره الكذابون على عليّ - : « ... بل

(١) (٩٩/٧) .

(٢) (٩٦/٧) .

(٣) (٩٨/٧) .

وعلى النبي ﷺ ، من جنس ما يذكره أبو الحسن البكري صاحب
 « تنقلاات الأنوار » فيما وضعه من السيرة ، فإنه من جنس ما يفتره
 الكذابون ... » ^(١) .



(١) (١٩٥/٦) . وانظر الميزان : (١١٢/١) .

□ « الصحيحان » البخاري (٢٥٦)

ومسلم (٢٦١)

○ منزلة أحاديث الصحيحين :

قال : « وأما سائر متونهما فمما اتفق علماء المحدثين على صحتها وتصديقها ، وتلقيها بالقبول لا يستريون في ذلك » ^(١) .

وقال : « وأما البخاري ومسلم ، فجمهور ما فيهما اتفق عليه أهل العلم بالحديث » ^(٢) .

○ الأحاديث المنتقاة عليهما :

قال : « [أما] مسلم فإنه وقع في صحيحه عدة أحاديث غلط ، أنكرها جماعة من الحفاظ على مسلم . والبخاري قد أنكر عليه بعض الناس تخريج أحاديث ، لكن الصواب فيها مع البخاري ، والذي أنكر على الشيخين أحاديث قليلة جداً ... » ^(٣) .

وقال : « ... وكذلك بعدهما ، قد نظر أئمة هذا الفن في كتابيهما ، ووافقوهما على تصحيح ما صححاه ، إلا مواضع

(١) (١٠٢/٥) .

(٢) (٢١٧/٧) .

(٣) (١٠٢/٥) .

يسيرة ، نحو عشرين حديثاً غالبها في مسلم ، انتقدها عليهما طائفة من الحفاظ ، وهذه المواضع المنتقدة غالبها في مسلم .

وقد انتصر طائفة لهما فيهما ، وطائفة قررت قول المنتقدة .

والصحيح التفصيل ؛ فإن فيها مواضع منتقدة بلا ريب ، مثل حديث أم حبيبة ، وحديث : « **خلق الله التربة^(١) يوم السبت** » ، وحديث صلاة الكسوف بثلاث ركوعات وأكثر .

وفيه مواضع لا انتقاد فيها في البخاري ، فإنه أبعد الكتاين عن الانتقاد ...

وفي الجملة من نقد سبعة آلاف درهم ، فلم يرج عليه فيها إلا دراهم يسيرة ، ومع هذا فهي مغيرة ليست مغشوشة محضة ، فهذا إمام في صنعته ، والكتابان سبعة آلاف حديث وكسر^(٢) .

○ عدد أحاديثهما :

قال : « والكتابان سبعة آلاف حديث وكسر^(٣) » .

○ من منهج البخاري في صحيحه :

قال : « ووقع في بعض طرق البخاري غلط قال فيه : « وأما النار فيبقى فيها فضل » ، والبخاري رواه في سائر المواضع على

(١) وقع في الأصل : « البرية » ، والصواب ما أثبت .

(٢) (٢١٥/٧ ، ٢١٦) .

(٣) (٢١٥/٧) .

الصواب ، لبيّن غلط هذا الراوي .

كما جرّت عادته بمثل ذلك ، إذا وقع من بعض الرواة غلط في لفظ ، ذكر ألفاظ سائر الرواة التي يُعلم بها الصواب ؟ وما علمت وقع فيه غلط إلا وقد بيّن فيه الصواب ، بخلاف مسلم ... » ^(١) .

وقال : « ولا يكاد - أي البخاري - يروي لفظاً فيه انتقاد ، إلا ويروي اللفظ الآخر الذي يُبيّن أنه منتقد ، فما في كتابه لفظ منتقد ، إلا وفي كتابه ما يُبيّن أنه منتقد » ^(٢) .

○ رواية البخاري عن « عبيدا لله بن موسى العبسي » ^(٣) :

قال : « والبخاري لا يروي عنه إلا ما عُرف أنه صحيح من غير طريقه ... » ^(٤) .

○ رواية البخاري عن « عَبَاد بن يعقوب الرواجني » ^(٥) :

قال : « والبخاري وغيره روى عنه من الأحاديث ما

(١) (١٠١/٥ - ١٠٢) . وانظر : مجموع الفتاوى : (٧٣/١٨) .

(٢) (٢١٦/٧) .

(٣) قال الذهبي : « شعبي محترق » ، الميزان : (٤١٣/٣) . توفي (٢١٣) على ترجيح الحافظ ابن حجر .

(٤) (١٨٢/٨) .

(٥) قال الذهبي : « من غلاة الشيعة ورؤوس البدع ، لكنه صادق في الحديث » ، الميزان : (٩٣/٣) . توفي (٢٥٠) وقد أخرج له البخاري مقروناً .

يعرف صحته ... » ^(١) .

○ غلط بعض الجهال في قولنا : « رواه البخاري ومسلم » :

قال : « ومثل هؤلاء الجهال يظنون أن الأحاديث التي في البخاري ومسلم إنما أخذت عن البخاري ومسلم ، كما يظن مثل : ابن الخطيب ^(٢) ، ونحوه ممن لا يعرف حقيقة الحال ، وأن البخاري ومسلماً كان الغلط يروج عليهما ، أو كانا يتعمدان الكذب .

ولا يعلمون أن قولنا : « رواه البخاري ومسلم » علامة لنا على ثبوت صحته ، لا أنه كان صحيحاً بمجرد رواية البخاري ومسلم ، بل أحاديث البخاري ومسلم رواها غيرهما من العلماء والمحدثين من لا يحصي عدده إلا الله ، ولم ينفرد واحد منهما بحديث ، بل ما من حديث إلا وقد وراه قبل زمانه وفي زمانه ، وبعد زمانه طوائف ولو لم يُخلق البخاري ومسلم لم ينقص من الدين شيء ، وكانت تلك الأحاديث موجودة بأسانيد يحصل بها المقصود وفوق المقصود .

وإنما قولنا : « رواه البخاري ومسلم » كقولنا قرأه القراء السبعة .. » ^(٣) .

(١) (١٨٧/٨) .

(٢) وهو فخر الدين الرازي (٦٠٦) .

(٣) (٢١٤/٧ - ٢١٥) .

○ عزو أحاديث إلى الصحيحين ليست فيهما :

قال : « ورأيت كثيراً من ذلك المعزو ... إلى المسند والصحيحين وغيرهما باطلاً لا حقيقة له » ^(١) .

○ نسخ الصحيحين :

قال : « والصحيحان والمسند نُسخهما ملء الأرض ... » ^(٢) .

○ رواية مسلم للراوي متابعة :

قال : « وإذا روى له - أي الراوي - مسلم ما تابعه غيره عليه ، لم يلزم أن يروي ما انفرد به » ^(٣) .



(١) (٩٦/٧) .

(٢) (٩٩/٧) .

(٣) (١٧٩/٨) .

□ « سنن أبي داود » (٢٧٥)

○ شرطه فيه :

- شرطه مثل شرط أحمد في المسند ^(١) .
- أحاديث مسند أحمد أجود من أحاديث أبي داود ^(٢) .

□ « جامع الترمذي » (٢٧٩)

○ منزلته :

- قال : « والترمذي في « جامع » روى أحاديث كثيرة في فضائل عليّ ، كثير منها ضعيف ، ولم يرو مثل هذا لظهور كذبه » ^(٣) .
- وقال : « والترمذي قد ذكر أحاديث متعددة في فضائله ، وفيها ما هو ضعيف ، بل موضوع ... » ^(٤) .

(١) (٩٧/٧) .

(٢) (٢٢٣/٧) . وقد تقدمت العبارات في ذلك عند بيان شرط المسند .

(٣) (١٧٨/٧) . (فائدة) : قال الذهبي : « في « الجامع » علم نافع ، وفوائد غزيرة ورؤوس المسائل ، وهو أحد أصول الإسلام ، لولا ما كدّره بأحاديث واهية ، بعضها موضوع ، وكثير منها في الفضائل » اهـ . السير : (٢٧٤/١٣) . وانظر تراث الترمذي العلمي : (ص/١٥ - ١٨) للعمري .

(٤) (٥١١/٥) .

□ « خصائص علي » للنسائي (٣٠٣)

○ منزلة أحاديثه :

قال : « وإن كانوا - أي المصنفون في الفضائل - قد يتسامحون في رواية أحاديث ضعيفة ، كالنسائي فإنه صنف خصائص عليّ ، وذكر فيها عدة أحاديث ضعيفة ، ولم يرو هذا وأمثاله - أي من الموضوعات - » ^(١) .

□ « شرح معاني الآثار » للطحاوي (٣٢١)

○ طريقته ومنهجه في الكتاب :

قال : « روى في « شرح معاني الآثار » الأحاديث المختلفة ، وإنما يرجّح ما يرجحه منها في الغالب من جهة القياس الذي رآه حجة ، ويكون أكثرها مجروحاً من جهة الإسناد لا يثبت ، ولا يتعرض لذلك ... » ^(٢) .

(١) (١٧٨/٧) . (٥١١/٥) .

(٢) (١٩٥/٨) . وانظر (ص / ٨٧) من هذا الكتاب مع التعليق .

□ « المقالات » لأبي الحسن الأشعري (٣٢٤)

○ تقويم ما فيه من النقول وقيمه العلميّة :

قال : « وكتاب « المقالات » للأشعري أجمع هذه الكتب ^(١) وأبسطها ، وفيه من الأقوال وتحريرها ما لا يوجد في غيرها .
وقد نقل مذهب أهل السنة والحديث ، بحسب ما فهمه وظنه قولهم ، وذكر أنه يقول بكل ما نقله عنهم ... فلكون خبرته بالكلام أكثر من خبرته بالحديث ومقالات السلف ، وأئمة السنة ، فقد ذكر في غير موضع عنهم أقوالاً في النفي والإثبات ، لا تنقل عن أحدٍ منهم أصلاً ... » ^(٢) .

□ « تاريخ ^(٣) المسعودي » (٣٤٥)

○ درجة ما فيه من الروايات والحكايات :

قال : « وفي تاريخ المسعودي من الأكاذيب ما لا يُحصيه إلا الله تعالى ، فكيف يوثق بحكاية منقطعة الإسناد في كتاب قد

(١) أي الكتب التي تذكر مقالات الناس في العقائد « أصول الدين » .

(٢) (٣٠٣/٦ - ٣٠٤) .

(٣) واسمه « مروج الذهب » وله تواريخ أخرى ، لكن هذا هو المشهور .

عُرف بكثرة الكذب ... » ^(١) .

□ « تفسير النقّاش » (٣٥١)

والثعلبي (٤٢٧)

○ منزلة ما فيهما من الأخبار :

قال : « وقد أجمع أهل العلم بالحديث على أنه لا يجوز الاستدلال بمجرّد خبر يرويه الواحد ، من جنس الثعلبي والنقاش ... وأمثال هؤلاء المفسرين ، لكثرة ما يروونه من الحديث ويكون ضعيفاً ، بل موضوعاً ... » ^(٢) .

وقال عن الثعلبي وتفسيره : « ثمّ علماء الجمهور متفقون على أن الثعلبي وأمثاله يروون الصحيح والضعيف ، ومتفقون على أن مجرد روايته لا توجب اتباع ذلك . ولهذا يقولون في الثعلبي وأمثاله : إنه (حاطب ليل) يروي ما وجد ، سواء كان صحيحاً أو سقيماً .

فتفسيره وإن كان غالب الأحاديث التي فيه صحيحة ، ففيه ما

(١) (٨٤/٤) . وانظر : لسان الميزان : (٢٢٤/٤ - ٢٢٥) .

(٢) (١٣/٧) .

هو كذب موضوع باتفاق أهل العلم»^(١) .

- الثعلبي أعلم بأقوال المفسرين ، والنحاة ، وقصص الأنبياء من البغوي^(٢) .

□ « الحلية » لأبي نعيم (٤٣٠)

○ العزو إليه :

قال : « وأما مجرد العزو إلى رواية أبي نعيم ، فليس حجة بالاتفاق »^(٣) .

○ منزلة ما فيه من الأحاديث :

قال : « فإن صاحب « الحلية » قد روى في فضائل أبي بكر وعمر وعثمان وعليّ والأولياء وغيرهم ، أحاديث ضعيفة بل موضوعة ، باتفاق العلماء ، وهو وأمثاله من الحفاظ الثقات أهل الحديث ، ثقات فيما يروونه عن شيوخهم لكن الآفة ممن هو فوقهم ... »^(٤) .

(١) (٩٠/٧) ، (١٢/٧) .

(٢) نحوه (٩١/٧) .

(٣) (١٩٥/٧) .

(٤) (٧٩/٥) . وانظر : مجموع الفتاوى : (٧١/١٨ - ٧٢) .

□ « ما يرويه البيهقي في مصنفاته » (٤٥٨)

قال : « والبيهقي يروي في الفضائل أحاديث كثيرة ضعيفة ، بل موضوعه ، كما جرت عادة أمثاله من أهل العلم » ^(١) .

□ « تفسير الواحدي » (٤٦٨)

○ منزلة ما ينقله في كتابه :

- قال : « وهكذا الواحدي تلميذه - أي تلميذ الثعلبي - وأمثالهما من المفسرين : ينقلون الصحيح والضعيف » ^(٢) .
- وذكر في موضع آخر أنه يروي الموضوعات ^(٣) .
- الواحدي أعلم بالعربية من - شيخه - الثعلبي ^(٤) .

(١) (٥١٠/٥) . لكنه اشترط ألا يذكر الموضوع فيما يورده من الحديث .

انظر : دلائل النبوة : (٤٧/١) . فهل أخلَّ بشرطه ؟

(٢) (١٢/٧) .

(٣) (١٣/٧) ، وقد تقدّم النص في ذلك (ص / ١٤٩) .

(٤) نحوه (٩١/٧) .

□ « فضائل علي ^(١) لابن المغازلي » (٤٨٣)

○ كيف جمعه ، ومنزلة ما يرويه :

قال : « وهذا المغازلي ليس من أهل الحديث ... ، ولا هو أيضاً من جامعي العلم الذين يذكرون ما غالبه حق ، وبعضه باطل ، كالثعلبي وأمثاله ، بل هذا لم يكن الحديث من صنعته ، فعمد إلى ما وجدته من كتب الناس من فضائل عليّ فجمعها ، ... [فهو] يروي فيما جمعه من الأكاذيب الموضوعة ، ما لا يخفى أنه كذب عليّ أقل علماء النقل والحديث » ^(٢) .

وقال : « وأما نقل ابن المغازلي الواسطي ، فأضعف وأضعف ، فإن هذا قد جمع في كتابه من الأحاديث الموضوعات ، ما لا يخفى أنه كذب عليّ من له أدنى معرفة بالحديث ... » ^(٣) .

□ كتاب « الفردوس » للديلمى (٥٠٩)

○ طريقته ومنزلة أحاديثه :

قال : « كتاب « الفردوس » فيه من الأحاديث الموضوعات

(١) طبعه أحد الرافضة بعنوان : « مناقب الإمام علي » .

(٢) (٦٢/٧) .

(٣) (١٥/٧) ، (٣٥٥/٧) .

ما شاء الله ، ومصنفه شيرويه بن شهردار الديلمي ، وإن كان من طلبة الحديث ورواته ، فإن هذه الأحاديث التي جمعها ، وحذف أسانيدها ، نقلها من غير اعتبار لصحتها وضعفها ، وموضوعها ؛ فلهذا كان فيه من الموضوعات أحاديث كثيرة جداً ^(١) .

وقال : « وكتاب « الفردوس » للديلمي ، فيه موضوعات كثيرة ، أجمع أهل العلم على أن مجرد كونه رواه لا يدل على صحة الحديث . » ^(٢) .

□ « تفسير البغوي » (٥١٦)

○ أصل الكتاب وما يتميز به ، وما فيه من المنقولات :

قال : « ولهذا لما كان البغوي عالماً بالحديث ، أعلم به من الثعلبي والواحدي ، وكان تفسيره مختصر تفسير الثعلبي ، لم يذكر في تفسيره شيئاً من هذه الأحاديث الموضوعة التي يرويها الثعلبي ، ولا

(١) (٧٣/٥) .

(٢) (١٣٩/٧) . وانظر : فيض القدير : (٢٨/١) ، وكشف الظنون :

(ص/١٢٥٤) ، معجم المصنفات الواردة في « فتح الباري » :

(ص/٣٨٠) . كنز العمال : (١٠/١) .

ذكر تفاسير أهل البدع التي ذكرها الثعلبي ... » ^(١) .

وقال : « ولهذا لما اختصره - أي تفسير الثعلبي - أبو محمد الحسين ابن مسعود البغوي - وكان أعلم بالحديث والفقهاء منه ، والثعلبي أعلم بأقوال المفسرين - ذكر البغوي عنه أقوال المفسرين والنحاة وقصص الأنبياء ، فهذه الأمور نقلها البغوي من الثعلبي .

وأما الأحاديث فلم يذكر في تفسيره شيئاً من الموضوعات التي رواها الثعلبي ، بل يذكر الصحيح منها ، ويعزوه إلى البخاري وغيره ، فإنه مصنف كتاب « شرح السنة » وكتاب « المصاييح » ^(٢) .

□ « تجريد الصحاح ^(٣) » لرزين بن معاوية (٥٣٥)

○ زياداته في هذا الكتاب :

قال : « ورزين قد ذكر في كتابه أشياء ليست في الصحاح » ^(٤) .

(١) (١٢/٧) .

(٢) (٩١/٧) . وانظر : مجموع الفتاوى : (٣٨٦/١٣) .

(٣) جمع بين « الموطأ » والكتب الخمسة .

(٤) (١٥٧/٧) . وانظر : السير : (٢٠٥/٢٠) حيث قال : « أدخل كتابه

زيادات واهية لو تنزه عنها لأجاد » ، وانظر : « جامع الأصول » (٤٩/١ -

(٥١) .

□ « تفسير الزمخشري » (٥٣٨)

○ منزلة ما فيه من الأحاديث :

قال : « والزمخشري وغيره من المفسرين ، الذين يذكرون من الأحاديث ما يعلم أهل الحديث أنه موضوع » ^(١) .

□ « الملل والنحل » للشهرستاني (٥٤٩)

○ قيمة الكتاب وما يتميز به ، النقد الموجّه إليه :

قال : « والشهرستاني قد نقل في غير موضع أقوالاً ضعيفة ، يعرفها من يعرف مقالات الناس ، مع أن كتابه أجمعٌ من أكثر الكتب المصنّفة في المقالات وأجود نقلاً ، لكن هذا الباب ^(٢) وقع فيه ما وقع ، ولهذا لما كان خبيراً بقول الأشعرية وقول ابن سينا ونحوه من الفلاسفة ، كان أجود ما نقله قول هاتين الطائفتين وأما الصحابة والتابعون ، وأئمة السّنة والحديث ، فلا هو ولا أمثاله يعرفون أقوالهم ، بل ولا سمعوها على وجهها ، بنقل أهل العلم لها بالأسانيد المعروفة وإنما سمعوا جُملاً تشتمل على حق وباطل » ^(٣) .

(١) (٩١/٧) .

(٢) وهو نسبة الأقوال إلى الصحابة و التابعين ، وأئمة السلف .

(٣) (٣٠٤/٦) .

○ سبب تصنيفه ، ولن صنفه :

قال : « فإن هذا الكتاب - كتاب « الملل والنحل » - صنفه لرئيس من رؤسائهم ^(١) ، وكانت له ولاية ديوانية . وكان للشهرستاني مقصود في استعطافه له » ^(٢) .

○ مصادره في كتابه :

قال : « والشهرستاني أكثر ما ينقله من المقالات من كتب المعتزلة ... » ^(٣) .

□ « كتاب مصارعة الفلاسفة ^(٤) »

للشهرستاني (٥٤٩)

○ لمن صنفه ، ولمن انتصر فيه :

قال : « وكذلك صنف له ^(٥) كتاب « المصارعة » بينه وبين ابن سينا ، لميله إلى التشيع ، والفلسفة . وأحسن أحواله أن يكون من

(١) أي الإسماعيلية .

(٢) (٣٠٦/٦) .

(٣) (٣٠٧/٦) .

(٤) طبع في مصر سنة (١٣٩٦ هـ) .

(٥) أي لأحد الإسماعيلية وهو الذي صنف له كتابه « الملل والنحل » .

الشيعة ، إن لم يكن من الإسماعيلية ، أعني المصنّف له . ولهذا تحامل فيه للشيعة تحاملاً بيّناً « ^(١) .

□ « ما جمعه أخطب خوارزم (٥٦٨) في الفضائل »

○ منزلة ما يرويه :

قال - بعد أن ذكر صنيع المغازلي في جمعه الفضائل - : « كما فعل أخطب خوارزم ... » ^(٢) .

وقال : « والكتب التي صنفها في الفضائل منه يجمع الغث والسمين ، لاسيما خطيب خوارزم ، فإنه من أروى الناس للمكذوبات ، وليس هو من أهل العلم بالحديث ... » ^(٣) .

وقال : « إن أخطب خوارزم هذا له مصنّف في هذا الباب - أي الفضائل - فيه من الأحاديث المكذوبة ما لا يخفى كذبه على من له أدنى معرفة بالحديث فضلاً عن علماء الحديث ... وهذا الرجل قد ذكر أنه يذكر ما هو صحيح عندهم ونقلوه في المعتمد من قولهم وكتبهم ، فكيف يذكر ما أجمعوا على أنه كذب موضوع ... » ^(٤) .

(١) (٣٠٦/٦) .

(٢) (٦٢/٧) .

(٣) (٣٥٥/٧) .

(٤) (٤١/٥ - ٤٢) .

□ « مصنفات سبط ابن الجوزي ^(١) » (٦٥٤)

○ منزلة ما في مصنفاته :

قال : « فهذا الرجل يذكر في مصنفاته أنواعاً من الغث والسمين ، ويحتج في أغراضه بأحاديث كثيرة ضعيفة وموضوعة » ^(٢) .

○ سبب تصنيفها ، ولما يصنفها :

قال : « وكان يُصنّف بحسب مقاصد الناس : يُصنّف للشيعة ما يُناسبهم ليعوّضوه بذلك ، ويُصنّف على مذهب أبي حنيفة لبعض الملوك ^(٣) لينال بذلك أغراضه ، فكانت طريقته طريقة الواعظ الذي قيل له : ما مذهبك ؟ قال : في أيّ مدينة ؟

ولهذا يوجد في بعض كتبه ثلث الخلفاء الراشدين وغيرهم من الصحابة - رضوان الله عليهم - لأجل مداينة من قصد بذلك من

(١) واسمه يوسف بن قز أوغلي . (وقز أوغلي) تركية معناها : سبط أو ابن البنت . من مصنفاته « مرآة الزمان » في التاريخ و « إعلام الخواص » في فضائل الأئمة الاثني عشرية وغيرها .

(٢) (٩٧/٤ - ٩٨) .

(٣) يقصد الملك عيسى أبا المظفر الأيوبي الحنفي (٦٢٤) . الذي رد على الخطيب البغدادي فيما وقع له في ترجمة أبي حنيفة . وقد طبع هذا الكتاب ، في مجلدة لطيفة .

الشيعه ، ويوجد في بعضها تعظيم الخلفاء الراشدين وغيرهم «^(١) .

□ « كتب الصحاح والسنن والمسند »

○ رواية أهل البيت فيها :

قال : « وكذلك الأحاديث التي في الصحاح السنن والمسند منها قليل عن ولده^(٢) ، وجمهور ما فيها عن غيرهم »^(٣) .

□ « كتب التفسير التي تروى بالأسانيد »

قال : « من أئمة أهل التفسير ، الذين ينقلونها بالأسانيد المعروفة ، كتفسير ابن جريج ، وسعيد بن أبي عروبة ، وعبد الرزاق ، وعبد بن حميد ، وأحمد وإسحاق ، وتفسير بقي ابن مخلد ، وابن جرير الطبري ، ومحمد بن أسلم الطوسي وابن أبي حاتم ، وأبي بكر بن المنذر ، وغيرهم من العلماء الأكابر ، الذين

(١) (٩٨/٤) . وانظر الميزان : (١٤٥/٦) ، والسير : (٢٩٧/٢٣) ،

واللسان : (٣٢٨/٦) .

(٢) أي ولد علي عليه السلام .

(٣) (٥٣١/٧) .

لهم في الإسلام لسان صدق ، وتفاسيرهم متضمنة للمنقولات التي
يُعتمد عليها في التفسير « (١) .



□ أنواع المصنفين من حيث التساهل وعدمه

قال : « والناس في مصنفاتهم : منهم من لا يروي عمَّن يعلم أنه يكذب ، مثل : مالك ، وشعبة ، ويحيى بن سعيد ، وعبدالرحمن ابن مهدي ، وأحمد بن حنبل فإن هؤلاء لا يروون عن شخص ليس بثقة عندهم ، ولا يروون حديثاً يعلمون أنه عن كذاب ، فلا يروون أحاديث الكذابين الذين يُعرفون بتعمد الكذب ، لكن قد يتفق فيما يروونه ما يكون صاحبه أخطأ فيه .

وقد يروي الإمام أحمد وإسحاق وغيرهما أحاديث تكون ضعيفة عندهم لاتهام رواتها بسوء الحفظ ونحوه ، ليعتبر بها ويُستشهد بها ...

وكثير من المصنفين يعز عليه تمييز ذلك على وجهه ، بل يعجز عن ذلك ، فيروي ما سمعه كما سمعه ، والدَّرَك على غيره لا عليه ، وأهل العلم ينظرون في ذلك ، وفي رجاله وإسناده « ^(١) .

○ تساهل المصنفين في الفضائل :

قال : « ... المصنفون في الفضائل ... يتسامحون في رواية أحاديث ضعيفة ... » ^(٢) .

(١) (٥٢/٧ - ٥٣) .

(٢) (١٧٨/٧) .

○ الاعتذار عما يورده المصنفون من الضعيف ونحوه :

قال - لما ذكر ما يرويه أبو نعيم من الضعيف - : « لكن هو وأمثاله يروون ما في الباب ، [ليعرف] ^(١) أنه رُوي كالمفسّر الذي ينقل أقوال الناس في التفسير ، والفقيه الذي يذكر الأقوال في الفقه ، والمصنّف الذي يذكر حجج الناس ، ليذكر ما ذكره ، وإن كان كثير من ذلك لا يعتقد صحته ، بل يعتقد ضعفه ، لأنه يقول : أنا نقلت ما ذكر غيري ، فالعهدّة على القائل لا على الناقل .

وهكذا كثير ممن صنف في فضائل العبادات ... وهذا وأمثاله جروا على العادة المعروفة لأمثالهم ممن يُصنف في الأبواب : أنه يروي ما سمعه في هذا الباب » ^(٢) .



(١) في الأصل : [لا يُعرف] والصواب ما أثبتته .

(٢) (٣٨/٧ - ٣٩) . (٧٩/٥) ، وانظر : الاستقامة : (٦٧/٢ - ٦٨) .

□ مصنفات علماء السنة التي يذكرون فيها

مقالات السلف بالأسانيد الثابتة

قال : « وهي معروفة عند أهلها ، وذلك مثل كتاب « الرد على الجهمية » لمحمد بن عبد الله الجعفي ، ولعثمان بن سعيد الدارمي ، وكذلك « نقض عثمان بن سعيد على بشر المريسي » و « الرد على الجهمية » لعبد الرحمن بن أبي حاتم ، وكتاب « السنة » لعبد الله ابن الإمام أحمد رحمه الله ولأبي بكر الأثرم وللخلال ، وكتاب « خلق أفعال العباد » للبخاري ، وكتاب « التوحيد » لأبي بكر بن خزيمة ، وكتاب « السنة » لأبي القاسم الطبراني ، ولأبي الشيخ الأصبهاني ، ولأبي عبد الله بن مندة و « الأسماء والصفات » لأبي بكر البيهقي ، و « السنة » لأبي ذر الهروي ، و « الإبانة » لابن بطة ، وقبله « الشريعة » لأبي بكر الآجري ، و « شرح أصول السنة » لأبي القاسم اللالكائي ، و « السنة » لأبي حفص ابن شاهين ، و « أصول السنة » لأبي عمر الطلمنكي » ^(١) .



فصل

ففي كيفية معرفة ثبوت الأخبار وعدم ثبوتها
من كلام شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى -

قال شيخ الإسلام :

□ فصل ^(١)

واعلم أنه ليس كل أحدٍ من أهل النظر والاستدلال خبيراً
بالمنفولات ، والتمييز بين صدقها وكذبها ، وصوابها وخطئها ،
فضلاً عن العامة . وقد عُلم من حيث الجملة أَنَّ المنقولَ منه صدق
ومنه كذب ، وليس لهم خبرة أهل المعرفة ؛ علماء الحديث ، فهؤلاء
يحتاجون في الاستدلال على الصدق والكذب إلى طرق أخرى .

والله سبحانه الذي علّم بالقلم ، علّم الإنسان ما لم يعلم ، الذي
خلق فسوّى ، والذي قدّر فهدى ، أعطى كل شيء خلقه ثمّ
هدى ، الذي أخرج الناس من بطون أمّياتهم لا يعلمون شيئاً ،
وجعل لهم السَّمْع والأبصار والأفئدة ، يهدي من يشاء من عباده بما
تيسّر له ^(٢) من الأدلة التي تبين له الحق من الباطل ، والصدق من
الكذب .

(١) تركت تعليقات د/ محمد رشاد سالم كما هي إلا مواضع يسيرة فقد حذفها ،
وما أضفته من التعليقات مِيزته بحرف (ع) .

وأصلحت ما وقع في المطبوعة من خطأ كما في (ص ١٦٩ ، ١٨٥) .
ووضعت عناوين في الهامش لتقريب الفائدة .

(٢) ن ، م ، س : لهم .

كما في الحديث الصحيح الإلهي : « يا عبادي كلّم ضال إلا من هديته ، فاستهدوني أهدكم » ^(١) .

تنوع طرق
معرفه
الصحيح
والضعيف

ولهذا تنوّعت الطرق التي بها يُعلّم الصدق من الكذب ، حتى في إخبار المخبر عن نفسه بأنه ^(٢) رسول الله ، وهو دعوى النبوة . فالطرق ^(٣) التي يُعلم بها صدق الصادق وكذب المتنبي الكذاب كثيرة متنوعة ، كما قد نبهنا عليه ^(٤) في غير هذا الموضع . وكذلك ما به يُعلم صدق المنقول عن الرسول وكذبه يتعدد ويتنوع ، وكذلك ما به يُعلم صدق الذين حملوا العلم ؛ فإن أهل العلم يعلمون صدق مثل مالك ، والثوري ، وشعبة ، ويحيى بن سعيد ، وعبد الرحمن بن مهدي ، وأحمد بن حنبل ، والبخاري ، ومسلم ، وأبي داود وأمثال هؤلاء - علماً يقيناً يجزمون بأنهم لا يتعمدون الكذب في الحديث ، ويعلمون كذب محمد بن سعيد المصلوب ، وأبي البخري القاضي ^(٥) ، وأحمد بن عبد الله الجويباري ،

(١) قطعة من حديث أبي ذر الطويل الذي أخرجه مسلم برقم (٢٥٧٧) (ع)

(٢) س ، ب : أنه .

(٣) ن ، س ، ب : فالطريق .

(٤) ب : عليها .

(٥) ن ، س : وأبي البحري (بدون نقط) القاضي ؛ م : وأبي الآخر القاضي .

وهو أبو البخري وهب بن وهب بن كبير بن عبد الله بن زمعة ابن عبد المطلب ، توفي سنة ٢٠٠ ، متهم بوضع الحديث . انظر ترجمته في : لسان الميزان : ٢٣١/٦ ؛ ميزان الاعتدال : ٢٧٨/٣ ؛ الوفيات : ٩٠/٥ - ٩٤ ؛ تاريخ بغداد : ٤٥١/١٣ - ٤٥٧ ؛ الأعلام : ١٥٠/٩ .

[وغيث بن إبراهيم] ^(١) ، وأبي داود النخعي ونحوهم ممن يعلمون أنهم يتعمدون ^(٢) الكذب .

وأما الخطأ فلا يُعصم من الإقرار عليه إلا نبي ، لكن أهل الحديث يعلمون أنَّ مثل الزهري ، والثوري ، ومالك ، ونحوهم من أقلَّ الناس غلطاً في أشياء خفيفة لا تقدح في مقصود الحديث ، ويعرفون رجالاً دون هؤلاء يغلطون أحياناً ، والغالبُ عليهم الحفظ والضبط ، ولهم دلائل يستدلون بها على غلط الغالط .

ودون هؤلاء قوم كثير غلطهم فهؤلاء لا يحتجون بهم إذا انفردوا ، لكن يعتبرون بحديثهم ويستشهدون به ، بمعنى أنهم ينظرون فيما رواه : هل رواه غيرهم ؟ فإذا تعددت الطرق واللفظ واحد ، مع العلم بأنهم لم يتواطأوا ، ولا يمكن في العادة اتفاق الخطأ في مثل ذلك - كان هذا مما يدلهم على صدق الحديث .

ولهذا قال أحمد : أكتب حديث الرجل لأعتبر به ، مثل ابن لهيعة ونحوه ؛ فإنه كان عالماً دَيِّناً قاضياً ، لكن احترقت كتبه ، فصار

(١) كان في المطبوعة : (٤٢١/٧) : « وعتاب بن إبراهيم بن عتاب » .

وليس فيما وقفت عليه من كتب الرجال من يسمى بهذا الاسم ، والذي يظهر أنه تحريف ، والصواب ما أثبتته .

وغيث هذا هو النخعي وضَّاع مشهور .

انظر : الكشف الحثيث : (ص/٢٠٧) (ع) .

(٢) م : أنهم لا يعتمدون ، وهو خطأ .

يحدث بعد ذلك بأشياء دخل ^(١) فيها غلط ، لكن أكثر ذلك صحيح يوافقه عليها الثقات ، كالليث وأمثاله .

وأهل الحديث يعلمون صدق متون الصحيحين ، ويعلمون كذب الأحاديث الموضوعة ، التي يجزمون بأنها كذب بأسباب عرفوا بها ذلك .

مَنْ شَرِكْهُمْ فِيهَا عَلِمَ مَا عِلْمُوهُ ، وَمَنْ لَمْ يَشْرِكْهُمْ لَمْ يَعْلَمْ ذَلِكَ ، كَمَا أَنَّ الشُّهُودَ الَّذِينَ يَتَحْمِلُونَ الشَّهَادَةَ وَيُؤَدِّونَهَا يَعْرِفُ مَنْ حَرَّبَهُمْ وَخَبَرَهُمْ [صدق] صادقهم و [كذب] كاذبهم ^(٢) .

وكذلك أهل المعاملات في البيع والإجارة ، يعلم من جرَّبَهُمْ وَخَبَرَهُمْ صادقهم وكاذبهم ، وأمينهم وخائنهم . وكذلك الأخبار قد يَعْلَمُ النَّاسُ صِدْقَ بَعْضِهَا ، وَكَذِبَ بَعْضِهَا ، وَيَشْكُونُ فِي بَعْضِهَا .

وباب المعرفة بأخبار النبي ﷺ ، وأقواله وأفعاله ، وما ذكره من توحيدٍ ، وأمر ونهي ، ووعد ووعيد ، وفضائل لأعمال أو لأقوام ^(٣) ، أو أمكنة أو أزمنة ^(٤) ، ومثالب لمثل ذلك ، أَعْلَمُ النَّاسُ

اختصاص
أهل الحديث
بتمييز
النقولات

(١) س ، ب : صار .

(٢) ن ، م : .. وخبرهم صادقهم وكاذبهم .

(٣) م : الأعمال أو الأقوام .

(٤) ن ، م : وأزمنة .

به أهل العلم بحديثه ، الذين اجتهدوا في معرفة ذلك وطلبه من وجوهه ، وعلموا أحوال نقلة ذلك ، وأحوال الرسول ﷺ من وجوه متعددة وجمعوا بين رواية هذا وهذا وهذا ، فعلموا صدق الصادق ، وغلط الغالط ، وكذب الكاذب .

وهذا علم أقام الله له من حفظ به ^(١) على الأمة ما حفظ من دينها ، وغير هؤلاء لهم تبع ^(٢) فيه : إِمَّا مستدلٌّ بهم ، وإِمَّا مقلِّدٌ لهم .

كما أن الاجتهاد في الأحكام أقام الله له رجالاً اجتهدوا فيه ، حتى حفظ الله بهم على الأمة ما حفظ من الدين ، وغيرهم لهم ^(٣) تبع فيه : إِمَّا مستدلٌّ بهم ، وإِمَّا مقلِّدٌ لهم .

مثال ذلك : أن خواص أصحاب محمد ﷺ أعلم به ممن هو دونهم في الاختصاص ، مثل أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعليّ ، وطلحة ، والزبير ، وعبدالرحمن بن عوف ، وسعد ، وأبي ابن كعب ، ومعاذ بن جبل ، وابن مسعود ، وبلال ، وعَمَّار بن ياسر ، وأبي ذر الغفاري ، وسلمان ، وأبي الدرداء ، وأبي أيوب الأنصاري ، وعُبادة بن الصامت ، وحُذيفة ، وأبي طلحة ، وأمثال

(١) م : من حفظته .

(٢) ن : لهم بيع ؛ م : لم تبع ، وهو تحريف .

(٣) م : لم .

هؤلاء من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار : هم أكثر اختصاصاً به ممن ليس مثلهم ، لكن قد يكون بعض الصحابة أحفظ وأفقه من غيره ، وإن كان غيره أطولُ صحبةً ، وقد يكون أيضاً أخذ عن بعضهم من العلم أكثر مما أخذ عن غيره لطول عمره ، وإن كان غيره أعلم منه ، كما أخذ عن أبي هريرة ، وابن عمر ، وابن عباس ، وعائشة ، وجابر ، وأبي سعيد من الحديث أكثر مما أخذ عنهم هو أفضل منهم ^(١) ، كطلحة ، والزبير ، [ونحوهم] ^(٢) .

اختصاص
الخلفاء الأربعة
بتبليغ الكليات

وأما الخلفاء الأربعة فلهم في تبليغ كليات الدين ، ونشر أصوله ، وأخذ الناس ذلك عنهم ، ما ليس لغيرهم ، وإن كان يُروى عن صغار الصحابة من الأحاديث المفردة أكثر مما يُروى ^(٣) عن بعض الخلفاء ، فالخلفاء لهم عموم التبليغ وقوته التي لم يشركهم فيها غيرهم ، ثم لما قاموا بتبليغ ذلك شاركهم فيه غيرهم ، فصار متواتراً ، كجمع أبي بكر ، وعمر القرآن في الصحف ^(٤) ، ثم جمع عثمان له في المصاحف التي أرسلها إلى الأمصار ، فكان الاهتمام بجمع القرآن وتبليغه أهم مما سواه .

(١) س ، ب : منهم أفضل .

(٢) ونحوهم : زيادة في (م) .

(٣) م : روى .

(٤) ن ، م : في المصحف .

وكذلك تبليغ شرائع الإسلام إلى أهل الأمصار ، ومقاتلتهم ^(١) على ذلك ، واستنابتهم ^(٢) في ذلك الأمراء والعلماء ، وتصديقهم لهم فيما بلغوه عن الرسول ﷺ ، فبلغ من أقاموه من أهل العلم ، حتى صار الدين منقولاً نقلاً عاماً متواتراً ظاهراً معلوماً ، قامت به الحجة ، ووضحت به المحجة ، وتبين به أن هؤلاء كانوا خلفاء المهديين الراشدين ، الذين خلفوه في أمته علماً وعملاً .

وهو ﷺ كما قال تعالى في حقه : ﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۖ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۚ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ [سورة النجم : ١ - ٤] ، فهو ما ضلَّ وما غوى ، وكذلك خلفاؤه الراشدون ، الذين قال فيهم : « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي ، تمسكوا بها ، وعضوا عليها بالنواجذ » ^(٣) فإنهم خلفوه في ذلك ، فانتفى عنهم بالهدى الضلال ، وبالرشد الغي .

وهذا هو الكمال في العلم والعمل ؛ فإن الضلال عدم العلم ، والغى اتباع الهوى . ولهذا أمرنا الله تعالى أن نقول في صلاتنا : ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۖ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ

(١) س ، ب : ومقاتلتهم ؛ م : ومقاتلة (غير منقوطة) .

(٢) م : واستنابتهم .

(٣) أخرجه أبو داود : (١٣/٥) ، وابن ماجة : (١٥/١) ، والدارمي :

(٥٧/١) . (ع) .

الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴿ [سورة الفاتحة : ٦ - ٧] . وقال
النبي ﷺ : « اليهود مغضوب عليهم ، والنصارى ضالون » ^(١) .
فالمهتدي الراشد الذي هداه الله الصراط المستقيم ، فلم يكن من
أهل الضلال الجهال ، ولا من أهل الغي المغضوب عليهم .

والمقصود هنا أن بعض الصحابة أعلم بالرسول ﷺ من بعض
وبعضهم أكثر تبليغاً لما علمه من بعض . ثم قد يكون عند المفضل
علم قضية معينة لم يعلمها الأفضل ، فيستفيدا منه ، ولا يوجب
ذلك أن يكون هذا أعلم منه مطلقاً ، ولا أن هذا أعلم يتعلم من
ذلك المفضل ما امتاز به .

بعض
الصحابة أعلم
من بعض

ولهذا كان الخلفاء يستفيدون من بعض الصحابة علماً لم يكن
عندهم ، كما استفاد أبو بكر ﷺ علم ميراث الجدة ^(٢) من محمد
ابن مسلمة ^(٣) والمغيرة بن شعبة ^(٤) ، واستفاد عمر ﷺ علم دية

(١) سبق هذا الحديث فيما مضى ١١/٢ - ١٢ .

(٢) ب : الجد .

(٣) س ، م : سلمة ، وهو تحريف .

(٤) الحديث في : سنن ابن ماجة : ٩٠٩/٢ - ٩١٠ (كتاب الفرائض ، باب
ميراث الجدة) ، وأوله : عن ابن ذؤيب ؛ قال : جاءت الجدة إلى أبي بكر
الصدیق تسأله ميراثها . فقال لها أبو بكر : مالك في كتاب الله شيء ، وما
علمت لك في سنة رسول الله ﷺ شيئاً ، فارجعي حتى أسأل الناس . فسأل
الناس . فقال المغيرة بن شعبة : حضرت رسول الله ﷺ أعطاهما السدس .
فقال أبو بكر : هل معك غيرك ؟ فقام محمد بن مسلمة الأنصاري ، فقال

الجنين ، والاستئذان ، وتوريث المرأة من دية زوجها ، وغير ذلك من غيره ، واستفاد عثمان رضي الله عنه حديث مقام المتوفى عنها في بيتها حتى يبلغ الكتاب أجله من غيره ، واستفاد علي رضي الله عنه حديث صلاة التوبة من غيره .

وقد يخفى ذلك العلم عن الفاضل حتى يموت ولم يعلمه ، ويبلغه من هو دونه . وهذا كثير ليس هذا موضعه . لكن المقصود أن نبيّن طرق العلم ، فالصحابا الذين أخذ الناس عنهم العلم بعد الخلفاء الأربعة : مثل أبي بن كعب ، وابن مسعود ، ومعاذ [ابن جبل] ^(١) ، وأبي الدرداء ، وزيد بن ثابت ، وحذيفة ، وعمران بن حصين ، وأبي موسى ، وسلمان ، وعبد الله بن سلام ، وأمثالهم .

وبعد هؤلاء : مثل عائشة ، وابن عباس ، وابن عمر ، وعبد الله ابن عمرو ^(٢) ، وأبي سعيد ، وجابر وغيرهم .

ومن التابعين مثل الفقهاء وغيرهم ، وسعيد بن المسيب ، وعروة ابن الزبير ، وعبيدا لله بن عبد الله بن عتبة ، والقاسم بن محمد ،

مثل ما قال المغيرة بن شعبة . فأنفذه لها أبو بكر ... الحديث .

أقول : الإسناد فيه انقطاع بين قبيصة بن ذؤيب ، وأبي بكر رضي الله عنه . انظر : جامع التحصيل : (ص / ٢٥٤) . (ع) .

(١) بن جبل : في (س) ، (ب) .

(٢) وعبد الله بن عمرو : ساقطة من (م) .

وسالم بن عبد الله ، وأبي بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام ، وعلي بن الحسين ، وخارجة بن زيد بن ثابت ، وسليمان ابن يسار ، ومثل علقمة ، والأسود ، وشريح القاضي ، وعبيدة السلماني ، والحسن البصري ، ومحمد بن سيرين وأمثالهم .

ثم من بعد هؤلاء : مثل الزُّهري ، وقتادة ، ويحيى بن أبي كثير ، ومكحول الشامي ، وأيوب السخيتاني ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، ويزيد بن أبي حبيب المصري ، وأمثالهم .

ثم [من] ^(١) بعد هؤلاء مثل مالك ، والثوري ، وحماد ابن زيد ، وحماد بن سلمة ، والليث ، والأوزاعي ، وشعبة ، وزائدة ، وسفيان بن عيينة وأمثالهم .

ثم من بعد هؤلاء : مثل يحيى القطان ، وعبدالرحمن بن مهدي ، وابن المبارك ، وعبد الله بن وهب ، ووکیع بن الجراح ، وإسماعيل ابن عليه ، وهُشَيْمُ بن بشير ^(٢) ، وأبي يوسف القاضي ، والشافعي ، وأحمد ، والحميدي ، وإسحاق بن راهوية ، والقاسم ابن سلام ، وأبي ثور ، وابن معين ، وابن المديني ، وأبي بكر ابن

(١) من : ساقطة من الأصول .

(٢) م : وهشيم بن عبد بن بشر ؛ س ، ب : وهشام بن بشر . وهو هشيم ابن بشير بن القاسم بن دينار السلمي ، أبو معاوية ... ترجمته في : تهذيب التهذيب : ٥٩/١١ - ٦٤ ، الأعلام : ٨٩/٩ .

أبي شيبه ، وأبي خيثمة زهير بن حرب ^(١) .

وبعد هؤلاء : البخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، وأبو زرعة ،
وأبو حاتم ، وعثمان بن سعيد الدارمي ، [وعبد الله بن عبد الرحمن
الدارمي] ^(٢) ، ومحمد بن مسلم بن وآره ، وأبو بكر الأثرم ،
وإبراهيم الحربي ، وبقي ^(٣) بن مخلد الأندلسي ، ومحمد ابن
وضّاح .

ومثل : أبي عبد الرحمن النسائي ، والترمذي ، وابن خزيمة ،
ومحمد بن نصر المروزي ، ومحمد بن جرير الطبري ، وعبد الله ابن
أحمد بن حنبل ، وعبد الرحمن بن أبي حاتم .

ثم [من] ^(٤) بعد هؤلاء مثل : أبي حاتم البستي ^(٥) ، وأبي بكر
النجاد ^(٦) ، وأبي بكر النيسابوري ^(٧) ، وأبي قاسم الطبراني ، وأبي

(١) ن ، س : وابن خيثمة ... ، وهو خطأ . وهو أبو خيثمة زهير بن حرب ابن
شداد الحرشي النسائي ، ولد سنة ١٦٠ هـ ، وتوفي سنة ٢٣٤ هـ . انظر
ترجمته في : تهذيب التهذيب : ٢٤٢/٣ - ٢٤٤ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من (ن) .

(٣) ن ، س : وتقى ، وهو تحريف .

(٤) من : ساقطة من الأصول .

(٥) ابن حبان . (ع) .

(٦) س ، ب : النجار . وهو أبو بكر أحمد بن سلمان بن الحسن بن إسرائيل
النجاد ، شيخ العلماء ببغداد في عصره ، من حفاظ الحديث الحنابلة ، ولد
سنة ٢٥٣ هـ وتوفي سنة ٣٤٨ هـ . انظر ترجمته في : ميزان الاعتدال :
١٠١/١ ؛ الأعلام : ١٢٧/١ - ١٢٨ .

(٧) ابن المنذر . (ع) .

الشيخ الأصبهاني ، وأبي أحمد العسّال الأصبهاني وأمثالهم .

ثمّ من بعد هؤلاء : مثل أبي الحسن الدارقطني ، وابن منده ،
والحاكم ^(١) أبي عبد الله ، وعبد الغني بن سعيد ، وأمثال هؤلاء ممن
لا يمكن إحصاؤهم .

فهؤلاء وأمثالهم أعلم بأحوال رسول الله ﷺ من غيرهم ،
وإن ^(٢) كان في هؤلاء من هو أكثر رواية ، وفيهم من هو أكثر
منهم معرفة بصحيحه من سقيمه ، ومنهم من هو أفقه فيه
من غيره .

امتياز كل
عالم بفنّ ، هو
امكن فيه من
غـ

قال أحمد بن حنبل : معرفة الحديث والفقّه فيه أحب إليّ من
حفظه ، وقال عليّ بن المديني : أشرف العلم الفقّه في متون ^(٣)
الأحاديث ومعرفة أحوال الرواة . فإن يحيى بن معين وعليّ ابن
المديني ونحوهما أعرف بصحيحه وسقيمه ^(٤) من مثل أبي عبيد
وأبي ثور ، وأبو عبيد وأبو ثور ونحوهما أفقه من أولئك ، وأحمد
كان يشارك هؤلاء وهؤلاء .

وكان أئمة هؤلاء وهؤلاء ممن يحبهم ويحبونه ، كما كان مع

(١) ن ، س ، ب : وابن مندة الحاكم ، وهو خطأ .

(٢) م : فإن .

(٣) ن : فنون .

(٤) م : سقيمه .

الشافعي وأبي عبيد ونحوهما من أهل الفقه في الحديث ، ومع يحيى بن معين وعلي بن المديني ونحوهما من أهل المعرفة في الحديث .

ومسلم بن الحجاج له عناية بصحيحه أكثر من أبي داود ، وأبو داود له عناية بالفقه أكثر ، والبخاري له عناية بهذا وهذا .

وليس المقصود هنا توسعة الكلام في هذا ، بل المقصود أنَّ علماء أهل العلم بالحديث لهم من المعرفة بأحوال الرسول ما ليس لغيرهم ، فهم أئمة هذا الشأن . وقد يكون الرجل صادقاً ، كثير الحديث ، كثير الرواية فيه ، لكن ليس من أهل العناية بصحيحه وسقيمه ، فهذا يستفاد منه نقله ؛ فإنه صادق ضابط . وأما المعرفة بصحيحه وسقيمه فهذا علم آخر . وقد يكون مع ذلك فقيهاً مجتهداً ، وقد يكون صالحاً من خيار المسلمين ، وليس له كثير معرفة .

لكن هؤلاء ، وإن تفاضلوا في العلم ، فلا يروج عليهم من الكذب ما يروج على من لم يكن له علمهم ^(١) ، فكل من كان بالرسول أعرف ، كان تمييزه بين الصدق والكذب أتم . فقد يروج على أهل التفسير ، والفقه ، والزهد ، والنظر ، أحاديث كثيرة : إما يصدقون بها ، وإما يجوزون بصدقها ، وتكون معلومة الكذب عند علماء الحديث .

(١) س ، ب : علم .

وقد يصدّق بعض هؤلاء بما يكون كذباً عند أهل المعرفة ^(١) ،
مثل ما يروي طائفة من الفقهاء :

حديث : « لا تفعل يا حميراء فإته يورث البرص » .

وحديث : « زكاة الأرض نبتها » .

وحديث : « نهى عن بيع وشرط ، ونهى عن بيع المكاتب
والمدير وأم الولد » .

وحديث : « نهى عن قفيز الطحان » .

وحديث : « لا يجتمع العشر والخراج على مسلم » .

وحديث : « ثلاث هن عليّ فريضة وهن لكم تطوع : الوتر ،
والنحر ، وركعتا الفجر » .

وحديث : « كان رسول الله ﷺ في السفر يتم ويقصر » .

وحديث : « لا تقطع اليد إلا في عشرة دراهم » .

وحديث : « لا مهر دون عشرة دراهم » .

وحديث : « الفرق بين الطلاق والعقاق في الاستثناء » .

وحديث : « أقل الحيض ثلاثة أيام ، وأكثره عشرة » .

وحديث : « نهى عن البتراء » .

بعض
الأحاديث
المكذوبة التي
قد تروج على
البحر

(١) في هامش (س) كتب أمام هذا الموضع : « الأحاديث المكذوبة » .

وحديث : « يغسل الثوب من المني والدم » .

وحديث : « الوضوء مما خرج لا مما دخل » .

وحديث : « كان يرفع يديه في ابتداء الصلاة ، ثم لا يعود » .

إلى أمثال ^(١) ذلك من الأحاديث ^(٢) التي يصدق بعضها طائفة من الفقهاء ، وبينون عليها الحلال والحرام . وأهل العلم بالحديث متفقون على أنها كذب على رسول الله ﷺ موضوعة [عليه] ^(٣) ، وكذلك أهل العلم من الفقهاء يعلمون ذلك .

وكذلك أحاديث يرويها كثير من النسك ويظنها صدقاً ، مثل قولهم ^(٤) :

« إن عبدالرحمن بن عوف يدخل الجنة حبواً » .

ومثل قولهم : « إن قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ ﴾ [سورة الأنعام : ٥٢] ، ﴿ وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ ﴾ [سورة الكهف : ٢٨] ^(٥) : نزل ^(٦) في أهل الصفة .

(١) ن ، م : مثال .

(٢) ن ، م ، س : الحديث .

(٣) عليه : زيادة في (م) .

(٤) ن ، م ، س : قوله .

(٥) آية سورة الكهف في (ب) فقط .

(٦) نزل : ساقطة من (م) ، وفي (ن) ، (س) : نزلت .

ومثل : حديث : « غلام المغيرة بن شعبة أحد الأبدال الأربعين » .

وكذلك حديث فيه ذكر الأبدال والأقطاب والأغواث وعدد الأولياء . وأمثال ذلك مما يعلم أهل العلم بالحديث أنه كذب .

وكذلك أمثال ^(١) هذه الأحاديث قد تعلم من غير طريق أهل الحديث ، مثل أن نعلم أن قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ ﴾ [سورة الأنعام : ٥٢] ، ﴿ وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ ﴾ [سورة الكهف : ٢٨] في سورة الأنعام وفي سورة الكهف ^(٢) ، وهما سورتان مكيتان باتفاق الناس . والصفة إنما كانت بالمدينة ^(٣) .

ومثل ما يروون في أحاديث المعراج ^(٤) : أنه رأى ربه في صورة كذا .

(١) ن ، م : وكذب أمثال .

(٢) ن ، م : قوله تعالى في سورة الأنعام : ﴿ وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ ﴾ وفي سورة الكهف ؛ س : قوله تعالى في سورة الأنفال : ﴿ وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ ﴾ وفي سورة الكهف . والصواب ما أثبتناه من (ب) .

(٣) المقصود أن آية سورة الأنعام وآية سورة الكهف لم ينزلا في أهل الصفة لأنهما نزلتا بمكة ، وأهل الصفة كانوا بالمدينة .

(٤) م : حديث المعراج .

وأحاديث المعراج التي في الصحاح ليس فيها شيء من أحاديث ذكر الرؤية ، وإنما الرؤية في أحاديث مدنيّة كانت في المنام ، كحديث معاذ بن جبل : « أتاني البارحة ربّي في أحسن صورة » . إلى آخره ، فهذا منام رآه ^(١) في المدينة ، * وكذلك ما شابهه كلها كانت في المدينة في المنام * ^(٢) ، والمعراج كان بمكة بنص القرآن واتفاق المسلمين .

وقد يروج على طائفة من الناس من الحديث ما هو أظهر كذباً من هذا ، مثل تواجد النبي ﷺ حتى سقطت البردة عنه ، فهذا من الكذب الموضوع باتفاق أهل المعرفة . وطائفة يظنون هذا صدقاً لما رواه محمد بن طاهر المقدسي ، فإنه رواه في مسألة السماع ، ورواه أبو حفص السهروردي ، لكن قال : « يخالج سري أن هذا الحديث ليس دون اجتماع النبي ﷺ بأصحابه » وهذا الذي ظنه وخالج سره هو يقين عند غيره قد خالط قلبه ؛ فإن أهل العلم بالحديث متفقون على أن هذا كذب على رسول الله ﷺ .

وأعظم من هذا ظن طائفة أن أهل الصفة قاتلوا النبي ﷺ ، وأنه يجوز للأولياء قتال الأنبياء ، إذا كان الغدر عليهم . وهذا مع أنه من أعظم الكفر والكذب ، فقد راج على كثير ممن ينتسب إلى الأحوال والمعارف والحقائق ، وهم في الحقيقة لهم أحوال شيطانية ،

(١) رآه : ساقطة من (م) .

(٢) ما بين النجمتين ساقط من (س) ، (ب) .

والشياطين التي تقرن بهم^(١) قد تخبرهم ببعض الغائبات ، وتفعل بعض أغراضهم ، وتقضي [بعض]^(٢) حوائجهم ، ويظن كثير من الناس أنهم بذلك أولياء الله ، وإنما هم من أولياء الشياطين .

وكذلك قد يروج على كثير ممن ينتسب^(٣) إلى السنة أحاديث يظنونها من السنة وهي كذب ، كالأحاديث المروية في فضائل عاشوراء – غير الصوم – وفضل الكحل فيه ، والاغتسال ، والحديث^(٤) ، والخضاب والمصافحة ، وتوسعة النفقة على العيال فيه ، ونحو ذلك . وليس في عاشوراء^(٥) حديث صحيح غير الصوم .

وكذلك ما يُروى في فضل صلوات^(٦) معينة فيه ، فهذا كله كذب موضوع باتفاق أهل المعرفة ، ولم ينقل هذه الأحاديث أحد من أئمة أهل العلم في كتبهم .

ولهذا لما^(٧) سئل الإمام أحمد عن الحديث الذي يُروى : « من

(١) ن : التي تقرن بهم ؛ س : التي يغترون بهم ؛ ب : الذين يغترون بهم .

(٢) بعض : زيادة في (م) .

(٣) س ، ب : ينسب .

(٤) والحديث : ساقطة من (م) .

(٥) ن ، س ، ب : وليس في حديث عاشوراء ...

(٦) س ، ب : صلاة .

(٧) لما : ساقطة من (س) ، (ب) .

وسَّع على أهله يوم عاشوراء « فقال : لا أصل له .

وكذلك الأحاديث المروية في فضل رجب بخصوصه ، أو فضل صيامه ، أو صيام شيء منه ، أو فضل صلاة مخصوصة فيه كالرغائب ، كلها كذب مختلق .

وكذلك ما يروى في صلاة الأسبوع ، كصلاة يوم الأحد والاثنين وغيرهما كذب . وكذلك ما يروى من الصلاة المقدرة ليلة النصف ، وأول ليلة ^(١) جمعة من رجب ، أو ليلة سبع وعشرين منه ، ونحو ذلك كلها كذب .

وكذلك كل صلاة فيها الأمر بتقدير عدد الآيات أو السور أو صلاة التسبيح التسبيح ، فهي كذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث ، إلا صلاة التسبيح ، فإن فيها قولين لهم ، وأظهر القولين أنها كذب ، وإن كان قد اعتقد صدقها طائفة من أهل العلم ، ولهذا لم يأخذها أحد من أئمة المسلمين ، بل أحمد بن حنبل وأئمة أصحابه ^(٢) كرهوها وطعنوا في حديثها . وأما مالك وأبو حنيفة والشافعي وغيرهم فلم يسمعوها بالكلية ، ومن يستحبها من أصحاب الشافعي وأحمد وغيرهما فإنما هو اختيار منهم ، لا نقل عن الأئمة .

وأما ابن المبارك فلم يستحب الصفة المذكورة الماثورة ، التي فيها

(١) س ، ب : أو ليلة .

(٢) في المطبوعة : « الصحابة » ولعل الصواب ما أثبت . (ع) .

التسبيح قبل القيام ، بل استحَبَّ صفة أخرى توافق المشروع ، لئلا تثبت سنة بحديث لا أصل له .

وكذلك أيضاً في كتب التفسير أشياء منقولة عن النبي ﷺ يعلم أهل العلم بالحديث أنها كذب ، مثل حديث فضائل سور القرآن الذي يذكره الثعلبي والواحدي في أول ^(١) كل سورة ، ويذكره ^(٢) الزمخشري في آخر كل سورة .

كتب التفسير
وما فيها من
للموضوعات

ويعلمون أن أصح ما روي عن النبي ﷺ في فضائل السور أحاديث « قل هو الله أحد » ، ولهذا رواها أهل الصحيح ، فأفرد ^(٣) الحفاظ لها مصنفات ، كالحافظ أبي محمد الخلال وغيره ، ويعلمون أن الأحاديث الماثورة ^(٤) في فضل فاتحة الكتاب وآية الكرسي وخواتيم البقرة والمعوذتين أحاديث صحيحة ، فلهم فرقان يفرقون بيه بين الصدق والكذب .

أصح ما روي
في فضائل
السور

وأما [أحاديث] ^(٥) سبب النزول فغالبا مرسل ليس بمسند . ولهذا قال الإمام أحمد بن حنبل : ثلاث علوم لا إسناد لها - وفي

أحاديث أسباب
النزول

(١) س ، ب : في أوائل .

(٢) ن : ويذكر ؛ م : وكذلك .

(٣) س ، ب : فأورد .

(٤) ن ، م ، س : الحديث المأثور .

(٥) أحاديث : في (ب) فقط .

لفظ : ليس لها أصل - : التفسير ، والمغازي ، والملاحم . يعني أن أحاديثها مرسلة .

والمراسيل قد تنازع الناس في قبولها وردها ، وأصح الأقوال أن المراسيل منها المقبول ومنها المردود ومنها الموقوف ، فمن علم من حاله أنه لا يرسل إلا عن ثقة قبل مرسله ، ومن عرف أنه يرسل عن الثقة وغير الثقة كان إرساله رواية عمن لا يُعرف حاله ، فهذا موقوف . وما كان من المراسيل مخالفاً لما رواه الثقات كان مردوداً .

وإذا جاء المرسل من وجهين ^(١) : كل من الراويين ^(٢) أخذ العلم عن شيوخ الآخر ^(٣) ، فهذا مما ^(٤) يدل على صدقه ، فإن مثل ذلك لا يتصور في العادة تماثل الخطأ فيه وتعمد الكذب ، كان هذا مما يُعلم أنه صدق ، فإن المخبر إنما يؤتى ^(٥) من جهة [تعمد الكذب ومن جهة] ^(٦) الخطأ ، فإذا كانت القصة مما يُعلم أنه لم يتواطأ فيه المخبران ، والعادة ^(٧) تمنع تماثلهما في الكذب عمداً وخطأً ، مثل ^(٨)

(١) س ، ب : وإذا كان المرسل من وجهين ؛ م : وأحاد المراسل من وجهين .

(٢) ن ، س : الروايتين ، وهو تحريف .

(٣) ن : عن آخر شيوخ الآخر .

(٤) مما : ساقطة من (س) ، (ب) .

(٥) ن ، م : إنما يؤتى به .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) .

(٧) ب (فقط) : فالعادة .

(٨) س ، ب : ومثل ، وهو خطأ .

أن تكون قصة طويلة فيها أقوال كثيرة رواها هذا مثل ما رواها هذا ، فهذا يُعلم أنه صدق .

وهذا مما يُعلم به صدق محمد ﷺ ، وموسى عليه السلام ؛ فإن صلق الخبر
كلاً منهما أخبر عن الله وملائكته وخلقه للعالم ^(١) وقصة آدم ويوسف وغيرهما من قصص الأنبياء عليهم السلام . بمثل ما أخبر به الآخر ، مع العلم بأن واحداً منهما لم يستفد ذلك من الآخر ، وأنه يمتنع في العادة تماثل الخبرين الباطلين في مثل ذلك ؛ فإن من أخبر بأخبار كثيرة مفصلة دقيقة عن مخبر معين ، لو كان مبطلاً في خبره لاختلف خبره ، لامتناع أن مبطلاً يخلق ذلك من غير تفاوت ، لاسيما في أمور لا تهتدي العقول إليها ، بل ذلك يبين أن كلاً منهما أخبر بعلم وصدق .

وهذا مما يعلمه الناس من أحوالهم . فلو جاء رجل من بلد إلى آخر ^(٢) وأخبر عن حوادث مفصلة حدثت فيه ، تنتظم أقوالاً وأفعالاً مختلفة ، وجاء من علمنا أنه لم يواطئه على الكذب فحكى مثل ذلك ، عُلِم قطعاً أنَّ الأمر كان كذلك ؛ فإن الكذب قد يقع في مثل ذلك ، لكن على سبيل المواطأة وتلقي بعضهم عن بعض ، [كما يتوارث أهل الباطل المقالات الباطلة ، مثل مقالة النصاري والجهمية والرافضة ونحوهم ، فإنها وإن كان يُعلم بضرورة العقل

(١) ن ، س ، ب : للعلم ، وهو خطأ .

(٢) إلى آخر : في (ن) فقط .

أنها باطلة ، لكنها تلقاها بعضهم عن بعض ، [^(١) فلما تواطأوا عليها جاز اتفاقهم فيها على الباطل .

والجماعة الكثيرون يجوز اتفاقهم على جحد الضروريات على سبيل التواطؤ : إما عمداً للكذب ^(٢) ، وإما خطأً في الاعتقاد ، وأما اتفاقهم على جحد الضروريات من دون ^(٣) هذا وهذا فممتنع ^(٤) .



(١) ما بين المعقوفتين ساقط من ن .

(٢) م : إما عمد الكذب .

(٣) ن ، م : بدون .

(٤) ن ، س : الممتنع ، وهو خطأ .

□ فصل

في الطرق التي يُعلم بها كذب المنقول .

منها : أن يُروى خلاف ما عُلم بالتواتر والاستفاضة ، مثل أن نعلم أن مسيلمة الكذاب ادّعى النبوة ، وأتبعه طوائف كثيرة من بني حنيفة ، فكانوا مرتدين لإيمانهم بهذا المتنبئ الكذاب ، وأن أبا لؤلؤة قاتل عمر كان مجوسياً كافراً ، وأن الهرمزان كان مجوسياً أسلم ، وأن أبا بكر (*) كان يصلي بالناس مدة مرض رسول الله ﷺ ويخلفه في الإمامة بالناس لمرضه ، وأن أبا بكر (*) (١) وعمر دُفنا في حجرة عائشة مع النبي ﷺ ، ومثل ما يعلم من غزوات النبي ﷺ التي كان فيها القتال كبدر ، ثم أحد ، ثم الخندق ، ثم خيبر ، ثم فتح مكة ، ثم غزوة الطائف ، والتي لم يكن فيها قتال كغزوة تبوك ، وغيرها ، وما نزل من القرآن في الغزوات كنزول الأنفال بسبب (٢) بدر ، ونزول آخر آل عمران بسبب أحد ، ونزول أولها بسبب نصارى نجران ، ونزول سورة الحشر بسبب بني النضير ، ونزول الأحزاب بسبب الخندق ، ونزول سورة الفتح بسبب صلح الحديبية ، ونزول براءة بسبب غزوة تبوك ، وغيرها وأمثال ذلك .

(١) ما بين النجمتين ساقط من (م) .

(٢) ن ، م : لسبب .

فإذا روي في الغزوات - وما يتعلق بها - ما يعلم أنه خلاف الواقع ، عُلِمَ أنه كذب ، مثل ما يروي هذا الرافضي ، وأمثاله من الرافضة وغيرهم ، من الأكاذيب ^(١) الباطلة الظاهرة في الغزوات ، كما تقدّم التنبيه عليه ، ومثل أن يُعلم نزول القرآن في أيّ وقت كان ، كما يُعلم أن سورة البقرة وآل عمران والنساء ^(٢) والمائدة والأنفال وبراءة نزلت بعد الهجرة في المدينة ، وأن الأنعام والأعراف ويونس وهود ويوسف والكهف وطه ومريم واقتربت الساعة وهل أتى على الإنسان وغير ذلك نزلت قبل الهجرة بمكة ، وأن المعراج كان بمكة ، وأن الصُّفّة كانت بالمدينة ، وأن أهل الصفة كانوا من جملة الصحابة الذين لم يقاتلوا النبي ﷺ ، ولم يكونوا ناساً معينين ، بل كانت الصفة منزلاً ينزل بها من لا أهل له من الغرباء القادمين ، ومن دخل فيهم سعد بن أبي وقاص وأبو هريرة وغيرهما من صالحى المؤمنين ، وكالعُرَيين ^(٣) الذين ارتدّوا عن الإسلام ، فبعث النبي ﷺ في آثارهم ، فقطع أيديهم وأرجلهم ، وسَمَلَ أعينهم ، وألقاهم في الحرّة يستسقون ^(٤) ، فلا يسقون ^(٥) ، وأمثال ذلك من

(١) م : الأحاديث .

(٢) ن ، م ، س : البقرة والنساء وآل عمران .

(٣) م : وكالعرايين .

(٤) س : ليستسقون .

(٥) أخرجه البخاري برقم (٦٨٠٤) ، ومسلم برقم (١٦٧١) . (ع) .

الأمر المعلوم .

فإذا روى الجاهل نقيض ذلك عُلِمَ أنه كذب ، ومن الطرق التي يُعَلَمُ بها الكذب أن ينفرد الواحد والاثنان بما يُعَلَمُ أنه لو كان واقعاً لتوفرت الهمم والدواعي على نقله ؛ فإنه من المعلوم أنه لو أخبر الواحد ببلدٍ عظيم بقدر بغداد والشام والعراق لعلمنا كذبه في ذلك ، لأنه ^(١) لو كان موجوداً لأخبر به الناس .

وكذلك لو أخبرنا بأنه تولّى ^(٢) رجل بين عمر وعثمان ، أو تولّى بين عثمان وعليّ ، أو أخبرنا بأن النبي ﷺ كان يُؤذّن له في العيد ، أو في صلاة الكسوف أو الاستسقاء ، أو أنه كان يُقام بمدينته يوم الجمعة أكثر من جمعة واحدة ، أو يُصلّى يوم العيد أكثر من عيد واحد ، أو أنه كان يصلي العيد بمعنى يوم العيد ، أو أن أهل مكة كانوا يتمون الصلاة بعرفة ومزدلفة ومنى خلفه ، أو أنه ^(٣) كان يجمع بين الصلاتين بمعنى كما كان يقصر ، أو أنه فرض صوم شهر آخر غير رمضان ، أو أنه فرض صلاة سادسة وقت الضحى أو نصف الليل ، أو أنه فرض حج بيت آخر غير الكعبة ، أو أن القرآن عارضه طائفة من العرب أو غيرهم بكلام يشابهه ، ونحو هذه الأمور - لكنّا نعلم كذب هذا الكاذب ، فإننا نعلم انتفاء هذه

(١) ن ، م : فإنه .

(٢) م : لو أخبر بأنه توفي ..

(٣) ن ، م ، س : وأنه .

الأمر بانتفاء لازمها ، فإن هذه لو كانت مما يتوفر الهمم والدواعي على نقلها عامة لبني آدم ، وخاصة لأمتنا شرعاً ، فإذا لم ينقلها أحد من أهل العلم ، فضلاً عن أن تتواتر ، عُلِمَ أنها كذب .

ومن هذا الباب نقل النص على خلافة عليّ ، فإننا نعلم أنه كذب من طرق كثيرة ؛ فإن هذا النص لم ينقله أحد [من أهل العلم] بإسناد ^(١) صحيح ، فضلاً عن أن يكون متواتراً ، ولا نُقل أنَّ أحداً ذكره على عهد ^(٢) الخلفاء ^(٣) مع تنازع الناس في الخلافة وتشاورهم ^(٤) فيها يوم السقيفة ، وحين موت عمر ، وحين جعل الأمر شورى بينهم في ستة ، ثم لما قُتل عثمان واختلف الناس على عليّ ، فمن المعلوم * أن مثل هذا النص لو كان كما تقوله الرافضة من أنه نصٌّ على عليّ نصّاً جليّاً قاطعاً للعذر علمه المسلمون ، لكان من المعلوم * ^(٥) بالضرورة أنه لا بد أن ينقله الناس نقلَ مثله ، وأنه لا بد أن يذكره لكثير ^(٦) من الناس ، بل أكثرهم ، في مثل هذه المواطن التي تتوفر الهمم على ذكره فيها غاية التوفر ، فانتفاء ما يُعلم

(١) ن ، س ، ب : لم يبلغه أحد بإسناد ...

(٢) س ، ب : على جهة .

(٣) ب (فقط) : الخلفاء .

(٤) م : وشاروهم ، وهو تحريف .

(٥) ما بين النجمتين ساقط من (م) .

(٦) س ، ب : كثير .

أنَّه لازم يقتضي انتفاء ما يعلم أنه ملزوم ، ونظائر ذلك كثيرة .
 ففي الجملة الكذب هو نقيض الصدق ، وأحد النقيضين يعلم
 انتفاؤه تارة بثبوت نقيضه ، وتارة بما يدل على انتفائه بخصوصه .
 والكلام مع الشيعة أكثره مبني على النقل ، فمن كان خبيراً بما
 وقع ، وبالأخبار الصّادقة التي توجب العلم اليقيني عِلِم انتفاء ما
 يناقض ذلك يقيناً ^(١) ، ولهذا ليس في أهل العلم بالأحاديث النبوية
 [إلا] ^(٢) ما يوجب العلم بفضل ^(٣) الشيخين وصحة أمامتهما ،
 وكذب ما تدّعيه الرافضة .

ثمَّ كل من كان أعلم بالرسول وأحواله ، كان أعلم ببطلان
 مذهب الزيدية وغيرهم ، ممن يدّعي نصّاً خفياً ، وأنَّ ^(٤) عليّاً كان
 أفضل من الثلاثة ، أو يتوقف في التفضيل ؛ فإن هؤلاء إنما وقعوا في
 الجهل المركّب أو البسيط لضعف علمهم بما علمه أهل العلم
 بالأحاديث والآثار .



(١) ن ، س ، ب : عيناً ، وهو تحريف .

(٢) إلا ساقطة من جميع النسخ ، وإثباتها يقتضيه سياق الكلام .

(٣) ن ، س ، ب : بفضول ، وهو تحريف .

(٤) ن : أو أن .

الفهارس الكاشفة

- فهرس الآيات
- فهرس الأحاديث
- فهرس فوائد التعليقات
- فهرس المراجع
- فهرس الموضوعات

فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	الآية
سورة الفاتحة	
١٧٤ - ١٧٣	﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ... ﴾ (٥ - ٦)
سورة آل عمران	
٣٢	﴿ وَاعْتَصِمُوا بِخُلُوعِ اللَّهِ جَمِيعاً... ﴾
سورة النساء	
٥٢	﴿ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ... ﴾
سورة الأنعام	
٥٢	﴿ أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةً... ﴾
١٨٢	﴿ وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ... ﴾
سورة الكهف	
١٨٢	﴿ وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ... ﴾
سورة الحجرات	
٦٢	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا... ﴾
سورة النجم	
١٧٣	﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى... ﴾ (١ - ٤)

فهرس الأحاديث

الصفحة	الحديث
١٨٣	أتاني البارحة ربّي في أحسن صورة
١٢٢	أصليت بأصحابك وأنت جنب ؟ ...
١٢١	أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة
١٢٠	أفعلن معادن العرب تسألوني ؟
١٨٠	أقل الحيض ثلاثة أيام ، وأكثره عشرة
١٨٠	إن عبدالرحمن بن عوف يدخل الجنة حبواً
١١٦	أنت مني بمنزلة هارون من موسى
١٨٠	ثلاث من عليّ فريضة وهن لكم تطوع : الوتر ...
١١٦	خبئت وخسرت ...
١٤٢	خلق الله التربة يوم السبت ...
١١٧	رفع القلم عن النائم حتّى يستيقظ ...
١٨٠	زكاة الأرض نبتها
١٧٣	عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين ...
١٨٢	غلام المغيرة بن شعبه أحد الأبدال الأربعين
١٨٠	الفرق بين الطلاق والعقاق في الاستثناء
١٣٤، ١١٠	القرآن كلام الله غير مخلوق ، منه بدأ ...
١٨٠	كان رسول الله ﷺ في السفر يتم ويقصر
١٨١	كان يرفع يديه في ابتداء الصلاة ، ثم لا يعود
١١٨	لا إيمان لمن لا أمانة له ...
١٨٠	لا تفعلني يا حميراء فإنه يورث البرص
١٨٠	لا تقطع اليد إلا في عشرة دراهم
١١٨	لا صلاة لِفَذْ خلف الصف ...

الصفحة	الحديث
١٨٠	لا مهر دون عشرة دراهم
١٨٠	لا يجتمع العشر والخراج على مسلم
١٢٠	لا يزال هذا الدين عزيزاً ما تولى اثنا عشر خليفة ...
١١٨	لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ...
١٢٣	لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات كلهن في ذات الله
١٠٩	اللهم انتني بأحب خلقك إليك (حديث الطير)
١١٩	اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم ..
٥٧	ما ينبغي لنبي أن تكون له خائنة الأعين ...
١٢٠	الناس معادن كمعادن الذهب والفضة ...
١٨٠	نهى عن البتراء
١٨٠	نهى عن بيع المكاتب والمُدَبَّر وأم الولد
١٨٠	نهى عن بيع وشرط ، ...
١٨٠	نهى عن قفيز الطحان
١٨١	الوضوء مما خرج لا مما دخل
١٢١	ولكن ربي أعانني عليه حتى أسلم
١١٥	ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر
١٦٨	يا عبادي كلكم ضال إلا من هديته ، فاستهدوني أهدكم
٥١	يأتي على الناس زمان يغزو فنام من الناس ...
١٢٢	... يشهدون ولا يستشهدون ...
١٨١	يفسل الثوب من المني والدم
١٧٤	اليهود مغضوب عليهم ، والنصارى ضالون

فهرس فوائد التعليقات

- ٩ - أجمع من كتب في تعداد مصنفات شيخ الإسلام .
- ١٠ - أوصل الذهبي مصنفات شيخ الإسلام إلى أكثر من ألف .
- ١٧ - (فائدة) : هل يجمع بحث على بحث وأبحاث ، أو على « بحث » فقط ؟
- ٢٧ - اشتراط الأدب في الرد مع العلم ، والعدل من كلام ابن رجب .
- تقييد ابن رجب دخول بعض أهل السنة في الكلام في التأخرين منهم أما المتقدمين فلا يوجد ذلك فيهم ألبتة .
- ٣٣ - تخريج كلمة الإمام أحمد : « ثلاثة علوم لا إسناد لها ... وبيان صحة إسنادها .
- ٤٧ - تشكيك ابن عبد البر في سبب ترك مالك الرواية عن عكرمة ...
- ٧١ - لم أجد من نصّ على سنة وفاة مطر بن ميمون .
- ٧٧ - تنبيه شيخ الإسلام على دققة من دقائق علوم الحديث ، والنقل عن المعلمي فيما يؤيد ذلك التحقيق العزيز .
- ٨٢ - مسألة سماع الإمام أحمد عن الشافعي ، وتعلمه عليه ...
- ٨٣ - عدد الأحاديث التي رواها الإمام أحمد في المسند عن الشافعي ، وأماكنها فيه ...
- ٨٣ - تصحيح خطأ وقع في مطبوعة المنهاج .
- ٨٤ - ليس في شيوخ الإمام أحمد من يقال له : هشام بن بشير .
- ٨٤ - إشارة في نقد محقق « شرح مشكل الآثار » في دفاعه عن الإمام الطحاوي .
- ٨٧ - الإحالة على مبحث نفيس عن « الأمانة العلمية » عند شيخ الإسلام في كتاب « موقف ابن تيمية من الأشاعرة » للمحمود .
- ٩٥

- ١٢٨ - مراجع للتوسع في الكلام على « نهج البلاغة » .
- ١٣٠ - مواضع ذكر « عكرمة » في « الموطأ » .
- ١٣٢ - العلماء الذين كان « مسند أحمد » على أطراف ألسنتهم .
- ١٣٢ - وقوع خطأ للكنوي في النقل عن المنهاج في كتابه « الأجوبة الفاضلة » .
- التعجب من محقق كتاب « الأجوبة الفاضلة » في إغفاله التنبيه على فروق مهمة بين ما نقله « اللكنوي » وبين ما هو مثبت في « المنهاج » مع تنبيهه على فروق لا أهمية لها .
- ١٣٣
- ١٣٥ - ذكر مصنف كتاب « الطرائف » .
- ١٣٧ - تصحيح خطأين وقعوا في مطبوعة المنهاج .
- ١٤٦ - كلام الذهبي على جامع الترمذي .
- ١٥١ - اشتراط البيهقي ألا يذكر الموضوعات في مصنفاته . وهل وفى بذلك ؟
- ١٥٨ - معنى (قر أوغلي) بالعربية .
- ١٦٩ - تصحيح خطأ في مطبوعة المنهاج .
- ١٦٩ - ليس في الرواة من يسمى « عتاب بن إبراهيم بن عتاب » .
- ١٧٥ - التنبيه على انقطاع سند « قصة الجدة مع أبي بكر رضي الله عنه » .
- ١٨٥ - تصحيح خطأ في مطبوعة المنهاج .

فهرس المراجع

- الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة ، للإمام عبدالحكي اللكنوي .
- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار ، للإمام أبي عمر بن عبدالب النمرى .
- الاستقامة ، لشيخ الإسلام ابن تيمية .
- الإصابة في تمييز الصحابة ، للحافظ ابن حجر العسقلاني .
- بدائع الفوائد ، للإمام ابن قيم الجوزية .
- البداية والنهاية ، للحافظ ابن كثير الدمشقي .
- بيان فضل علم السلف على علم الخلف ، للإمام ابن رجب .
- تحقيق النصوص ونشرها ، للأستاذ عبدالسلام هارون .
- تراث الترمذي العلمي ، للدكتور / أكرم العمري .
- التقريب لعلوم ابن القيم ، للشيخ بكر أبو زيد .
- التلخيص الحبير ، للحافظ ابن حجر العسقلاني .
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، للإمام ابن عبدالب النمرى .
- جامع الأصول من أحاديث الرسول ﷺ ، للإمام ابن الأثير .
- جامع التحصيل في أحكام المراسيل ، للإمام العلائي .
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ، للحافظ الخطيب البغدادي .
- الحطة في ذكر الصحاح الستة ، للعلامة صديق حسن القنوجي .
- خصائص المسند ، للحافظ أبي موسى المدني .
- دلائل النبوة ، للإمام البيهقي .
- دليل الرسائل الجامعية ، للدكتور / زيد بن عبدالمحسن الحسين .
- الذيل على طبقات الخنابلة ، للإمام ابن رجب الحنبلي .

- الرد الوافر على من زعم بأن من سمة ابن تيمية شيخ الإسلام .. كافر ، للإمام ابن ناصر الدين الدمشقي .
- الزهر النضر في نبأ الخضر ، للحافظ ابن حجر العسقلاني .
- سنن ابن ماجه ، للإمام ابن ماجه القزويني .
- سنن أبي داود ، للإمام أبي داود السجستاني .
- سنن الدارمي ، للإمام عبدا لله بن عبد الرحمن الدارمي .
- سؤالات الحاكم ، للدارقطني .
- سير أعلام النبلاء ، للحافظ الذهبي .
- شرح علل الترمذي ، للإمام ابن رجب .
- شرح المسند للعلامة أحمد شاكر .
- شرح مشكل الآثار ، للإمام الطحاوي .
- الصارم المسلول على شاتم الرسول ﷺ ، لشيخ الإسلام ابن تيمية .
- الصارم المنكي في الرد على السبكي ، للإمام ابن عبد الهادي .
- صحيح البخاري ، للإمام أبي عبدا لله البخاري .
- صحيح مسلم ، للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري .
- صيد الخاطر ، للإمام ابن الجوزي .
- طبقات الشافعية الكبرى ، للإمام تاج الدين السبكي .
- عقود الجواهر فيمن له خمسين مصنفاً فمائة فأكثر ، لجميل العظم .
- العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية ، للإمام ابن عبد الهادي .
- الفرق بين النصيحة والتعير ، للإمام ابن رجب الحنبلي .
- الفروسية ، للإمام ابن قيم الجوزية .
- الفصل في الملل والنحل ، للإمام ابن حزم الظاهري .

- الفوائد المجموعة ، للإمام الشوكاني .
- فيض القدير شرح الجامع الصغير ، للإمام المناوي .
- قواعد في علوم الحديث ، للعلامة التهانوي .
- الكامل في ضعفاء الرجال ، للإمام أبي أحمد بن عدي .
- الكشف الخثيث عن رمي بوضع الحديث ، للإمام برهان الدين الحلبي .
- كشف الظنون ، للعلامة حاجي خليفة .
- كنز العمال ، للعلامة المتقي الهندي .
- لسان الميزان ، للحافظ ابن حجر العسقلاني .
- مجلة البحوث العلمية ، تصدر عن رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء .
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ، جمع ابن قاسم .
- المصعد الأحمدي في ختم مسند الإمام أحمد ، للحافظ ابن الجزري .
- معجم الأخطاء الشائعة ، لمحمد العدناني .
- معجم شيوخ الإمام أحمد في المسند ، للدكتور / عامر حسن صبري .
- معجم المؤلفين ، لعمر رضا كحالة .
- معجم المصنفات الواردة في فتح الباري ، لمشهور حسن سلمان ورفيقه .
- المعجم الوسيط ، جماعة من أعضاء مجمع اللغة العربية بالقاهرة .
- معرفة السنن والآثار ، للإمام البيهقي .
- مفتاح دار السعادة ، للإمام ابن قيم الجوزية .
- مقالات الكوثري ، للشيخ محمد زاهد الكوثري .
- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية ، لشيخ الإسلام ابن تيمية .
- موسوعة عباقرة الإسلام ، للدكتور / رحاب خضر عكاوي .
- الموطأ ، للإمام مالك بن أنس .

- موقف ابن تيمية من الأشاعرة ، للدكتور / عبدالرحمن المحمود .
- ميزان الاعتدال ، للحافظ الذهبي .
- النبوات ، لشيخ الإسلام ابن تيمية .
- النهاية في غريب الحديث ، للإمام ابن الأثير .
- هدية العارفين ، لإسماعيل باشا البغدادي .
- وَفَيَاتُ الأعيان ، للقاضي ابن خلكان .



فهرس الموضوعات

٥	مقدمة
٥	شذرات موجزة عن حياة شيخ الإسلام
٥	مولده
٦	○ في صباه
٦	○ في شبابه
٦	○ في اكتماله ونضجه
٧	○ تنوع علوم الشيخ ومعارفه
٨	○ إمامته في علوم الحديث
٩	○ وفاته
٩	○ مصنفاته
١٠	○ وصف أسلوب الشيخ في كتبه
١١	○ كتاب المنهاج
١١	تصحيح اسم الكتاب
١٢	سبب إفراد هذه الفوائد بكتاب مستقل
١٢	ما كتبه د . عبدالرحمن الفريوائي حول جهود شيخ الإسلام ، ونقد كتابه
١٥	منهاج الكتابة في هذه الرسالة
١٦	سيتبع هذه الرسالة بقية الفوائد من كتب الشيخ الأخرى - إن شاء الله -
١٦	جمعتُ مصادر ترجمة شيخ الإسلام فبلغت « ٤٠٠ »
١٧	□ فصل في جهود العلماء والباحثين التي دارت حول " المنهاج "
١٧	اختصره الإمام عبدالمؤمن القطيعي
١٨	أفرد ابن عبدالمهادي أحاديثه الضعيفة في جزء
١٨	اختصره الحافظ النحوي
١٨	نظم السبكي أبياتاً أثنى على الكتاب ، وانتقده
١٨	ردّ على القصيدة جمال الدين اليميني
١٩	ورد عليها أبو المظفر السُّرمري
١٩	عارض القصيدتين النبهاني
١٩	أفرد الحسن بن إسحاق ما ذكره شيخ الإسلام عن الإمامة والتفضيل

- ٢٠ تعليقات مستحي زاده على " المنهاج "
- ٢٠ اختصره الشيخ عبد الله الغنيان
- ٢٠ أفرد الغنيان أحد فصوله برسالة
- ٢٠ أفرد كلامه على حديث رد الشمس لعللي برسالة
- ٢٠ أخرج محمد مال الله سلسلة في الدفاع عن الصحابة من " المنهاج "
- ٢٠ سجلت رسالة علمية " موقف ابن تيمية من الرفض في المنهاج "
- ٢١ بحث عن أبي بكر من " المنهاج "
- ٢١ آل الرسول ﷺ وأولياءه ، وموقف الشيعة وأهل السنة منهم من " المنهاج "
- ٢١ التقريب لمنهاج السنة للبراك
- ٢١ عناية د. محمد رشاد سالم بتحقيق " المنهاج "

الفصل الأول :

- ٢٣ أهل السنة والحديث ، مدحهم والثناء عليهم ومالهم وما عليهم ، وفوائد أخرى
- ٢٥ ○ إيقاف (مهم)
- ٢٨ □ في التسمية بـ " أهل السنة والجماعة "
- ٢٨ ○ منهل أهل السنة والجماعة منهل قديم
- ٢٨ ○ ما يدل عليه الاسم
- ٢٨ ○ المقصود باصطلاح " أهل السنة "
- ٢٩ ○ ما مقصود الرفض بهذا اللفظ ؟
- ٣٠ □ مدح أهل السنة والحديث والثناء عليهم
- ٣٠ ○ لم يجتمع أهل الحديث على خلاف قول النبي ﷺ واتفاقهم هو الحق
- ٣٠ ○ لا يوجد في الأئمة رافضي
- ٣٠ ○ من صفاتهم ونعوتهم الحميدة
- ٣١ ○ هم أقل الطوائف اختلافا
- ٣٢ ○ هم أشد الناس عناية بألفاظ الرسول ﷺ
- ٣٣ □ الانتقادات والمآخذ التي أخذت على بعضهم
- ٣٣ ○ تنبيه مهم
- ٣٣ ○ دخول بعضهم في شيء من الكلام
- ٣٤ ○ لا ننكر كون بعض أهل السنة يقول خطأ

- ٣٤ ○ من أهل الحديث من يكون ضعيف العلم بمعاني الكتاب والسنة
- ٣٤ ○ تشيع بعضهم ، وأثر الحديث فيهم
- ٣٦ □ فوائد متناثرة
- ٣٦ ○ الغلط على إمام أهل السنة (أحمد بن حنبل)
- ٣٦ ○ الذين رفع الله قدرهم من الأئمة كان بما أحيوا من السنة
- ٣٧ ○ الرافضة لا اعتناء لهم بالحديث ، ولا آثار الصحابة والتابعين
- ٣٧ ○ لماذا لم يذكر في أصول الفقه أن إجماع أهل الحديث حجة ؟
- ٣٧ ○ بعض المحدثين لم ينتسبوا لمذهب معين
- ٣٧ ○ السنة كانت قبل بناء المدارس أقوى
- ٣٧ ○ السنة قبل بني العباس أظهر
- ٣٨ ○ أهل السنة يتولون جميع المؤمنين ويتكلمون بعلم وعدل

الفصل الثاني :

- ٣٩ فوائد في مصطلح الحديث وما يتعلق به
- ٤١ ○ متى يوجب الخبر العلم ؟
- ٤١ ○ الإسناد من خصائص الأمة
- ٤١ ○ لا بد من ذكر الإسناد قبل الاحتجاج بالخبر
- ٤٢ ○ من شروط الصحيح
- ٤٢ ○ من شروط المتواتر
- ٤٢ ○ التعريف اللغوي للعزير
- ٤٢ ○ الغرائب ضعيفة
- ٤٣ ○ أقسام الحديث من حيث القوة ، والضعف . والاصطلاح قبل الترمذي
- ٤٣ ○ معنى قولنا "إن الحديث الضعيف خير من الرأي"
- ٤٣ ○ من الضعيف ما يستشهد به
- ٤٤ ○ الاعتذار للأئمة فيما يروونه في الكتب من الموضوعات
- ٤٤ ○ ما انتقد على البخاري ومسلم من الحديث ، ومنزلة أحاديثهما
- ٤٥ ○ ظن بعض الجهال أن أحاديث البخاري ومسلم قد أخذت عنهما
- ٤٥ ○ من الفروق بين الشهادة والرواية
- ٤٦ □ المرسل
- ٤٦ ○ أصح الأقوال في المرسل
- ٤٦ ○ إذا جاء المرسل من وجهين

- ٤٦ ○ مراسيل محمد بن سيرين
- ٤٧ ○ تفسير كلمة الإمام أحمد ((ثلاثة علوم لا إسناد لها ...))
- ٤٨ □ كيفية معرفة صحيح الحديث من ضعيفه
- ٤٨ ○ متى نعلم بطلان الخبر ؟
- ٤٩ ○ فائدة الكثرة في زيادة القوة
- ٥١ □ الصحابة
- ٥١ ○ هل يشترط للصحة زمان معين ؟
- ٥١ ○ الصحة فيها عموم وخصوص
- ٥٢ ○ إذا أطلقت الصحة لم يجز تقييدها
- ٥٢ ○ لماذا كان مجرد الرؤية قاضياً بالصحة ؟ (مهم)
- ٥٣ □ فوائد متفرقة

الفصل الثالث :

- ٥٥ فوائد وقواعد في الجرح والتعديل
- ٥٧ ○ لا يجوز الكذب من النبي ﷺ
- ٥٧ ○ عدالة الصحابة
- ٥٧ ○ اختبار النقاد لحديث الصحابة (مهم)
- ٥٨ ○ قلة الكذب في التابعين وضعفهم من جهة الحفاظ
- ٥٨ ○ وجود الكذب في القرن الثاني في أهل الكوفة
- ٥٨ ○ أكذب الطوائف
- ٥٩ ○ صحة حديث الخوارج ، وإنهم لا يعتمدون الكذب
- ٥٩ ○ من أسباب ضعف الراوي
- ٥٩ ○ إذا تاب الكذاب ، هل يقبل حديثه ؟ (مهم)
- ٦٠ ○ رواية المجهول لا تقبل (مهم)
- ٦٠ ○ بعض من لا يروي إلا عن ثقة
- ٦٠ ○ رواية المبتدع (مهم)
- ٦١ ○ السبب في ترك الرواية عن الداعية (مهم)
- ٦٢ ○ المتأول لا يفسق ، ولا يكفر إذا كان مجتهداً
- ٦٢ ○ صاحب الهوى يروي ما يوافق هواه
- ٦٢ ○ رواية الفاسق

- ٦٣ ○ بعض الرواة لا يصلحون للاحتجاج ، لكن للاعتضاد
٦٣ ○ في الجمع بين اقوال ائمة الجرح والتعديل

الفصل الرابع :

- ٦٥ فوائد في تراجم الرواة والأعلام ، ونحوها
٦٧ □ الخضر وإلياس عليهما الصلاة والسلام
٦٧ ○ مسألة حياة الخضر وإلياس - عليهما الصلاة والسلام -
٦٨ ○ في اعمار امة محمد ﷺ
٦٨ ○ السنة الكونية في طول الأعمار وقصرها
٦٩ □ الصحابة ؓ
٦٩ ○ كيف نعرف علم الصحابي ؟
٦٩ ○ لماذا كثرت الرواية عن بعض الصحابة وقتلت عن آخرين
٦٩ ○ من احوال النبي ﷺ مع أبي بكر وعمر رضي الله عنهما
٧٠ ○ ما لعلي ؓ واولاده في كتب السنة ونحوها
٧١ □ التابعين ومن بعدهم
٧١ ○ سعيد بن المسيب (بعد ٩٠ هـ) ، علمه وما تميز به
٧١ ○ عكرمة مولى ابن عباس (١٠٤)
٧٢ ○ الحسن البصري (١١٠)
٧٢ ○ منزلة الأئمة الاثني عشر في العلم
٧٤ □ الإمام أبو حنيفة (١٥٠)
٧٤ ○ منزلته ، والدفاع عنه
٧٤ ○ طبiquه ، ومتى كان يفتي ؟
٧٤ ○ هل أخذ عن الصادق ، ومن هم شيوخه ؟
٧٦ □ مقاتل بن سليمان البلخي (١٥٠)
٧٦ ○ منزلة ما يرويه
٧٦ ○ تحامل المعتزلة على مقاتل
٧٦ ○ مكانته في التفسير
٧٧ □ محمد بن إسحاق (١٥١)
٧٧ ○ تشيعه
٧٧ ○ حال مطر بن ميمون

- ٧٧ □ الحسن بن صالح بن حَيّ (١٦٨)
- ٧٧ ○ تُنسب إليه طائفة من الشيعة [الصالحين أو البترية]
- في اتهامه بمذهب الزيدية
- ٧٨ ○ بماذا اشتهر موسى بن جعفر (الكاظم) (١٨٣)
- ٧٨ ○ محمد بن الحسن (١٨٩) أول من رد على مخالفيه
- الإمام الشافعي (٢٠٤)
- ٧٩ ○ هل لقي أبا يوسف القاضي ؟
- ٧٩ ○ مع من كانت أكثر مناظراته ؟
- ٧٩ ○ أول من أظهر الخلاف على محمد بن الحسن
- ٨٠ ○ الشافعي لم يأخذ عن محمد بن الحسن
- ٨٠ ○ متى قدم الشافعي بغداد ، ومتى لقي أحمد ؟
- ٨٠ □ الواهدي محمد بن عمر (٢٠٧)
- ٨٠ ○ حاله
- ٨١ □ عبيدا لله بن موسى القنسي (٢١٣)
- ٨١ ○ تشيعه ، ودرجته في الحديث
- ٨١ ○ لماذا لم يكتب عنه أحمد ؟
- ٨١ ○ إذا لم يصرح بالتحديث
- ٨٢ ○ يروي الكذب ، ويروي عن الكذابين
- ٨٣ □ الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١)
- ٨٣ ○ هل تتلمذ للشافعي ؟
- ٨٤ ○ مذهب الإمام أحمد وعمن أخذ
- ٨٤ ○ متى اجتمع بالشافعي في بغداد
- ٨٥ ○ متى ترك أحمد الرواية ، ولماذا ؟ (مهم)
- ٨٦ □ عباد بن يعقوب الرواجني (٢٥٠)
- ٨٦ ○ منزلته وإخراج البخاري له
- ٨٦ □ ثعلب أحمد بن يحيى (٢٩١)
- ٨٦ ○ ثعلب ليس من الحنثين
- ٨٧ □ الطحاوي (٣٢١)
- ٨٧ ○ منزلته في نقد الحديث ، ومكانته العلمية

- النعلبي (٤٢٧) ٨٨
- مكانته في الحديث ، والثناء على دينه ٨٨
- ابن حزم (٤٥٦) ٨٨
- طرف من عقيدته ، والثناء عليه ، وسبب ما عنده من غلط ٨٨
- المغازلي (٤٨٣) ، وأخطب خوارزم (٥٦٨) ٨٩
- ليسا من أهل الحديث ومنزلة ما روياه ٨٩
- هل يتعمدان الكذب فيما ينقلان ؟ ٨٩
- الشهرستاني (٥٤٩) ٩٠
- مذهبه ونحلته ٩٠
- الشيخ محفوظ ٩٠
- معناه ٩٠
- تفاوت اهتمام أصحاب الكتب الستة بالناحية الحديثية والفقهية ٩١
- أهل بغداد ٩١

الفصل الخامس :

- فوائد في المنقولات والقصر نحوها ٩٣
- قواعد في تمييز المنقولات ، والتثبت في نقلها ٩٥
- من تثبت شيخ الإسلام في النقل ٩٥
- المرجع في تمييز المنقولات هم أهل الحديث ٩٥
- لا بد من ثبوت النقل حتى يقبل ٩٦
- مما يدل على ثبوت الخبر ٩٦
- من طرق معرفة كذب المنقول ٩٦
- إذا نقل الخبر بعض الوعاظ وما شابههم فلا يحتج به ٩٧
- ما ينقله الرافضي عن أهل السنة فهو كذب أو خطأ عليهم ٩٧
- ما ينقل في مثالب الصحابة نوعان (مهم) ٩٧
- لا يكذب أحد على النبي ﷺ إلا فضحه الله ٩٨
- ليس للرافضة إسناد متصل صحيح ٩٨
- عبارة (زوي له - أي لعلي ﷺ ما لم يرو لغيره) نسبتها للإمام أحمد ، ٩٩
- ومعناها ٩٩

- فصل في ثبوت بعض المنقولات ١٠٠
- مسخ الرافضة ١٠٠
- رجوع سعد بن عباد إلى بيعة الصديق ١٠٠
- رجوع سفيان عن تقديم علي ١٠٠
- رسالة عمر لأبي موسى في القضاء ١٠١
- كتاب أبي بكر في الصدقات ١٠١
- نسبة مقولة « كل أحد يؤخذ من قوله ويترك .. » ١٠١
- فصل في وضع بعض المنقولات أو ضعفها ١٠٢
- أحاديث زيارة القبر ١٠٢
- في أحاديث المؤاخاة ١٠٢
- غزوات النبي ﷺ ١٠٢
- في تسمية « زين العابدين » و « الباقر » ١٠٣
- ليس هناك غزوة تسمى « السلسلة » ١٠٣
- لم يكن للمسلمين بغلة إلا بغلة النبي ﷺ ١٠٣
- أبو بكر لم يكن في جيش أسامة ، وكذلك عثمان ١٠٤
- كذب انهزام أبي بكر وعمر يوم خنين ١٠٤
- في سجود علي والزبير للأصنام قبل الإسلام ١٠٤
- قصة تنازع الراتين على الصبي وهل تثبت عن علي وعمر ؟ ١٠٥
- لم يقدم أحد من لزواج النبي ﷺ الشام ، وسبب الغلط في ذلك ١٠٥
- ما يروى في سيرة حمزة وعلي من المعارك والحروب ١٠٥
- ليس هناك جارية اسمها فضة ١٠٦
- حمل رأس الحسين ﷺ إلى يزيد ١٠٦
- أسانيد الخرقه ١٠٧ (مهم)
- الرواية عن أحمد بلعن يزيد ١٠٧
- هل تزوج خالد ﷺ بامرأة مالك بن نويرة ليلة قتله ؟ ١٠٨
- قصة مناظرة إبليس للملائكة ١٠٨
- زيادة « حي على خير العمل » في الأذان ١٠٨ (مهم)
- حديث الطير ١٠٩
- صلاة التسبيح ١٠٩
- حديث « القرآن كلام الله غير مخلوق ... » ١١٠ (مهم)

- ١١٠ ○ الكلام على حديث التوسعة في يوم عاشوراء .
- ١١٠ ○ الكلام على حديث رد الشمس لعلي عليه السلام .
- ١١١ □ فوائد متفرقة
- ١١١ ○ متى نحتج بالنص ؟
- ١١١ ○ في شمول النصوص لأموال الشرع
- ١١٢ ○ الأسباب التي منعت بعض العلماء من العمل ببعض النصوص
- شرح اثر ابن مسعود في وصف الصحابة ((كانوا أبرّ هذه الأمة قلوباً ،
- ١١٢ واعمقها علماً ...)) .

الفصل السادس :

- ١١٣ كلام شيخ الإسلام علاء متون بعض الأحاديث
- ١١٣ شرح ما أشكل .
- ١١٣ استنباط ما دقّ وخفي
- ١١٣ الإجابة عن شبه واعتراضات
- تخريج اعتراض عمر عليه السلام على الكتاب الذي أراد أن يكتبه النبي صلى الله عليه وآله في مرض موته
- ١١٥ ○ قول النبي صلى الله عليه وآله ((خبت وخسرت))
- ١١٦ ○ حديث ((أنت مني بمنزلة هارون من موسى))
- ١١٦ ○ في شرح حديث ((رفع القلم عن النائم حتى يستيقظ))
- ١١٧ ○ معنى النفي في الأحاديث الآتية ونحوها
- ١١٨ ((لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ...))
- ١١٨ ((لا إيمان لمن لا أمانة له ...))
- ١١٨ ((لا صلاة لغير خلف الصف ...))
- ١١٩ ○ الفضل والثواب في الأحاديث الآتية لمن يكون
- ١١٩ حديث : البطاقة
- ١١٩ حديث : المرأة التي سقت كلباً
- ١١٩ حديث : الرجل الذي أطاق الشوك عن الطريق
- الجواب عن سؤال مشهور في حديث ((اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ...))
- ١١٩ ○ شرح حديث ((أفعن معادن العرب تسألوني ؟ ...))
- ١٢٠

- في تأويل حديث " لا يزال هذا الدين عزيزاً ما تولى اثنا عشر خليفة كلهم من قریش " ١٢٠
- الصحيح في معنى حديث " ولكن ربي أعانني عليه حتى أسلم " ١٢١
- ما المراد بحديث " أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة " ١٢١
- استنباط دقيق من حديث عمرو بن العاص ، لما صلى بأصحابه وهو جثب ١٢٢
- معنى حديث " ... يشهدون ولا يستشهدون " ١٢٢
- في تأويل حديث " لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات ... " ١٢٣

الفصل السابع :

- فوائد في الكلام على الكتب ، مناهجها ، مرتبة أحاديثها ، تقويم مصنفاتها ، سبب تصنيفها ، وفوائد أخرى ١٢٥
- كتاب " نهج البلاغة " المنسوب لعلی بن أبي طالب ؑ ١٢٧
- نسبة الخطب إلى علي ؑ ١٢٧
- من أدلة نفي نسبة الخطب إلى علي ؑ ١٢٧
- صحيفة علي بن الحسين (٩٣) ١٢٩
- محتواها ، وصحته ١٢٩
- السيرة النبوية لابن إسحاق (١٥١) ١٢٩
- موطأ الإمام مالك (١٧٩) ١٣٠
- رواية علي بن أبي طالب وأولاده فيه ١٣٠
- رواية عكرمة فيه ١٣٠
- أصول موطأ مالك ١٣٠
- مسند الإمام أحمد (٢٤١) ١٣٢
- شرطه فيه ١٣٢
- منزلة أحاديثه ١٣٢
- الزيادات في المسند ١٣٣
- زيادات عبد الله ١٣٣
- زيادات القطيعي (مهم) ١٣٣
- عزو أحاديث إلى المسند ليست فيه ١٣٤
- سبب هذا العزو المغلوط ١٣٤

- الذين أكثروا من هذا العزو المغلوط ١٣٥
- نسخ المسند ١٣٦
- كتاب فضائل الصحابة للإمام أحمد (٢٤١) ١٣٧
- منهجه وشرطه في الكتاب ١٣٧
- منزلة أحاديثه ١٣٧
- الزيادات في الكتاب ١٣٨
- منزلة زيادات القطيعي ١٣٨
- في الفضائل أحاديث ليست في المسند ١٣٩
- صنيع الرفضه مع هذا الكتاب ١٣٩
- " تنقلاات الأنوار " لأبي الحسن البكري (٢٥٠) ١٣٩
- ما فيه من السيرة الموضوعه ١٣٩
- " الصحيحان " البخاري (٢٥٦) ومسلم (٢٦١) ١٤١
- منزلة أحاديث الصحيحين ١٤١
- الأحاديث المنتقدة عليهما ١٤١
- عدد أحاديثهما ١٤٢
- من منهج البخاري في صحيحه (مهم) ١٤٢
- رواية البخاري عن " عبيدالله بن موسى العبسي " ١٤٣
- رواية البخاري عن " عباد بن يعقوب الرواجني " ١٤٣
- غلط بعض الجهال في قولنا " رواه البخاري ومسلم " ١٤٤
- عزو أحاديث إلى الصحيحين ليست فيهما ١٤٥
- نسخ الصحيحين ١٤٥
- رواية مسلم للراوي متابعه ١٤٥
- " سنن أبي داود " (٢٧٥) ١٤٦
- شرطه فيه ١٤٦
- " جامع الترمذي " (٢٧٩) ١٤٦
- منزلته ١٤٦
- " خصائص علي " للنسائي (٣٠٣) ١٤٧
- منزلة أحاديثه ١٤٧
- " شرح معاني الآثار " للطحاوي (٣٢١) ١٤٧
- طريقته ومنهجه في الكتاب ١٤٧

- "المقالات" لأبي الحسن الأشعري (٢٢٤) ١٤٨
- تقويم ما فيه من النقول وقيمه العلميه ١٤٨
- " تاريخ المسعودي " (٣٤٥) ١٤٨
- درجة ما فيه من الروايات والحكايات ١٤٨
- " تفسير النقاش " (٣٥١) والنعلبي (٤٢٧) ١٤٩
- منزلة ما فيها من الأخبار ١٤٩
- " الحلية " لأبي نعيم (٤٣٠) ١٥٠
- العزو إليه ١٥٠
- منزلة ما فيه من الأحاديث ١٥٠
- " ما يرويه البيهقي في مصنفاته " (٤٥٨) ١٥٠
- " تفسير الواحدي " (٤٦٨) ١٥١
- منزلة ما ينقله في كتابه ١٥١
- " فضائل علي ؓ لابن المغازلي " (٤٨٣) ١٥٢
- كيف جمعه ، ومنزلة ما يرويه ١٥٢
- كتاب " الفردوس " للديلمى (٥٠٩) ١٥٢
- طريقته ومنزلة أحاديثه ١٥٢
- " تفسير البغوي " (٥١٦) ١٥٣
- أصل الكتاب وما يتميز به ، وما فيه من المنقولات ١٥٣
- " تجريد الصحاح " لرزين بن معلوية (٥٣٥) ١٥٤
- زياداته في هذا الكتاب ١٥٤
- " تفسير الزمخشري " (٥٣٨) ١٥٥
- منزلة ما فيه من الأحاديث ١٥٥
- " الملل والنحل " للشهرستاني (٥٤٩) ١٥٥
- قيمة الكتاب وما يتميز به ، النقد الموجه إليه ١٥٥
- سبب تصنيفه ، ولن صنفه ١٥٦
- مصادره في كتابه ١٥٦
- " كتاب مصارعة الفلاسفة " للشهرستاني (٥٤٩) ١٥٦
- لن صنفه ، ولن انتصر فيه ١٥٦

- ١٥٧ □ " ما جمعه أخطب خوارزم (٥٦٨) في الفضائل "
- ١٥٧ ○ منزلة ما يرويه
- ١٥٧ □ " مصنّفات سنّط ابن الجوزي " (٦٥٤)
- ١٥٨ ○ منزلة ما في مصنّفات
- ١٥٨ ○ سبب تصنيفها ، ولن يصنفها
- ١٥٩ □ " كتب الصحاح والسنن والمساند "
- ١٥٩ ○ رواية أهل البيت فيها
- ١٥٩ □ " كتب التفسير التي تروى بالأسانيد "
- ١٦١ □ أنواع المصنّفين من حيث التساهل وعدمه
- ١٦١ ○ تساهل المصنّفين في الفضائل
- ١٦٢ ○ الاعتذار عما يورده المصنّفون من الضعيف ونحوه
- مصنّفات علماء السنة التي يذكرون فيها مقالات السلف
- ١٦٣ بالأسانيد الثابتة

فصل

١٦٥ في كيفية معرفة نبوت الأخبار وعدم ثبوتها من كلام شيخ الإسلام - رحمه الله -

فصل

- ١٦٧ ليس كل أحد يعرف صحة الحديث من ضعفه
- ١٦٨ تنوع طرق معرفة الصحيح والضعيف
- ١٧٠ اختصاص أهل الحديث بتمييز المنقولات
- ١٧٢ اختصاص الخلفاء الأربعة بتبليغ الكليات
- ١٧٤ بعض الصحابة أعلم من بعض
- ١٧٥ الصحابة الذين أخذ عنهم العلم ، ومن بعدهم
- ١٧٨ امتياز كل عالم بفن هو أمكن فيه من غيره
- ١٨٠ بعض الأحاديث المكذوبة التي قد تروج على البعض
- ١٨٥ صلاة التسبيح
- ١٨٦ كتب التفسير وما فيها من الموضوعات
- ١٨٦ أصبح ما روي في فضائل السور

=====

١٨٦	أحاديث أسباب النزول
١٨٧	المراسيل
١٨٨	مما يُعلم به صدق الخير

فصل

١٩٠	ففي الطرق التي يُعلم بها كذب المنقول
١٩٥	الفهارس الكاشفة
١٩٧	فهرس الآيات
١٩٩	فهرس الأحاديث
٢٠١	فهرس فوائد التعليقات
٢٠٣	فهرس المراجع
٢٠٧	فهرس الموضوعات

